سعد القرش

سنة أولى إخوان

وقائع وشهادة على 369 يوما
قبل اختفاء التنظيم

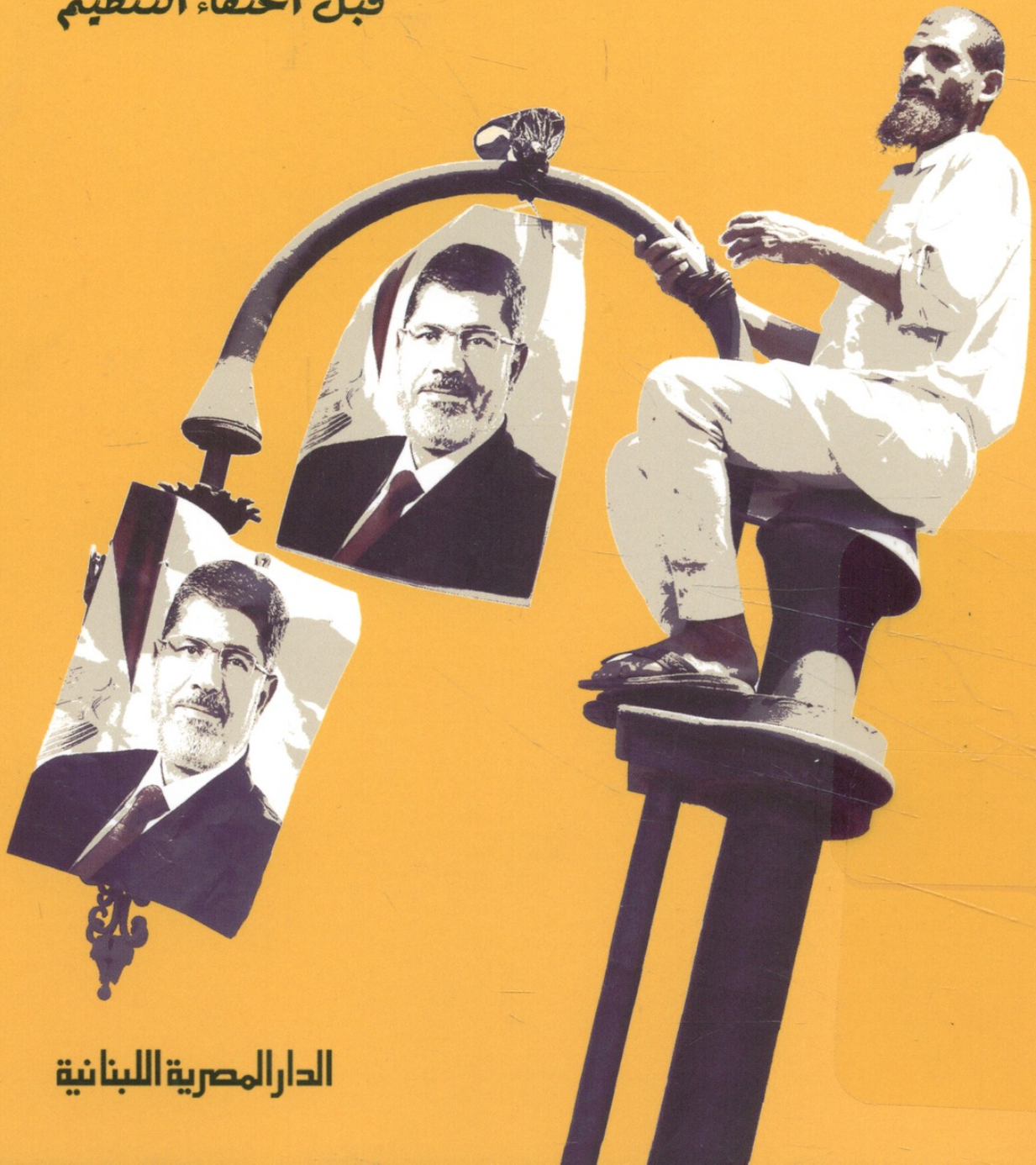

الدار المصرية اللبنانية

سنة أولى إخوان

«كشفت الكلمات عما يدور في الصدور، فلم تكن «الدولة» و «الشعب» و«الثورة» من مفردات جماعة كان سيد قطب نفسه يرى مؤسسها حسن البنا نسخة عصرية من مؤسس حركة الحشاشين الإسماعيلية».

كتاب يحتاجه الجيل الحالي الذي خرج بالملايين في ثورتين خلعت إحداهما رئيسًا، وعزلت الثانية الآخر بعد 369 يومًا فقط من حكمه.
وهذا الكتاب سيذكره التاريخ فيما بعد، لأنه يوثق أحداثًا جرت منذ «جمعة الغضب» في أواخر أيام حسني مبارك، وانتهت بثورة شعبية أطاحت بالرئيس الإخواني محمد مرسي، وما بين 28 يناير و 3 يوليو يعرض ويكشف المؤلف ما حدث.

- سنة أولى إخوان يكشف البدايات الحقيقية لنشأة الجماعة والخفايا التي أوصلتها لتحكم مصر من قصر الاتحادية ومكتب الإرشاد في نفس الوقت، ومن مكتب الإرشاد كانت نهاية الإخوان وفقد الجماعة الحكم الذي جاهدت من أجله لمدة 80 عامًا..

روائي مصري له مجموعتان قصصيتان، وخمس روايات
السفينة)، و(ثلاثية أوزير) التي أصدرتها الدار المصرية اللـ
(ليل أوزير)، (وشم وحيد). نالت (أول النهار) المركز
العالمية للإبداع الكتابي (الدورة الأولى 2011). له أيضا
ما جرى: (الثورة الآن.. يوميات من ميدان التحرير)،
واقعية في عالم افتراضي). ونال كتابه (سبع سماوات)
المعاصرة (2008-2009) من المركز العربي للأدب الجغرا

9 789774 278754

الدار المصرية اللبنانية

سنة أولى إخوان

وقائع وشهادة على 369 يوما
قبل اختفاء التنظيم

القرش، سعد.
سنة أولى إخوان: وقائع وشهادة على 369 يومًا قبل اختفاء التنظيم/
سعد القرش .- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.
176 ص؛ 20 سم.
تدمك: 4 - 875 - 427 - 977 - 978
1- مصر - الأحوال السياسية.
2- الإخوان المسلمون.
أ - العنوان 320.962
رقم الإيداع: 24493 /2013

©

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www. almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: ربيع أول 1435 هـ - يناير 2014م

جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز،
بأي صورة من الصور، التوصيل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي مما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحويره أو الاقتباس منه، أو تحويله رقميًا أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الدار.

سعد القرش

سنة أولى إخوان

وقائع وشهادة على 369 يوما
قبل اختفاء التنظيم

الدار المصرية اللبنانية

إهـــداء

إلى شهداء الثورة

إلى جرحاها.. مصابين وقابضين على الحرية، مراهنين على استكمال الطريق.

إلى أرواح.. الشيخ محمد عبده ويحيى حقي وطه حسين وجمال حمدان ويوسف إدريس.. وأرواحنا.

سعد

قبل الكتابة

«إنما أحدثك لترى، فإن رأيت فلا حديث»

«الإمام النفري»

فتى يبحث عن يقين

في أبريل 1979 جمادى الأولى 1399، وقفت ببداية طريق كان يفترض أن ينتهي بي إلى مكتب الإرشاد. اشتريت مجلة «الدعوة» الشهرية الناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين. وفي تعريفها - أسفل الشعار التقليدي المكون من سيفين متقاطعين يعلوهما المصحف وتضمهما من أسفل كلمة/ أمر «وأعدوا» - أنها «صحيفة أسبوعية إسلامية جامعة تصدر شهريا مؤقتا. يديرها ويشرف عليها: عمر التلمساني. رئيس التحرير: صالح عشماوي». لا أتذكر الآن متى وقعت المجلة للمرة الأولى في يدي، ربما استعرتها من مكتبة المسجد وأعجبتني، ولعل أحدا أغراني بالمواظبة على قراءتها، ثم رأيت أن أشتريها، فكانت نواة مكتبة في دار تخلو من الكتب. لا أتذكر الآن كيف دبرت القروش القليلة لشرائها شهريا، ولم يكن لي مصروف أدخر منه. قبل ذلك بعامين أو ثلاثة، سمعت من زميل في الفصل الدراسي كلمة «مصروف»، وسألت عن دلالة «المصطلح»، لأنه خارج دائرة إدراكي، ولكني تمكنت من تدبير ثمن المجلة.

في عدد أبريل 1979، الذي بين يدي الآن، يتأكد لي كيف تكونت «عقيدة» فتى في الثالثة عشرة، رأى العالم، كما يريد له الإخوان، مجرد فسطاطين.. «مسلم» ينتمي بالضرورة إلى جماعة الإخوان، و«آخر»

مسلم لا ينتمي للإسلام الحق من وجهة نظر الإخوان أو غير مسلم؛ ففي الصفحة الحادية عشرة أقرأ هذا العنوان: «هيكل والشيوعي محمد سيد أحمد ومندوب الأمن القومي الأمريكي في ندوة تليفزيونية»، وفي صفحة 35 تضليل وكذب صريح لا يدركه الإخواني الذي تربى في هذا المعسكر، وهو اتهام صريح لمحمود فهمي النقراشي وخليفته إبراهيم عبد الهادي بأنهما حاربا الإخوان؛ «لتحطيم التيار الإسلامي، وإرهاب الشعب حتى ينصرف عن الإسلام».

إعادة قراءة مجلة «الدعوة» الآن تجعلني أكثر إشفاقا على أي إخواني، باستثناء القيادات التي تتخذ من الجماعة والدين قناعا لتوجه رأسمالي متوحش.

ينشأ الإخواني على أن الدين يحتاج إليه شخصيا، وعليه أن يظل يقظا حتى لا يتسلل أعداء الإسلام من المكان الذي أوكلت إليه مهمة حراسته، ولكي يصل إلى هذا الاستنفار، فلا بد من اختلاق عدو، وليكن جاره شريكه في الوطن؛ ففي العدد نفسه (أبريل 1979) صفحة منسوبة إلى حسن البنا يتناول فيها أهل الكتاب الذين «ترخص الإسلام في أمرهم وأجاز الاكتفاء بأخذ الجزية منهم، فمتى تعهدوا بأدائها ورضوا بها فقد وجب أن يُرفع عنهم السيف»، ولا مكان في هذا العدد، ولا في غيره، لخطاب المواطنة أو حقوق الإنسان، في مقال أو تحقيق أو بيان تصدره نقابة أو اتحاد مهني أو طلابي.

وسوف تظل الجزية عقدة الإخوان، ففي يوم 3 أبريل 1997، نشر خالد داود في «الأهرام ويكلي» على لسان مصطفى مشهور أنه «لا يجوز دخول

الأقباط إلى الجيش لأنه سيكون مشكوكا في ولائهم وأنه بدلا من ذلك يجب أن نلزمهم بسداد الجزية!!». فقام المحامي نجيب نصيف برفع جنحة قذف في حق مشهور، ولإثناء نصيف جرت محاولات للصلح تبناها مختار نوح الذي قابل مصطفى مشهور في حضور ثروت الخرباوي وبعض قيادات الإخوان، للاتفاق على بعض التفاصيل مع مشهور الذي قال: «قولوا في الصلح ما تشاءون، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئا، فالنصارى يجب أن يدفعوا الجزية، ولا يجوز إدخالهم الجيش، فكيف يدخلون الجيش ويدافعون عن مشروعنا الإسلامي وهم لا يؤمنون بالإسلام، الجزية رحمة بهم، وهذا تشريع الله، هل نغير تشريع الله... لا يجوز أن نلقي عليهم السلام». (ثروت الخرباوي: سر المعبد.. الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين).

وفي عدد يونيو 1980 جاء تحت عنوان «الحقيقة عن إحصاء الأقليات في مصر» بقلم مؤرخ مصري، وصف للمسيحيين بأنهم مواطنون لهم ديانة تختلف عن المواطن المسلم، ولكن الكاتب «المجهول» يسجل أنهم «الأقلية القبطية في مصر»، ثم يتناول «امتيازات الأقلية القبطية». وفي العدد نفسه رسالة في البريد عنوانها «هدية لجهاز تنظيم الأسرة»، يقول فيها عادل حسن، من الجهاز المركزي للتعبئة، إنه قرأ في صفحة الوفيات بجريدة الأهرام يوم 9 أبريل 1980 نعي «فقيد الشباب المهندس مظهر بطرس فلتس، والد الأطفال هاني وشادي وماري ونانسي وشرين. خمسة أطفال!! وأحببت أن أهدي هذا الخبر إلى جهاز تنظيم الأسرة باعتبار أن الخبر يؤيد خطة تنظيم الأسرة وتحديد نسل المسلمين فقط داخل مصر المسلمة».

وتحت هذه الرسالة مباشرة رسالة أخرى عنوانها: «خطاب من أحد نصارى مصر». وفي الصفحة التالية رسالة من محمود الخطابي من الكويت، يقترح تغيير شعار الإخوان لأنه «لا يؤدي المعنى العميق الشامل لفكرة الإخوان والتي تتسم بكل معاني الإسلام»، ولا يرى كاتب الرسالة مسافة بين الإخوان والإسلام، فهما صنوان، ويكون كل ما ومن هو خارج الإخوان خارج دائرة الإسلام أيضا، وهذا الخلط بين الجماعة والدين مرحلة يصل إليها الإخواني بعد تلقيه تربية تتسم بعزله اجتماعيا ونفسيا، فيصبح «الأخ في الله / الجماعة» موضع أسراره، وأقرب إليه من أخوة الدم، في هذه المرحلة يسهل الانقياد والسيطرة، «الاختطاف الذهني الطوعي».

وعلقت المجلة بالقول إن المصحف يمثل دعوة الإسلام، والسيف رمز القوة، «والدعوة إلى الحق وإلى القوة التي تحميه من خلال الشعار أهم ما يحتاجه المسلمون اليوم، فلا تظن بالحق الظنون، وقف إلى جانب دينك، ودعك من نظريات عصرية ثبت فشلها للجميع». ولا يشرح المحرر أي النظريات التي فشلت، ولا دور الإخوان في حماية الحق بالسيف، وهم خارج السلطة التي يجب أن تكون وحدها من يحتكر حمل السلاح، وحماية الحق.

في الرياضة، لكل لعبة قانون، لا يتلامس متنافسون في ألعاب القوى والسباحة، أما في الملاكمة والمصارعة فالأمر يختلف، وينتهي «الضرب» بمجرد إعلان الفائز أو انتهاء المباراة، فيتصافح المتصارعون. الدين والسياسة لكل منهما قانون، لا صراع في الدين أو عليه، يوجد اجتهاد ينسب للمجتهد، ولا يدعي أحد أنه يتحدث باسم الله إلا نبيٌّ يوحى إليه.

أمـا العمـل الحزبي والسياسـي عمومـا فمجاله التنافـس للوصول إلى الحكم، بوسائل السياسة لا بالقداسة الدينية التي كان حسن البنا سباقا إليها فـي بيان انتخابي عـام 1945، وفيه دعوة للناخبين «لتأييد الحق»، وهذا يفيد ضمنا أن الآخرين على باطل، أو في أسـوأ الأحوال ليسـوا «الحق»، ويبدأ البيان بشعار الإخوان: «الله أكبر ولله الحمد»، ثم الآية القرآنية التي تداعب نفوس أهالي دائرة الإسماعيلية وسيناء «وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين»، ثم عنوان ترغيبي ترهيبي غير بشـري، لا ينطق به إلا نبـي مرسـل: «هذا بيان من رب العالمين». إذا مددنـا الخيط إلى نهايته، فلـن يكون صبحي صالح مبالغا في أمنيتـه أن يموت «على الإخوان». كان الرجل قد تعرض لاعتداء في الإسكندرية، في السادس من ديسمبر 2012، ردا على أحداث قصر الاتحادية في القاهرة، وقال من سـرير المرض وهو يوشك أن يموت في المستشفى: «أنا فخور أنني من الإخوان. أشعر بشرف أننـي من الإخوان. أطهر ناس في مصر الإخوان. الحمد لله. أسـأل الله أن يتوفنـي علـى الإخوان». في 15 ثانيـة ذكر «الإخوان» أربع مـرات، و«الله» مرتين!

كان سـيد قطب حاضرا في مجلة «الدعوة»، بصفحات منقولة من كتبه وفـي مقدمتها «في ظلال القرآن»، وآرائه التي يرددها أتباعه، وهم يرون في غير الإخوان مجرد «آخر»، واسـتمر هذا التصنيف الذي كشـفت عنه وثيقة مفتـي الإخـوان عبد الرحمن البر، قبـل الانتخابات البرلمانيـة نهاية 2011، عن تكفير المجتمع، وكيف أصبح «الآخر» عندهم «آخرين»، منهم شركاء للإخوان في القوائم الانتخابية، من أصحاب الكفاءات الشرعية والسياسية «ولا يحاربـون إقامـة دولة الإسـلام»، ومنهم شـركاء مـن «الجاهليين من

الناصريين والنصارى والليبراليين»، ومنهم «التيار الجاهلي في المجتمع». («التحرير» / 19 مايو 2012).

المجلة، التي أنجاني الله من عنصريتها دفعتني إلى تدمير تمثال في المدرسة؛ قرأت فيها عن دلائل الجاهلية، ومنها التماثيل، ضمن مظاهر أخرى «جاهلية» يجب التخلص منها، «نحن الآن في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية. تصورات الناس وعقائدهم. عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم...». (سيد قطب: معالم في الطريق).

قدرت أنني سأخطو نحو الإسلام إذا حطمت رأس تمثال من الجبس، في جدار يطل على فناء المدرسة الإعدادية، بجوار باب حجرة الناظر. طلبت إلى زميلي محمد الغمري أن يساعدني، وأعطاني «كوريك» صغيرا، لم أجد مثيلا له إلا حين دخلت الجيش. تسلقنا السور في يوم جمعة، كنا وحدنا في مواجهة رأس «صنم» عاجز، تفتت وتناثر قطعا، وتسلقنا السور عائدين، وقد استبدلت بالخوف كثيرا من الزهو، لقد حطمت صنما!

المجلة، التي أنقذني الله من خطابها العنصري بعد عشر سنوات في الضلال، لا تعتمد على مخاطبة العقل، ولا تثير أي نوع من الأسئلة أو القلق لدى القارئ، وهو قارئ مضمون غير مثير للأسئلة بالطبع، بل يسعى للاطمئنان على دينه، ويبحث عن يقين لا ينقصه، ولهذا يتكرر خطاب يؤكد أن الحضارة الغربية صليبية كافرة، تستهدف الإسلام، وتريد إبادة المسلمين. وترتبط بالتربية الإخوانية أفكار تأسيسية، منها قضية «الخلافة»، ففي عدد محرم 1401 نوفمبر 1980، كتب الدكتور أحمد العسال تحت

عنوان «تأملات في تحولات وأحداث القرن الرابع عشر» عن صعود دولة الخلافة العثمانية «في أعقاب فلول الحروب الصليبية»، إذ أكدت دولة الخلافة «السنة النبوية العظيمة: (من لم يغز غزا)، و(وما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا)»، ثم يعدد الكاتب ما يراه فضائل للخلافة، حين كان الإسلام هو الجنسية، قبل أن يتحول «الولاء للإسلام إلى الولاء الضيق للأوطان».

وفي العدد نفسه كتب صالح عشماوي تحت عنوان «الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية» أن «الإسلام وطن وجنسية... الجهاد فريضة ماضية إلى يوم القيامة».

سأعرف في وقت لاحق «مكانة» صالح عشماوي، من قول علي عشماوي أحد رجال التنظيم السري: «كنا نعتبره أبو النظام الخاص». (علي عشماوي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين). وأفهم كيف يكون عنوان مقاله: «الإسلام وطن وجنسية...»، حين أقرأ «يقين» سيد قطب: «وطن المسلم الذي يحن إليه ويدافع عنه ليس قطعة أرض... إن المعركة بين المؤمنين وخصومهم هي في صميمها معركة عقيدة وليست شيئا آخر على الإطلاق... إنها ليست معركة سياسية ولا اقتصادية... لو كانت شيئا من هذا لسهل وقفها، وسهل حل إشكالها ولكنها في صميمها معركة عقيدة، إما كفر وإما إيمان.. إما جاهلية وإما إسلام!». (سيد قطب: معالم في الطريق).

حاصرني هذا الخطاب الإخواني وحدد لي زاوية رؤية الدنيا والناس والمجتمعات الأخرى والمرأة.

في مجلة «الدعوة» باب «مائدتك يا أختاه»، يهدف إلى تنشئة الأخت الإخوانية لكي تصبح ربة بيت صالحة، فيعلمونها «طريقة عمل البسبوسة»،

ويكتب محمد عبد القدوس تحقيقا عنوانه «الحب يأتي بعد الزواج». تضيق الرؤية فتتسع العبارة لسيل من المقالات والصفحات والأبواب والأعداد، كما لو أن حسن البنا حيا، وهو حي بالفعل برسائله وآرائه التي لا تطرح للنقاش، ولا يأتيها الشك، ومنها رأيه في المرأة كما ذكره في مجلة «الإخوان المسلمون» في يوليو 1947: «يعتبر منح المرأة حق الانتخاب ثورة على الإسلام وثورة على الإنسانية، وكذلك يعتبر انتخاب المرأة ثورة على الإنسانية بنوعيها لمناقضته لما يجب أن تكون عليه المرأة بحسب تكوينها ومرتبتها في الوجود، فانتخاب المرأة سبة في النساء ونقص ترمى به الأنوثة».

حاصرني هذا الخطاب الإخواني وأسرني في دائرته، وهي دائرة يصعب النفاذ منها إلا بسلطان، وسوف أقرأ شهادة باحث دؤوب، لا يشك في إخلاصه أحد من الإخوان أو من غيرهم، عن تجربته في الانضمام إلى الجماعة «باحثا عن طريق الهداية، وحضرت ما يسمونها بالجلسات التربوية. وكان مأخذي على الفكر الإخواني هو عسكرة الجماعة، بمعنى تعاملها بألفاظ عسكرية مثل جندي وكتيبة وسرية، وهي بالفعل تشعرك أنك في حالة حرب حتى تضمن طاعتك العمياء، فلا يكون لك حق معرفة كيف ولماذا اتخذ هذا القرار... وأصبحت لا أرى إلا جماعة انتخابات بحتة، لا تعرف في هذا الرحمة ولا الأخلاق... ولمن لا يعلم فالجماعة لديها أقوى جهاز اختلاق ونشر شائعات في مصر». (حسام تمام: الإخوان المسلمون.. سنوات ما قبل الثورة). كما يسجل أيضا اتهام سلفيي الإخوان لعبد المنعم أبو الفتوح «في عقيدته حين زار نجيب محفوظ وطالبه بإعادة نشر رواية «أولاد حارتنا»، بحيث اعتبروا ذلك خروجا على العقيدة،

وخطب عبد الستار فتح الله سعيد في مسجد إخواني يتهمه في عقيدته. بل انتقدوه بسبب نقده لأفكار سيد قطب في شكل تعاضد سلفي قطبي للدفاع عن فكر سيد قطب». (حسام تمام: تسلف الإخوان.. تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين).

حاصرني خطاب الإخوان أو دينهم الذي يتنفسه الفتى الإخواني، من مجلة «الدعوة» الشهرية، ومن نسلها أيضا، نسل غزير لولود ترفض فكرة تحديد النسل، و«النسل» مطبوعات منها «مختارات الدعوة»، وثمن النسخة 15 قرشا، وفيها خطاب ألقاه حسن البنا في محرم 1357 «في مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين»، وجاء تحت عنوان «الحزبية السياسية»، أن الحزبية السياسية «لا تجوز في مصر أبدا» (صفحة 24)، وأن «الإسلام لا يقر الحزبية ولا يرضاه، ولا يوافق عليه» (ص 28).

أما «كتاب الدعوة»، وثمن النسخة 12 قرشا، فلا يغادر محطة حسن البنا، ومنها «الرسائل الثلاث.. دعوتنا. إلى أي شيء ندعو الناس. نحو النور»، وفيها أيضا تمييز: «نحن» و«قومنا»، فعلى سبيل المثال يقول تحت عنوان: «حدود وطنيتنا» أما وجه «الخلاف بيننا وبينهم فهو أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها التخوم الأرضية والحدود الجغرافية، فكل بقعة فيها مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وطن عندنا له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره...» (صفحة 16).

اعتقل المرشد الثالث للجماعة عمر التلمساني، مع 1536 من رموز المعارضة، في سبتمبر 1981، وأغلقت «الدعوة». خسرنا منبرا مصريا، فوجدنا منفذا آخر إلى التشدد، يطل على هذا التيار، بل يتورط فيه. كانت

مجلة «الأمة» القطرية، بورقها المصقول الملون. كان سعر مجلة «الأمة» القطرية زهيدا، 15 قرشا (ثمن المجلة في مصر: 150 مليما، وكان المليم قد ألغي منذ زمن، واختفى).

داعبت مجلة «الأمة» وابنها المدلل «كتاب الأمة» خيالاتنا نحو مجتمع إسلامي خالص يحقق لنا العزة والكرامة، بعيدا عن نسبة هذا الكلام إلى جمال عبد الناصر، هذا الرجل الذي رسخت مجلة «الدعوة» في قلبي أنه كافر، إذ يرونه «رأس الجاهلية في القرن العشرين»، لأنه اختلف مع الجماعة، وعلى حد وصف مصطفى مشهور المرشد الخامس للجماعة (1996 - 2002): «من يعادون الإخوان إنما يعادون الله ورسوله». (ثروت الخرباوي: سر المعبد).

في تلك الفترة، عام 1979، قال لي أحد الذين نصحوني بالحرص على قراءة مجلة «الدعوة»، وكان قد تخرج حديثا في جامعة القاهرة، إن التاريخ الحقيقي لابد أن يكتب كما عاشه «المجاهدون»، وخصوصا الذين أعدمهم الدكتاتور عبد الناصر، وأتيح لبعضهم أن يسجل تجربته في صيغة «رسالة في ليلة التنفيذ». وما بين القوسين عنوان أشهر قصائد هاشم الرفاعي، ويحفظها الإخوان، ويتناقلونها جيلا بعد جيل، وقد حفظت بعض أبياتها، في المسجد عام 1979، من طالب تخرج في جامعة القاهرة، ألقى في نفسي خاطرا أن ما أدرسه من تاريخ رسمي سيمحى، بإذن الله، حين يتمكن الإسلام في يوم ما، نراه بعيدا ويراه قريبا، وسيكون على يد مؤرخي الإخوان.

أمدتنا مجلة «الأمة»، بما نحتاج إليه من تشدد يليق بميعة الصبا، وقد خلا الصبا الذي ليس صبا من الميوعة والاسترخاء النفسي، وكيف تهدأ

أنفسنا ونحن نرى الإسلام مستضعفا، والمسلمين من إريتريا إلى أفغانستان مغلوبين على أمرهم؟ ولأننا صغار السن، ونرى قلة حيلتنا، فلا ملجأ لنا إلا جلد الذات، والذهاب لأبعد مما تحتمله أعمارنا الصغيرة، فنسعى لقراءة كتب منها «قال الناس ولم أقل في حكم عبد الناصر» للتلمساني، و«لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم» للأمير شكيب أرسلان، و«ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين» لأبي الحسن الندوي، و«تفسير سورة النور» لأبي الأعلى المودودي، و«جاهلية القرن العشرين» و«هل نحن مسلمون» لمحمد قطب.

في تلك السن التي أخليت عمدا من البراءة لاتهام النفس بالمسؤولية عن سقوط الخلافة، وهوان المسلمين على الناس، كنا نبالغ في رفض التسامح، وقطع الطرق المؤدية إلى الحلال، والتنافس في التضييق على النفس بتحريم الحلال، والاستعلاء على المباح، حتى إننا كنت نتندر على كتاب «الحلال والحرام في الإسلام» ليوسف القرضاوي، ونقول إن عنوانه الأكثر دقة هو «الحلال والحلال في الإسلام»، وسمعنا بكتاب لرجل من الحجاز ينتقده، فسارعنا للبحث عنه، واشتريت من مكتبة في شارع العباسي بالمحلة الكبرى كتاب «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام» تأليف صالح ابن فوزان بن عبد الله الفوزان.

كنا نفرغ من «وسطية» القرضاوي، فنبحث عن فتاوى ابن تيمية، ورأي ابن القيم في الموسيقى والغناء، وتفسير أبي الأعلى المودودي لسورة «النور»، وكل ما يجعل الحياة عسيرة لا تستحق إلا الاحتقار.

في الشهور الأولى بجامعة القاهرة، كانت الصدمة، فاجأني جمال عبد الناصر، الذي تأكد لي كفره، بأن له أنصارا مثله «ضالين»، يقال لهم

«الناصريون». وكم اشتبكت، وأنا على دين الإخوان، مع زملاء ناصريين وقاطعتهم، وسخرت من معارض للكتب، في كلية الإعلام وفي حرم الجامعة، لأنها تحتفي بكتب تشيد بالزعيم. ودعيت مرة واحدة إلى رحلة خارج القاهرة، لمدينة الإسماعيلية، وعبرنا قناة السويس من «المعدية 6». دمعت عيناي وأنا أكاد أشم رائحة دماء الشهداء، وستكون «المعدية 6» معبرا خلال تجنيدي في سيناء.

في التنظيمات السرية لا يتاح لك، وأنت مشروع عضو تحت الاختبار، معرفة كثير من التفاصيل، لابد أن تحظى بالقبول، وتنجح في امتحان يبدو لك أنه سلوك تلقائي. كانت الرحلة يوم جمعة، وقالوا لنا إننا على سفر، وسوف نصلي الظهر لا الجمعة، وكنت على تشددي القديم، ولا أعترف كثيرا بأن الله يحب أن تؤتى رخصه، وقلت إن لدينا طاقة ووقت فراغ يسمح بصلاة الجمعة. ناقشتهم، ولا أتذكر الآن هل صليت الجمعة أو الظهر، ولكني اعترضت على ما اعتبرته تعسفا. رأيت عبوسا صامتا، ثم انتهى الأمر بقطيعة. لم توجه لي دعوة إلى أي مكان.. رحلة خارج القاهرة، أو نشاط في الجامعة نفسها. وإلى الآن لا أعرف هل كان الداعي إلى تلك الرحلة اليتيمة جماعة الإخوان، أم «الجماعة الإسلامية»؟

ظللت على كرهي لعبد الناصر، على الرغم من تخففي كثيرا من التواصل مع المصادر الإخوانية، وتجفيف منابع التشدد، وتخصيص الوقت والجهد لقراءة التاريخ والأدب والنقد، وكتابة القصة القصيرة. نشرت قصصا، في سنوات الجامعة، في منابر ليبرالية وماركسية، أو يشرف عليها ماركسيون، ومنها الصفحة الأخيرة في العدد الأسبوعي لصحيفة

«الجمهورية»، ويشرف عليها الشاعر محسن الخياط، ومجلات «القاهرة» إبراهيم حمادة، و«إبداع» عبد القادر القط وسامي خشبة، و«أدب ونقد» فريدة النقاش ومحمد روميش.

ظللت على كرهي لعبد الناصر حتى بلوغي 23 سنة، ثم أحببته طوال 23 سنة تالية.

في عامي الأول بالجامعة كان عليَّ أن أواصل رحلة التشدد في منحى آخر، أن أقابل «الكبار» الذين قرأت لهم، في المرحلة الثانوية، ما يسيء إلى «الرموز الوطنية».

وكان الدكتور محمد أبو الأنوار يدرس لنا كتابه عن مصطفى لطفي المنفلوطي، وكنا نتبادل الحوار خارج مدرج الكلية، وهو أيضا لا يحب عبد الناصر، وذكر اسم سيد قطب في الحوار، ولا أعرف ما الذي دفع باسم أنور الجندي إلى الكلام، فأثنى عليه، وقال إنه أستاذه، وقلت إنني قرأت كتابه «رجال اختلف فيهم الرأي»، وأسعدني أن يتهم عددا من الرموز الوطنية والفكرية، منهم سعد زغلول وطه حسين. طلبت رقم هاتف الجندي، وكلمته وأعطاني موعدا في بيته بحي الطالبية، في شارع عثمان محرم المتفرع من شارع الهرم.

استعددت للقاء المهيب، في نهاية عام 1985، بقراءة المزيد من كتب أنور الجندي، ومنها «إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام»، كتاب يغلق باب الأمل على قارئه، ويجعله يشعر أنه سيذهب إلى جهنم ويئس المصير، أو إلى جنة الخلد بعد أن يسبقه إلى جهنم عشرات من «المتآمرين»، ولا تقول: «هل من مزيد؟». ويبدأ هؤلاء الذين يلح الرجل

على التشكيك فيهم برفاعة الطهطاوي الذي أخطأ حين قال: «حب الوطن من الإيمان. وكان الوطن في مفهوم الإسلام هو الوطن الإسلامي كله وليس مصر وحدها... طريق رفاعة هو طريق سعد زغلول أو طريق لطفي السيد ولكنه ليس طريق الأصالة». ويستشهد الجندي برأي لصلاح عبد الصبور ينتقد «الابتذال» في بعض الأفلام المصرية، إلا أنه، في موضع آخر، يسجل بيقين: «لقد سقطت مؤامرة الشعر الحر بموت صلاح عبد الصبور».

ولا يكاد كاتب أو مفكر أو أديب أو صحفي يفلت من مقصلة أنور الجندي، أو يعبر إلى الضفة الأخرى من باب لا يزيد على سَمّ الخياط. من يعقوب صنوع، وفرح أنطون، وجبران خليل جبران، وجرجي زيدان، وعلي عبد الرازق، وأمين الخولي، وأحمد أمين، وطه حسين، وعباس محمود العقاد، ومحمد حسين هيكل، وخالد محمد خالد، وعبد الرحمن بدوي، وعبد الرحمن الشرقاوي، ويوسف إدريس، وحسن حنفي، وفتحي غانم، وصلاح جاهين، وأحمد بهاء الدين، وصولا إلى محمد عمارة الذي خصه بثماني صفحات في فصل عنوانه «عصبة العلمانية أعداء الشريعة خلفاء علي عبد الرازق»، ومن بين اتهاماته لعمارة وصفه حروب التتار والحروب الصليبية بأنها «معارك عربية قومية بينما هي معارك إسلامية حقيقية»، ويتهمه أيضا بتفسير التاريخ «بأهواء القوميات والماركسيات المعاصرة... ويجري مع ذلك التيار الخطير الذي يحاول احتواء الفكر الإسلامي والذي يديره أعداء الإسلام».

ولعل الجندي قد سامح محمد عمارة، بعد تراجعه عن «النهج العلماني»، وإصداره في ما يشبه إبراء الذمة مؤلفات منها «سقوط الغلو

العلماني» (1995)، و«التفسير الماركسي للإسلام» (1996)، وقد خص بكتابه الأخير نصر حامد أبو زيد، بانتزاع فقرات من كتبه، لكي يقول مثلا إن ما ذهب إليه نصر «من أن هذا التحليل المادي للقرآن الكريم، والنبوة والوحي، والعقيدة والشريعة، هو من نواقض الإيمان الإسلامي، وليس وجهة نظر يسعها إطار هذا الإيمان»، وهو ما وصفه محمود أمين العالم بأنه «اتهام جائر». («الأهالي» / 30 أكتوبر 1996).

وقبل تخرجي في الجامعة عام 1989 انقطعت عن زيارة أنور الجندي، أو الاتصال به، حتى قرأت خبر وفاته في يناير 2002، ولا أدري هل رضي عن عمارة الذي نافسه في انتقاد صاحب أي توجه أو اجتهاد خارج «إطار الإسلام»، أم أنه غضب عليه لأن عمارة دخل الحلبة متسلحا ببقايا منهج ماركسي يفتقده الجندي دائما، ولو تسلح به لضاقت العبارة، وبقيت الذكرى.

لم أسأل أنور الجندي عن سر الاختلاف بين عنوان كتابه «رجال اختلف فيهم الرأي»، والعنوان الداخلي «شخصيات اختلف فيها الرأي».

أهداني كتابه «محاكمة فكر طه حسين»، وأعاد علي ما قرأته في كتبه، وأضاف إليه ما لا يستطيع كتابته. قال عن طه حسين شيئا لا أسمح لنفسي بكتابته، فكلاهما في دار الحق. حدثته عن فنون الأدب، وخصوصا القصة القصيرة، فقال إن إحسان عبد القدوس يكتب أدبا مكشوفا، وإنه «يغلف أفكاره ودعاواه وإباحياته بأن يديرها في إطار قصة سياسية أو وطنية ليخدع بها الشباب»، وكنت قد فرغت من مجموعة قصصية عنوانها «همزات الشياطين» لعبد الحميد جودة السحار، وفي بعضها وعظ مباشر، وقلت

للرجل إن بعض القصص فيها عبرة وحكمة، واستشهدت بقصص السحار: فقال: «لا أقرأ القصص ولا الروايات». سألته: «ولا قصص السحار؟»، (مؤلف موسوعة «السيرة النبوية.. محمد رسول الله والذين معه»، وهي مكونة من 20 جزءا أولها «إبراهيم أبو الأنبياء»، وآخرها «وفاة الرسول»)، فقال: «ولا قصص السحار».

فاجأني الجندي بأن لديه جرأة تجعله ينتقد ما لا يقرأ، ومن لا يعرف. ويبدو أن لرموز اليمين الديني قدرة فائقة ويقينا يعصمهم من قلق القراءة ومتعتها، وسوف يفاجئنا الشيخ محمد متولي الشعراوي في حواره التليفزيوني مع طارق حبيب، في نهاية الثمانينيات، بأنه لم يقرأ كتابا منذ 40 سنة، وأنه حين كان في الجزائر عام 1967، وعلم بهزيمة مصر في الحرب سجد لله شكرا، وقال: «فرحت أننا لم ننتصر ونحن في أحضان الشيوعية، لأننا لو نصرنا ونحن في أحضان الشيوعية، لأصبنا بفتنة في ديننا، فربنا نزهنا». ولكن الشعراوي امتلك فضيلة المراجعة، وإن أخذت منحى غيبيا لا عقلانيا، إذ زار قبر عبد الناصر عام 1995، وقال إنه انتقد عبد الناصر بسبب قانون تطوير الأزهر، وما ترتب عليه من إنشاء كليات علمية في جامعته، ثم جاءه في المنام عبد الناصر ومعه طبيب ومهندس تخرجا في الأزهر، فشهد الشعراوي بأن الرجل كان على حق، وقرأ الفاتحة ترحما عليه، ولم يذكر هذه المرة «سجدة النكسة».

وفي لقاء آخر قلت للجندي إن الشيخ الشعراوي، بعد أن أصبح وزيرا للأوقاف، برر تصرفات السادات، ورفض فكرة انتقاده، بحجة أنه انتصر في حرب أكتوبر 1973، كأنه شهد غزوة بدر: «لو أن الأمر بيدي لجعلت الرئيس المؤمن محمد أنور السادات في مقام الذي لا يسأل عما يفعل».

رفض الجندي فكرة انتقاد الشعراوي، وأجابني بهدوء: «يكفي الرجل دوره الكبير في محاربة المد الشيوعي!». في شأن عبد الناصر راجع الشعراوي نفسه، عام 1995، ولكن الخرباوي يسجل في «سر المعبد» أن محمود عزت قال أمامه، في نوفمبر 1995، كلاما يتهم «الكافر جمال عبد الناصر... أصدر أوامره بالقبض علينا من موسكو طاعة منه للكفرة».

بعد ثلاثة أعوام تقريبا، كنت قد تخففت كثيرا من أعباء ميثولوجية، تخص الرجال والأفكار، وأيقنت أنني لست نبيا ولن أكون، وعرفت أن «الكتابة» اختياري ومصيري، ووقعت في يدي نسخة من كتاب «رأي الدين في إخوان الشيطان»، وقد أصدره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، هدية من مجلة «منبر الإسلام»، 144 صفحة كبيرة القطع تضم نحو 30 مقالا تحمل عناوين منها «الإخوان المفسدون»، و«مؤامرات الإجرام»، و«خروج الإخوان على الإسلام»، و«عدوان تحت ستار الدين»، و«عصابة الإخوان»، و«سماحة الإسلام». فصول الكتاب لشيوخ وكتاب منهم عبد العزيز سيد الأهل، وعبد اللطيف السبكي، وعبد الله المشد، ومفيدة عبد الرحمن، ومحمد كامل الفقي، وروحية القليني، وأحمد شلبي، وأنور الجندي الذي كتب مقالا عنوانه «جوهر الإسلام لا يقر التعصب أو الإرهاب أو العنف» يدعو فيه إلى الالتفاف حول ثورة 23 يوليو 1952، وأن «نحميها بالالتفاف حول قائدها... بقاء عناصر مازالت تمثل عقلية منحرفة متخلفة، عجزت عن القدرة على الحياة والحركة والتطور، إنما يمثل العجز». سألته عن ذلك المقال، فأحرجته المفاجأة، لأن الكتاب غير متاح، وقلما يشير إليه الآن أحد. صمت وفكر ثم قال: «كل شيء يجب أن يناقش في سياقه التاريخي وظروفه الموضوعية».

فـي فتـرة التيه، توثقت علاقتـي برجاء النقاش وفريـدة النقاش ومحمد روميـش، وكنـت أزور محمـود أميـن العالـم فـي بيته فـي عمـارة إيزيس، واتخـذت مـن صداقـة روميـش بيحيى حقـي وسـيلة للاتصـال بصاحب القنديل، ولم أكن قد رأيته. سألني يوما عن معني لقبي «القرش»، وقدم لي تفسيرا ثالثا نسيته، وقال: «روميش أهم وأكبر قارئ في مصر».

كنت مشتتا أبحث عن يقين، وكان الشيخ محمد الغزالي يحظى باحترام، وكنت أتصل به، وفي يوم 31 يناير 1989 قابلته في بيته. رأيته سمحا، وفرحت بهداياه وأولها كتابه «حصاد الغرور»، وكتب بخط جميل هذا الإهداء: «إلى ابننا العزيز سـعد القرش. مع دعوات التوفيق»، ولم يكتب إهداء على كتب أخرى أهداها إلي ومنها «مستقبل الإسلام خارج أرضه.. كيف نفكر فيه؟»، و«الحق المر»، و«الإسلام في مواجهة الزحف الأحمر».

فـي فتـرة التيه أيضـا، دبرت ثمـن تذكرة السـينما، وحضـرت العرض الأول لفيلم «الطوق والإسـورة» في «سينما كريم» مكيفة الهواء. لا مقارنة بين طقوس المشـاهدة في مقاعد مريحة وبين سـينما الدرجة الثالثة، حيث تفتعل شـجارات بهدف السـرقة، وإذا نجوت من السرقة فربما لا تسلم من حرق ثيابك من الخلف بسيجارة مشاهد لا يعجبه الفيلم. أحببت «الطوق والإسـورة» رواية ليحيى الطاهر عبد الله، وفيلما لخيري بشـارة، وتمزقت بين عالمين؛ في داخلي شـيطان يتأرجح على صراط غير مستقيم، ويتأهب للانقضاض، ويشـعر بالاختلاف والزهو ويفخر بما لـم يحققه بعد، ولعله يكون مشـروع فنان أو قاطع طريق، ولما كان جسـدي النحيل لا يساعدني على إنجاز هذه «المهام»، فلا يمنع أن أكون داهية.

كلا العالمين يغري. صداقتي مثقفين بارزين «ملتزمين»، راهنوا علي وأحبوني، ومنحوني ثقتهم وأنا طالب لا أعد بشيء أكثر من كتابة القصة القصيرة، وتعرفي إلى رموز يمين منغلق على قشرة صلبة ولكنها هشة، ولا يحسن إلا توجيه أصابع الاتهام إلى أي آخر وشيطنته.

أعود من لقاء الشيخ الغزالي وأقرأ تحت عنوان «الحاقدون على الشريعة» في كتابه «الحق المر»: «والذي جرأ هؤلاء على الإسلام وكشف ضغائنهم ما شاع من أن القوى الكبرى المعادية للإسلام قررت مخاصمة العودة إلى التشريع الإسلامي، وهددت من يفعل ذلك! وتلك إشارة البدء بالهجوم على الإسلام كله واقتلاعه من جذوره!... لقد خرجت الأفاعي من جحورها تتحدث عن الإسلام بحقد غريب! ولما كانت الدساتير الموضوعة تقرر أن الإسلام دين الدولة والمصدر الرئيسي لتشريعها فلا مناص من دفع أولئك الحاقدين بأنهم يريدون نقض البناء الاجتماعي لحساب قوى خارجية، وأنهم يقترفون جريمة الخيانة العظمى، أو بتعبير الإسلام يرتكبون جريمة الارتداد. إن محاربة التطرف لن تكون أبدا سبيلا لمحاربة الإسلام نفسه ولن ندع هؤلاء يمضون في عبثهم الشائن». وتحت عنوان «لماذا يكرهون الدولة المسلمة؟» يردد كلاما مجانيا عن الاستعمار الثقافي، وأنصار الديمقراطية الذين يريدون «حرية الإسفاف والنزوات، أو حرية الفسوق والعصيان... إذا كان الإسلام دينا ودولة، فأنتم تكرهون الدولة المسلمة، لأنكم تكرهون الدين نفسه». وتحت عنوان «المطالبون بالعلمانية آثمون» يسجل بيقين الفقيه أن العلمانية «شعارها تغيير الفقه والتشريع وتغيير الأدب والتربية وتغيير العلاقة بالله».

كنت أستمع يوميا إلى أم كلثوم في إذاعة تحمل اسمها، بداية من الساعة الخامسة عصرا، ثم ساعة أخرى في ختام الإرسال، وبين الساعتين ما تيسر من أغنيات فايزة أحمد وفيروز وليلى مراد ونجاة وشادية وعبد المطلب ومحمد قنديل، وصدمني رأي الشيخ في فصل عنوانه «أرفض الغناء» قال إنه يستمع إلى أغنية «فلسطين»، لمحمد عبد الوهاب. ويقول مطلع الأغنية: «أخي جاوز الظالمون المدى»، وهي قصيدة للشاعر علي محمود طه «فتشجيني وأتجاوب معها، ثم أسمع للشاعر نفسه والمغني نفسه قصيدة (كليوباترة) فأغلق الراديو وألعن الكلمات وملحنها ومذيعها». (محمد الغزالي: الحق المر).

أقرأ للغزالي في الكتاب نفسه فصلا عنوانه «الماركسية قمة الإلحاد»، ويدهشني الاتهام السهل لماركسيين أصادقهم، ولا أجد منهم عداوة للدين ولا للمتدينين، وأراهم أكثر إخلاصا للوطن واحتراما لروح الدين.

محمد روميش، الذي منحوه لقب «الأب المقدس روميش» كان يعمل للخامسة تقريبا بعد انصراف الموظفين، ولا يتكلم عن نفسه. أعود إلى ما كتبه عن يحيى حقي وأقارنه بسهام الشيخ الغزالي فأقول: ما أرحم الماركسيين بالناس والوطن الذي هو دين الناس، وما أبعدهم عن فظاظة الإسلامجية وغلظتهم وخشونة ألفاظهم وسلوكهم. يسجل روميش أن يحيى حقي شكا ألما عام 1973، وسافر إلى باريس لإجراء جراحة، وقضى أياما في كشوف تمهيدية، «وفي اليوم المحدد لإجراء الجراحة سمع من الراديو عن قيام الحرب. وفورا كتب اعتذارا للمستشفى عن إجراء الجراحة.. تجمع حوله الأطباء دهشين. أخبرهم في بساطة مثلما أخبرني

عـن اعتـذاره للجامعـة الأمريكيـة (التي أرادت نشـر طبعة موثقـة لأعماله الكاملـة، بمبلغ كبيـر، وقيام فريق بحث بجمع أعماله): لا يمكن أن أتعالج هنا وأبناء وطني يحاربون هناك!.. ثم عرف أن الطيران إلى القاهرة مقطوع، فأخذ طائرة إلى إيطاليا، وطائرة أخرى إلى ليبيا، ومن ليبيا ركب سيارة إلى الإسكندرية فقطارا إلى القاهرة، لألتقي به في ميدان طلعت حرب، يضرب بعصـاه الأرض». (محمـد روميش: مشـوار مع يحيى حقـي. مجلة «أدب ونقد» / نوفمبر 1987).

الفتى الذي كنته ظل سـنوات يبحث عن يقين، وكان الطريق إلى اليقين سـهلا بالانضمـام إلى الإخـوان أو غيرهم مـن أطياف اليميـن الديني، هم اليقيـن والحقيقـة فـي نظر أتباعهـم. كنت أشـجع فريق نـادي «الزمالك»، وأحـرص علـى قـراءة صحيفتـي «الزمالـك» و«الزملكاوية» كل أسـبوع، وأدمن مشاهدة مباريات كرة القدم في التليفزيون، حتى لو لم يكن الزمالك طرفا فيها، فنتيجة أي مباراة سـتؤثر على موقع الزمالك في مسابقة الدوري العام لكرة القدم، المركز الثاني غالبا.

وفي حين واصلت البحث عن اليقين، أقسمت ألا أشجع الزمالك، وألا أشـغل نفسـي بمشـاهدة مباريات الكرة، وجاءت أجيال من اللاعبين وراء أجيال، ولكني لم أسـتطع أن أشجع فريق النادي «الأهلي»، على الرغم من حصولي على عضويته، وفوز ابنتي وابني بميداليات في بطولتي الجمهورية للسباحة والجمباز. ولكنني حين يتقابل الفريقان، أتمنى فوز الزمالك الذي لا أعرف الآن اسـم لاعـب واحد في فريقـه، ربما بحكم الانتمـاء القديم، والوفاء لذكرى يصعب تجريفها، أو الاستعلاء عليها، بقرار عقلاني.

أردت من السرد الموجز لحكايتي القديمة، مع تشجيع فريق الزمالك، أن أصل إلى تفسير سيكولوجية مطاريد جماعة الإخوان، هؤلاء الذين قالوا إنهم اكتشفوا الخديعة، ثم خرجوا بعد قضاء أعمارهم في التنظيم، أو أُخرجوا مكرهين بقرار من مكتب الإرشاد. أشم في كثير من كتاباتهم حنينا إلى الجماعة يفضحه العتاب الحاني، وأحيانا الانتقاد الجارح لهؤلاء الذين تبنوا الخطاب المتطرف، وانحرفوا عن منهج حسن البنا. أحدهم يصفها بأنها «جماعة دعوية ضلت طريقها إلى السياسة، زعمت أنها تريد أن تصلح السياسة بالدين فأفسدت دينها بالسياسة». (ثروت الخرباوي: سر المعبد). وفي هذا تجاهل للدور غير الوطني الذي لعبته الجماعة منذ تأسيسها، فضلا عن الغموض المحيط بشخصية مؤسسها حسن البنا رائد نظرية التكفير قبل محمد قطب وسيد قطب وشكري مصطفى. يسجل الخرباوي في كتابه تعليمات البنا للإخوان، في البند الخامس والعشرين من «رسالة التعاليم»، آمرا إياهم أن يقاطعوا: «المحاكم الأهلية وكل قضاء غير إسلامي، والأندية والصحف والجماعات والمدارس والهيئات التي تناهض فكرتك الإسلامية مقاطعة تامة»، وفي البند السابع والثلاثين يدعو الإخواني إلى التخلي «عن صلتك بأية هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة فكرتك».

وجدت في فضاء الفن، تلقيا واستمتاعا وكتابة، ما ملأ علي حياتي وأشبعني، ما أمدني بسحر يتجاوز ضيق الأفق، ويسمو فوق الدين والأيديولوجيا. أضاف الفن إلى عمري أعمارا، وجعل أهلي بامتداد التاريخ والجغرافيا، من هرمس في متونه، إلى المصري الفصيح في شكاواه، واخناتون في مناجاته، وهوميروس في ملحمته، وصولا إلى أصغر الفنانين والأدباء سنا، وفي هذا أخلص لما سجله سيد قطب، في

أول كتاب قرأته له في عامي الجامعي الأول: «وكلما ولد أديب عظيم ولد معه كون عظيم، لأنه سيترك للإنسانية في أدبه نموذجا من الكون لم يسبق أن رآه إنسان». (سيد قطب: النقد الأدبي.. أصوله ومناهجه).

بالخيال الطليق والدعوة القلقة للسؤال، أغناني الفن عن مصير بائس يجعل من «الإنسان» فردا في قطيع يقوده «المرشد»، وليس من حقه أن يسأل أو يقلق، وهل يقلق من أصابه مس من «اليقين»، ونشأ على أن الجماعة هي الدين، والإخلاص للتنظيم يعني اكتمال إسلام المسلم؟ لا يجتمع خيال مع بيعة، فكرة البيعة نفسها تهين العقل، وبالبيعة ضمن البنا السيطرة على أعضاء يراهم «القطيع»، إذ اشترط في أركان البيعة «السمع والطاعة والثقة في القيادة».

يقول عضو بارز في المجلس الأعلى للتنظيم الخاص إن من نصوص لائحة التنظيم الذي أسسه عبد الرحمن السندي: «أية خيانة، أو إفشاء سر بحسن قصد، أو بسوء قصد، يعرض صاحبه للإعدام وإخلاء سبيل الجماعة منه، مهما كانت منزلته، ومهما تحصن بالوسائل، واعتصم بالأسباب التي يراها كفيلة له بالحياة». (محمود الصباغ: حقيقة التنظيم الخاص).

نظام صارم، يضم سلطة الاتهام، وسلطة القضاء، وسلطة تنفيذ الأحكام، حيث لا إيمان بدولة خارج دولة الجماعة. ولعل سيد قطب، قبل انضمامه للإخوان، لم يكن مبالغا في مداعبته لأخيه محمد قطب، إذ يسأله حين يعود من اجتماعات الإخوان: «إزاي الحسن الصباح بتاعكم؟!».

خرجنا من تجربة الإخوان جرحى، وربما يستمر النزيف بعض الوقت، تلك ضريبة الاختيار بين التنظيم والدولة. كان عام الإخوان فاتحة خير، «يوم عرف الإنسان الشيطان كانت فاتحة خير... كانت فاتحة خير بغير مجاز وبغير تسامح في التعبير». (عباس محمود العقاد: إبليس).

هذا كتاب / شهادة على 369 يوما هي عمر الإخوان المسلمين في حكم مصر، «سنة أولى (وأخيرة؟) إخوان»، وكرما من الشعب منحهم 72 ساعة إضافية من قيظ شهر يوليو 2013، تسمح لهم بجمع أغراضهم والرحيل من القصر، وأن يحملوا «أمانة» العودة إلى الوطن والإيمان به، والانخراط في المجتمع، وإثبات جدارتهم بأن يكونوا مواطنين صالحين، فأبوا أن يحملوا «الأمانة». هنا صدر قرار شعبي بعزل جماعة ترفض أن تكون جزءا من النسيج الوطني؛ فشعب محب للحياة لا يعشق إلا في النور، في حين يصر التنظيم السري أن يعمل، كالعادة، في عتمته.

هذا كتاب غير محايد. لا أحتمل فكرة الحياد، وإن كنت قد حاولت أن أتحرى الموضوعية، ولا أسعى إلى إدانة، ولست مشغولا بإطلاق صفات، ولا توجيه أصابع الاتهام إلى فرد أو جماعة، وإنما أرصد شهادات ووقائع، حاولت أن تكون موثقة بالصور، ومنسوبة إلى مصادرها ومعظمهم من الإخوان.

هذا كتاب يناهض أشكال العنصرية، ويرفض خطاب الكراهية الموجه للمختلفين في الدين أو المذهب. أعترف بانحيازي إلى المواطن الإنسان أيا كان دينه أو مذهبه، إلى الوطن والمستقبل والعقلانية، إلى أفكار مثالية تؤمن بالخير والعدل والجمال والحرية سعى إلى ترسيخها، عبر القرون، شهداء وأنبياء وقديسون وفلاسفة ومفكرون وفنانون وحالمون، وحاول الكتاب أن يكون هامشا على ما قدموه من متون.

سعد القرش

الهرم - 30 / 8 / 2013

الطريق إلى 30 يونيو 2012

1928.. غموض البداية

في 30 يونيو 2012 أقسم الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية. سيقول محمد مهدي عاكف المرشد السابق للجماعة، في برنامج تليفزيوني، إن اتصالا جرى بينه وبين الرئيس الذي قال له: «هذه ثمرة كفاح الإخوان». لم يذكر الرئيس شيئا، عن كفاح الشعب المصري منذ الاستعمار البريطاني حتى ثورة 25 يناير 2011، ولم يذكره مرشده بشيء عن الشهداء. كشفت الكلمات عما في الصدور، فلم تكن «الدولة» و«الشعب» و«الثورة» من مفردات جماعة كان سيد قطب نفسه يرى مؤسسها حسن البنا نسخة عصرية من مؤسس حركة الحشاشين الإسماعيلية، والبنا لم يقم في قلعة «ألموت» في إيران، حيث أقام الحسن الصباح الذي أعجب به البنا. فارق الزمن والخبرة التنظيمية جعل البنا يؤسس لمريديه قلعة نفسية، تتلخص في أن الإسلام يتعرض لخطر، وأنك لا بد أن تكون لبنة في سور يحمي الدين، «أنت في نفسك دولة»، وقسم دعوته إلى سبع مراحل.. «مرحلة الدعاية والتعريف»، «مرحلة الإعداد والتكوين»، «مرحلة العمل والتنفيذ»، «مرحلة الدولة»، «مرحلة التمهيد للخلافة»، «مرحلة استعادة الخلافة» «مرحلة أستاذية العالم».

سبع خطوات، سبعة أبواب للجحيم، تشعر فتيان الجماعة بالخطر والزهو معا بأنهم سيدركون على الأقل المرحلة الرابعة «مرحلة الدولة»، وإذا بلغوها فلابد أن يدافعوا عنها بأرواحهم، دونها الرقاب، وبعدها يدنو حلم الخلافة، وإقامة النموذج «الأستاذية». ولكي يبلغوا هذه المرحلة، فهم مشمولون بحماية الجماعة، وعليهم أن ينفذوا الخطوات السابقة من دون نقاش، انطلاقا من امتلاكهم الحقيقة واليقين، بانتمائهم إلى جماعة يمكن أن تكون أي شيء، وقد حدد البنا هويتها بهذا التعريف الجامع:

«دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية».

ثمانية أركان تجمع خير الدين والدنيا، ولا تترك ثغرة للسؤال، وهل في الإخوان من يجرؤ على السؤال؟

ثمانية أركان تغني عن «الدولة».. عن جامعة الأزهر، ووزارة الخارجية، والأندية الرياضية، والمؤسسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، أما دور وزارة الدفاع فيتكفل به السيفان المتقاطعان في حراسة القرآن، فماذا يريد الإخواني أكثر؟ لا يحتاج الإخواني إلى شيء أو أحد خارج جماعة ذات نشأة غامضة، فمن أين لشاب عمره 22 عاما بتمويل تأسيس جماعة؟

تأسست الجماعة عام 1928، بوصفها جمعية خيرية ذات توجه إصلاحي، في فترة مضطربة. في تركيا ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة عام 1924، وداعب الحلم الملك أحمد فؤاد، فقطع الشيخ علي عبد الرازق، في العام التالي بكتابه «الإسلام وأصول الحكم»، الطريق على أحلام الملك، لم يكن حلما بريئا، ولكن بريطانيا أرادته، وحين

فشلت الفكرة، على الرغم من النجاح في الاغتيال المعنوي للشيخ علي عبد الرازق، ظهر حسن البنا، وكانت الجماعة حصان طروادة في جسد الجماعة الوطنية. جاء الملك فؤاد بأحمد زيوار باشا لتعديل الدستور، أو إلغائه تقريبا، ثم حل البرلمان، ثم استغنى الملك عن زيوار «الشركسي»، واعتمد على «المصري» محمد محمود في تشكيل الوزارة عام 1928، وقام بإلغاء البرلمان الوفدي ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وفي عام 1930 ألغى «عدو الشعب» إسماعيل صدقي دستور 1923، واستبدل به دستورا لا يجعل من الأمة مصدرا للسلطات، وإنما الملك مصدر السلطات، ونص الدستور الجديد على اعتباره منحة من الملك.

أدرك الملك أن الشعب الذي قام بثورة 1919، والقوى الوطنية التي تمثله، لن تتنازل عن استحقاقات «الدولة»، وفي مقدمتها الدستور الذي يعبث به ملك كسب الرهان في تشجيعه جماعة الإخوان الإصلاحية. ضمن الملك لنفسه ولابنه فاروق جماعة تعادي الإرادة الشعبية، وتناهض الحركة الوطنية باسم الإسلام؛ ففي نهاية عام 1937 اختلف الملك مع مصطفى النحاس الذي طالب بالحد من الصلاحيات غير الدستورية للملك، وخرجت الجماهير تهتف: «الشعب مع النحاس»، فهتف إخوان حسن البنا: «الله مع الملك».

تحت ستار العمل الدعوي استطاع الإخوان أن يؤسسوا «500 مؤسسة في 28 بلدا أوروبيا»، وكانت «الجماعة الإسلامية في ألمانيا التي تأسست عام 1958 هي الفرع الألماني للإخوان المسلمين في أوروبا الذي أسسه سعيد رمضان عام 1958». (سمير أمغاز: الإخوان المسلمون في أوروبا.. دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي. ترجمة دينا محمد).

كانت نشأة الجماعة جزءا من خطة بريطانية لدعم «قواعد بناء اليمين الإسلامي. لم يتورع خبراؤهم عن استخدام فكرة الإحياء الإسلامي طالما كانت تخدم أهدافهم من أجل تحقيق حلم الإمبراطورية العظمى... مصد ضد الشيوعيين والوطنيين المصريين، وفي ما بعد ضد الرئيس جمال عبد الناصر». (روبرت دريفوس: لعبة الشيطان.. كيف ساعدت الولايات المتحدة على إطلاق العنان للأصولية الإسلامية. ترجمة: أحمد مصطفى حسونة).

ورثت أمريكا عن بريطانيا ملفات جماعات اليمين الديني؛ ففي كتاب «لعبة الشيطان» يذكر دريفوس أن عبد الناصر «كان يريد الإصلاح، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، وإحداث تغييرات في التعليم وهو الأمر الذي كان الإخوان يعارضونه بشدة وشراسة. في حديث له مع جيفرسون كافري وهو نفس كافري الذي أوصى بأن يدعى سعيد رمضان الإخواني إلى ملتقى برنستون والبيت الأبيض سنة 1953 صرح الهضيبي زعيم الإخوان المسلمين أنه سيكون سعيدا جدا إذا تم القضاء على العديد من الضباط الأحرار». ويذكر المؤلف أيضا مساندة المخابرات المركزية الأمريكية للإخوان خلال الحرب الباردة، ناقلا قول جون فول الخبير في الشؤون الإسلامية له: «كنا سنغدو أغبياء إذا لم تكن لدينا أي علاقات معهم».

يقول دريفوس إن سعيد رمضان الذي ولد عام 1926 كان السكرتير الشخصي للبنا، والسفير المتجول للإخوان لإقامة فروع للجماعة في القدس وعمّان ودمشق وبيروت وباكستان حيث وثق العلاقات بالمودودي، وعاد من باكستان إلى مصر عام 1950. وينقل دريفوس عن كتاب الفرنسي جيلز كيبل «النبي والفرعون» أن سعيد رمضان كان يحرك من الأردن

«خيـوط المؤامرة» على عبد الناصر. ولكن دريفـوس لا يقطع بأن رمضان كان عميـلا للولايات المتحدة، إلا أنه «وضع نفسـه قريبـا من مركز الدول التـي تضم باكسـتان والأردن والسـعودية التي تسـاندها الولايات المتحدة ضـد ناصر»، كما ينقل دريفوس عن مصادر سويسـرية أن سويسـرا اعتبرته «عميلا أمريكيا»، ويقول إن وثائق الأرشـيف السويسـري تسـجل أنه يمثل «اتجاها محافظا مواليا للغرب وليس معاديا للمصالح السويسرية. ويوضح الأرشـيف السويسـري أيضا أن سويسـرا على الأقل تعتقد أن رمضان كان عميلا للمخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية».

وفـي موقـع «ويكيبيديـا الإخـوان المسـلمون» http://www./ ikhwanwiki.com الذي يعرف نفسـه بأنه «الموسـوعة التاريخية الرسمية لجماعـة الإخوان المسـلمين»، توثيق مصور لمقابلة الرئيـس أيزنهاور في البيت الأبيض عام 1953 وسعيد رمضان، زوج ابنة حسن البنا، بحضور عدد من «العلماء الإسـلاميين والقادة المدنيين معظمهم من البلدان الإسلامية، لدراسـة حقيقة أمريكا من الشعوب الإسلامية والإسلام وأن أمريكا شعب مؤمن مثل الشعوب الإسلامية».

وفـي مقابـل الدعـم السياسـي للإخـوان، خلال الحـرب البـاردة وما بعدها، كان الدعم البريطاني ماديا تأسيسيا منذ البداية، إذ منحت شركة قناة السـويس البريطانية المدرس الطموح حسن البنا ابن الثانية والعشرين 500 جنيـه، دفعـة أولى تلتها دفعة ثانيـة قيمتها 300 جنيه، تبرعا لإقامة مسـجد، ضمـن خطة اسـتخباراتية تعزز صعود يمين ديني يناهـض الحركة الوطنية، ويحارب التوجهات الشيوعية نيابة عن الاستعمار.

ولا أتخيل دعم بريطانيا المادي لحسن البنا، أو الدعم السياسي الأمريكي الغامض، واستقبال ممثل الإخوان في البيت الأبيض، نابعا من حرص بريطانيا وأمريكا على تجديد الخطاب الإسلامي، أو مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية في مصر. لم يكن البنا وسعيد رمضان ينوبان عن الله، لكي يكلفهم بمعرفة ما إذا كان الشعب الأمريكي «مؤمنا مثل الشعوب الإسلامية».

ملف العلاقة الغامضة بين الإخوان وأجهزة المخابرات، وفي مقدمتها البريطانية والأمريكية، مازال مغلقا وسيظل، مادام الإخوان في الملعب. ولم يعد خافيا دور سعد الدين إبراهيم في فتح خطوط الاتصال بين واشنطن والإخوان الذين طلبوا ذلك، وكان خيرت الشاطر وعصام العريان أول من قام بمهمة التفاوض مع الإدارة الأمريكية منذ عام 2005.

وكان العريان رئيسا للمكتب السياسي للجماعة حين قال لصحيفة «الحياة» في 13 أكتوبر 2007 إن «الإخوان إذا ما وصلوا إلى الحكم، فسيحترفون بإسرائيل ويحترمون المعاهدات الموقعة معها».

واعترف إبراهيم منير الأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان، بعد عزل مرسي، أنهم كانوا خلال حكم حسني مبارك، على اتصال بكثير من «المسؤولين الغربيين على كافة المستويات السياسية»، وأنهم يملكون «قنوات اتصال مفتوحة مع المسؤولين في إدارة أوباما ومع مسؤولين كبار في الكونجرس». («المصري اليوم» / 22 أغسطس 2013).

النظام الخاص.. نهاية الدعوة، بداية الدم

أصبح تشي جيفارا الثائر المسلح الوحيد الذي يكتسب، كل يوم، مزيدا من المعجبين. أيقونة كونية تتجاوز الأديان واللغات والأجناس، لأن «تشي» استعصى على صندوق سحري يدخله الإنسان ثائرا فيخرج منه حاكما، صندوق يروض الأحلام، ويحث الخارج منه على حسابات المكاسب والخسائر، وعدم احتمال المكاره، والبحث عن توازنات لا يأبه لها الثائر.

تمرد «تشي» على الإطار وحطمه، فأربك حسابات القوى الكبرى وفي مقدمتها أمريكا التي اغتالته، فاستراح الثائر، أما القتلة المدججون بأسلحتهم فأحاطوا بالجسد الممدد على طاولة خشبية، وضعت على عجل فوق حوض للمياه، وفي أحد أضلاعه نبتت حنفية جف ماؤها من هول الجريمة. لم يصدق القتلة الذين نسيهم التاريخ أنهم نالوا من المسيح الشهيد، وفحص أحدهم رأس جيفارا المبتسم قليلا، وعيناه مفتوحتان على أفق غير محدود.

جيفارا استثناء يؤكد القاعدة، فلو حمل نبيّ مرسل سلاحا ما تعاطف مع دعوته أحد. حتى بعد فتح مكة كان العفو العام عن القتلة التائبين: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». فما الذي يدعو جماعة دعوية لحمل السلاح، وتأسيس

جناح سري مسلح يسهل عليه ممارسة القتل من باب «الاجتهاد»؟ ولكن وجود السيفين المتقاطعين يدل على احتمال استخدام القوة يوما ما، لفرض ما يتصور من يتوهم في نفسه حمل الرسالة، أنه «الحق».

في التاريخ يتكرر «استخدام» الدين، ومن يمثلونه، لصالح السياسي، كلاهما يستفيد من تثبيت الوضع القائم، ويعادي الثورة مهما يكن نبل شعاراتها ونزاهة منفذيها، ويكفي الثورات شرفا أنها نجحت في «تحرير الضمير البشري من سلطة الكهنة». (سلامة موسى: كتاب الثورات). وحين كانت الاشتراكية توجها عربيا عاما، ألف مصطفى السباعي كتابه «اشتراكية الإسلام»، ولو أدرك الشيخ السوري السبعينيات العاصفة، لمات كمدا، ففيها اكتشف رجال الدين ما يفيد تشجيع الإسلام على النهج الرأسمالي، وعثروا على «نص» يجيز مد اليد للتصالح مع قاتل لا يعتذر ولا يعلن توبته: ﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال: 61]. «استخدام» الدين لا يقتصر على خدمة السياسي، وإنما يمتد أحيانا ليكون سيفا في يد الاستعمار أيضا، فشلت الثورة العرابية بسبب انصراف الناس عن زعيمها، بعد أن أصدر السلطان العثماني، المستعمر الغازي المسلم، فرمانا يعلن عصيان عرابي، وهو فرمان سهل مهمة القوات البريطاني في احتلال البلاد، ونشرت «الأهرام» يوم 14 سبتمبر 1882 تحت عنوان «البشرى العظمى»، تفاصيل القبض على «العاصي عرابي»، وتهنئة مصر بتمام الغزو البريطاني: «بشراكِ يا مصر بشراكِ فقد نلتِ المنى، ودخلت العساكر الإنكليزية باسم الحضرة الخديوية عاصمة بلادك، وقبضت على عرابي»، وفي نهاية الموضوع زفت البشرى

للخديو توفيق: «فادخلوها بسلام آمنين. وارتع أيها الأمير في بحبوحة النصر والظفر»، وتحت عنوان «العاصي عرابي»، استعانت بالآية القرآنية ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف: 85].

فهل كان لدى حسن البنا إلمام بطرف من التاريخ القريب؟ لا خلاف مع الدعوة إلى الأخلاق، أما إذا عملت بالسياسة، فلا عصمة لك، ستعامل وفق قانون آخر، وبحمل السلاح ينتهي زمن البراءة ويبدأ ميثاق دم لن ينجو منه حامل السلاح.

أسس حسن البنا «النظام الخاص» عام 1940، وفي فترة لاحقة سيطلق عليه «الجهاز السري». في مقدمة هذا الكتاب أوردت ما ذكره محمود الصباغ عن لائحة التنظيم التي تتضمن «إعدام» من يتهم بالخيانة أو إفشاء أسرار ولو بحسن نية. في التنظيمات السرية المسلحة لا تتاح للمتهم فرصة النقض، بعد أن دخل التنظيم مختارا بل متحمسا، في ظرف نفسي يزيده رغبة في الدفاع عن «دين الإخوان». يسجل «آخر قادة التنظيم الخاص» علي عشماوي أن بدء مفاتحته بأمر النظام تزامن مع تغير أحاديث قادة الإخوان عن رجال ثورة يوليو 1952، «وكيف أنهم أي رجال الثورة بدأوا يخرجون على السمع والطاعة وأنهم حنثوا بوعدهم وخانوا بيعتهم»، ويقول إن الهيئة التأسيسية للنظام الخاص كانت تضم 11 فردا، ومن أفراد «المجلس الأعلى للنظام» عبد الرحمن السندي، أحمد زكي، أحمد حسنين، أحمد عادل كمال، محمود الصباغ، أحمد الملط، مصطفى مشهور، أما البيعة فتتم في منزل معين، خلف ستار، في جو مظلم أو معتم، وتبدأ طقوسها باستعراض تاريخ الجماعة وأهدافها، ثم «إحضار مسدس ومصحف، وتتلاقى الأيدي على المسدس والمصحف ويتم القسم، وهي بيعة لله على السمع والطاعة

للجماعة وقادتها»، ثم يبدأ التدريب على استعمال المسدس وفك أجزائه وتركيبه، ويلي ذلك التدريب على أنواع أخرى من المسدسات والقنابل، ودراسة كتب عسكرية، أحدها عن أعمال المراقبة والتعقب، «وكلها كانت تدرس لأعضاء مخابرات الإخوان» الذين يعدون تقارير عن «حركة الجيش وتحركات السفارتين البريطانية والأمريكية»، وكان حسن البنا «يعتبر أفراد النظام الخاص هم التعداد الحقيقي للإخوان المسلمين». (علي عشماوي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين).

في عام 1965 سيراجع علي عشماوي الأمر كله، حين يكلفه سيد قطب بتسلم شحنة سلاح ونقلها وتخزينها، ثم ينفي سيد قطب أنه كلفه.

ذهب عشماوي بصحبة آخرين إلى بيت سيد قطب الذي حاول أن يقنعهم بأن عشماوي فهم خطأ، وعلى غير عادة قطب ظل، طول الغداء، يلقي نكات ودعابات لتخفيف التوتر، «ولم أستجب لمثل تلك المحاولات وشكرته... في هذا اليوم صممت على أن أنسحب من الأمر كله... بعد استعراض لكل العمر الذي ضيعته مع الجماعة، والذي رأيته ينكسر في لحظة واحدة بعد إحساسي بأن أحد القادة والمفكرين والزعماء يمكن أن يرجع في قولته بهذه السهولة، وكيف نلقي بأنفسنا وأقدارنا، وكل شيء في حياتنا بين يدي فرد، وتساءلت بيني وبين نفسي: لماذا أعطي نفسي لأي فرد وأوقف عقلي وإرادتي، وأسلبها طواعية، وأعطي قيادي لشخص آخر دون سبب مفهوم، وتكون النهاية مثل ذلك وأشد. كانت هذه هي حال الجميع في قيادات الإخوان، ولا أقول إنه سيد قطب فقط.. كان بعض قادة الإخوان إذا أردنا أن نفعل ما هو مطلوب منا لا نفعله إلا حسب تقديراتهم،

وإذا فعلنا غير ذلك فإنهم يصلون لحد الشطط الكامل في إبلاغ البوليس عنا». (علي عشماوي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين).

التنظيم السري مؤسسة عسكرية، ميليشيا تمارس عنفا يشمل التهديد والتفجير والقتل، ويتخذ هذا العنف والإرهاب غطاء دينيا أخلاقيا، ومنح منفذيه المشروعية، بل «الشرعية» لتبريره. وقد نفذ التنظيم الخاص عمليات أبرزها..

- اغتيال المستشار أحمد الخازندار (22 مارس 1948)، أمام بيته في القاهرة، وكان القاضي يحمل ملف قضية «تفجيرات سينما مترو» يوم 6 مايو 1947 المتهم فيها أعضاء التنظيم. وسبق أن قضى الرجل بالسجن على أعضاء في التنظيم اعتدوا على جنود بريطانيين في الإسكندرية (22 نوفمبر 1947)، فحزن البنا وقال في اجتماع: «ربنا يريحنا من الخازندار وأمثاله»، ورأى السندي هذا الكلام ضوءا أخضر وتصريحا بالقتل.
- تفجيرات في حارة اليهود (20 يونيو، و22 سبتمبر 1948).
- تفجيرات في المحلات التجارية لليهود (يوليو وأغسطس ونوفمبر 1948).
- اغتيال حكمدار القاهرة سليم زكي (أكتوبر 1948).
- اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي (28 ديسمبر 1948)، بعد 20 يوما من قراره إغلاق المقر العام للجماعة في الحلمية (8 ديسمبر 1948)، ردا على تورط الجماعة في أعمال إرهابية.

ولكن مجلة «الدعوة»، في أبريل 1979، وهو أول عدد أشتريه، سجلت تحت عنوان: «الإرهاب لم يصرف الشعوب عن الالتفاف حول الحركات

الإسلامية» أن النقراشي حل الجماعة عام 1948 «وظل هو وخليفته إبراهيم عبد الهادي يحاربان الإخوان المسلمين بالإرهاب والسجون والمعتقلات والتعذيب، لتحطيم التيار الإسلامي وإرهاب الشعب حتى ينصرف عن الإسلام»، وما من إشارة إلى الإرهاب الدموي الذي مارسته الجماعة، وأدى إلى إصدار النقراشي قرار حل الجماعة!

يقول علي عشماوي في كتابه: «اعترض الأستاذ سيد قطب على اغتيال شخصيات أخرى غير جمال عبد الناصر، مثل المشير (عبد الحكيم عامر) مثلا»، ويسجل تفاصيل تدريب أعضاء التنظيم السري على السلاح في القاهرة والمحافظات، وأنه تولى شؤون التسليح والتدريب، وكلف «مبارك عبد العظيم» باختيار بعض أعضاء الجماعة من خريجي قسم الكيمياء بكلية الهندسة، لعمل «أبحاث في صناعة المفرقعات... تحت إشرافي مباشرة»، واشتروا أسلحة وقنابل يدوية من طنطا عن طريق «الأخ أحمد سلام، وكانت له علاقة بالجيش»، واستعانوا بكتب خاصة بصناعة المفرقعات، حتى إنه لجأ «إلى مكتبة السفارة الأمريكية للبحث عن هذه الكتب، ووجدت بعضها ونقلت منها بعض الموضوعات»، وخصوصا صناعة مادة «تي. إن. تي». ويشرح كيف أن أحد أعضاء التنظيم، ضمن مجموعة تعمل في لجنة الطاقة الذرية في أنشاص، صنعوا مواد شديدة الانفجار، باستخدام نيترات الأمونيوم مع السولار، «وكانت تحت أيديهم الإمكانات الخاصة بالأفران»، وتمت تجربة «العينات» في محاجر منطقة أبو رواش في الجيزة، بوضع «العبوة» تحت حجر ضخم، حجمه ثمانية أمتار، فتحول إلى «بودرة... كانت النتيجة مذهلة وغريبة جدا». ويروي أيضا أن «سفيرة سيد قطب» الحاجة زينب الغزالي أبلغته أن حميدة قطب

تريد أن تراه. ثم أخبرته حميدة قطب أنها تحمل له رسالة من أخيها سيد قطب يقول فيها: «أنا لا أريد زوبعة في فنجان، إذا كنتم قادرين على تنفيذ عمل ضخم يهز أركان البلد فافعلوا، وإن لم تكونوا على مقدرة بذلك فالغوا جميع الأوامر والخطط المتفق عليها».

قال حسن البنا بعد اغتيال النقراشي: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما أنشأت النظام الخاص»، وأصدر بيانه الشهير الذي قال فيه إن القتلة «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين»، ولعله أحس باقتراب النهاية، فأراد أن يبرئ ذمته. ولو نجح النظام الخاص آنذاك في حمل الجماعة إلى كرسي السلطة لربما غير البنا رأيه، ومنح القتلة أوسمة، وجعلهم أبطالا تخلد الشوارع والميادين وكتب التاريخ المدرسية ذكراهم.

لم يعتذر الإخوان عن جرائم التنظيم الخاص، بل إن المرشد السادس للجماعة، المستشار مأمون الهضيبي، وهو ابن المستشار حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة، قال في مناظرة مع فرج فودة في معرض القاهرة للكتاب، مطلع عام 1992: «نحن نتعبد لله بأعمال النظام الخاص قبل الثورة» 1952. حملت تلك المناظرة عنوان «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية»، وكان محمد أحمد خلف الله وفرج فودة يمثلان التيار المدني، في مواجهة الهضيبي ومحمد الغزالي ومحمد عمارة. وقد احتشد لممثلي اليمين الديني جمهور كبير، تواصلت هتافاته قبل بدء الندوة: «الله أكبر ولله الحمد»، ورددوا نشيد الإخوان: «الله غايتنا، والرسول زعيمنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا»، وبدا المشهد في القاعة إعلان حرب بين الإسلام والعلمانية، وليس مناظرة علمية يؤخذ من كلام المشاركين فيها ويرد.

بعد ستة أشهر من المناظرة قتل فرج فودة، يوم 8 يونيو 1992، قتله شابان بعد فتوى بكفره. لم يستنكر الإخوان القتل ولا الفتوى، بل إن الغزالي في شهادته بالمحكمة أدان الضحية، وقال إن فودة «كافر ومرتد... ويجوز أن يقوم أفراد الأمة بإقامة الحدود عند تعطيلها، وإن كان في هذا افتئاتا على حق السلطة، ولكن ليس عليه عقوبة»، وأوضح أن خطأ الشابين ليس قتل الرجل الأعزل، بل افتئاتهما على القيام بما يجب أن تقوم به السلطة، والسلطة الحاكمة آنذاك لا تخضع لدين جماعة الإخوان، والجماعة دولة. يروي الخرباوي قول مصطفى مشهور أمامه: «نحن الدولة بل نحن أكبر من دولة، نحن أمة الإسلام، ويجب أن يكون لهذه الأمة أمن وجيش». من هذه الأفكار بنى شكري مصطفى معالم طريقه، إذ خطف الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف، وقتله عام 1977، وحين نفى التلمساني أن يكون القاتل «من الإخوان»، كان لمصطفى مشهور رأي آخر، يقترب منه رأي الغزالي في قتلة فرج فودة. تساءل مشهور مستنكرا موقف التلمساني: «ما الذي يأخذونه على فكر شكري مصطفى؟ نعم لم يكن حصيفا في اغتيال الشيخ الذهبي ولكنه لم يكن مخطئا». (ثروت الخرباوي: سر المعبد).

قبل أن يقسم مرسي اليمين الدستورية في 30 يونيو 2012، خاطبته سمر فرج فودة، من خلال موقع تويتر، بهذه الرسالة:

«أيها الرئيس: إليك شكوى من بنت مصرية، عمر عبد الرحمن قتل أبي،، ماذا أنت فاعل به؟؟».

لم تصل الرسالة إلى القصر الجمهوري، كان يجب أن تمر عبر مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان أولا. جاء رد «الرئيس» في خطابه في ميدان التحرير، في اليوم نفسه، عشية حلف اليمين الدستورية، وأكد أنه سيبذل كل جهد إلى أن يتحرر المعتقلون، «ومنهم الشيخ عمر عبد الرحمن».

25 يناير.. قريبا من الثورة

في 21 فبراير 1946 توج ميدان التحرير «ثورة العمال والطلبة».

كان نحو عشرة آلاف طالب قد عقدوا مؤتمرا في جامعة القاهرة يوم 9 فبراير، وقرروا الاتجاه إلى قصر عابدين، لإيصال رسالة إلى الملك تطالب بإلغاء معاهدة 1936، ووقف المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية. مروا بكوبري عباس، ثم فوجئوا أثناء العبور بقوات البوليس تفتح الكوبري، وتهاجمهم من الخلف. ورفضا للمذبحة، انفجر غضب تجاوز الطلبة، إلى عموم الشعب، وتكونت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، واختيرت لطيفة الزيات أمينا عاما للجنة التي قررت، في اجتماعها الأول، أن يكون يوم الخميس 21 فبراير 1946 يوم الجلاء، يوم إضراب عام. وفي الاجتماع التأسيسي لاتحاد الطلبة العالمي، في أغسطس من العام نفسه، سيختار يوم 21 فبراير يوما عالميا للنضال ضد الاستعمار، وأصبح 21 فبراير «يوم الطالب المصري».

لكن جماعة أقرب إلى نباتات الظل، وتأنس بسلطة الاستعمار أو القصر، ستكره الثورات، وترفض الاندماج في النسيج الوطني. لم يصل الغضب الشعبي إلى جماعة الإخوان، ولم تشارك في مظاهرات أوقعت 33 شهيدا. ولم تجد حكومة إسماعيل صدقي مخرجا لصرف الجماهير

من ميدان التحرير إلا مرشد الإخوان، فاتجه حسن البنا إلى الميدان، في سيارة مكشوفة بجوار حكمدار القاهرة. مضى ممثل الحكومة وممثل «المسلمين» إلى هدف واحد، في سيارة واحدة لإجهاض الثورة.

في الوقت نفسه كان القيادي الإخواني الطلابي مصطفى مؤمن يدعو الطلبة في جامعة القاهرة «لإعطاء صدقي فرصة جديدة، وأمعن في تضليلهم حين شبه صدقي بالنبي إسماعيل، مستشهدا بالآية الكريمة: «واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا». (محمد حافظ دياب: انتفاضات أم ثورات.. في تاريخ مصر الحديث). ولكن الهتافات تواصلت بسقوط صدقي وعملاء الاستعمار البريطاني، وأصدر مؤتمر نقابات العمال والشركات الأهلية بيانا يسجل أن جماعة الإخوان دأبت «على بث الدسائس وتدبير المؤامرات التي ترمي في مجموعها إلى القضاء على الحركة الوطنية أو تحويلها عن أهدافها، مما لا يخدم إلا الاستعمار... وقد ظهرت للشعب نيات هذه الجماعة سافرة، من دعوة للطائفية تستهدف إحداث الانقسام في صفوف الشعب لصالح الاستعمار، إلى محاربة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة بوسائل فاشية إرهابية». كتب هذا البيان عام 1946!

لم ينتظر سيد قطب كثيرا ليتأمل المشهد بعد 23 يوليو 1952. يرصد حلمي النمنم في كتابه «سيد قطب وثورة يوليو» كيف بلغت حماسته لضباط يوليو درجة «التأييد الزاعق والمباشر والكتابة بصوت عال وصاخب»، فبعد أسبوعين كتب في «الأخبار» يوم 8 أغسطس 1952 يحذرهم أن يعودوا إلى الثكنات، ولا يتركوا «الميدان لرجال السياسة»، وفي 15 أغسطس 1952 كتب في «الأخبار» أيضا تحت عنوان «حركات لا تخيفنا» معلقا على

أحداث عنف في شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة كفر الدور يومي 12 و13 أغسطس، ورآها حوادث مصطنعة، «ولكن هذا لا يخيفنا. لقد كسبنا المعركة من غير شك وكان أمر الله مفعولا... لقد أطلع الشيطان قرنيه. فلنضرب. لنضرب بقوة. ولنضرب بسرعة، أما الشعب فعليه أن يحفر القبر وأن يهيل التراب». وقضت محكمة عسكرية بإعدام العاملين الشابين مصطفى محمد خميس ومحمد حسن البقري. كان الرجل حادا ومتطرفا في دعمه الكامل للضباط، إلى درجة لا تدانيها، في فترة لاحقة، إلا حدته وتطرفه في معاداتهم، والانتقال من تسويق «الثورة» إلى التبشير بحلم «الخلافة».

يروي علي عشماوي كيف أصابه سيد قطب «بإحباط شديد وخيبة أمل كبيرة... سقط في نظري»، حين نفى قطب أنه أعطاه تعليمات بتسلم شحنة سلاح وتخزينها، فذهب عشماوي مع بعض الإخوة إلى بيت سيد قطب، صباح يوم جمعة «وجاء وقت صلاة الجمعة، فقلت له: دعنا نقم ونصلي. وكانت المفاجأة أن علمت - ولأول مرة - أنه لا يصلي الجمعة، وقال إنه يرى - فقهيا - أن صلاة الجمعة تسقط إذا سقطت الخلافة، وأنه لا جمعة إلا بخلافة. وكان هذا الرأي غريبا علي، ولكني قبلته لأنه فيما أحسب أعلم مني. في هذا اليوم صممت على أن أنسحب من الأمر كله». (علي عشماوي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين).

لا يستعيد الإخوان علاقاتهم بالسلطة، للمراجعة وتدبر الأخطاء والخطايا، منذ العصر الملكي مرورا بثورة يوليو 1952، وصولا إلى ثورة 25 يناير 2011. سيظلون، غفلة أو غرورا، محكومين بإعادة التجربة بالنص.. تحالف مع السلطة لدرجة التواطؤ، ثم صدام وفراق ودماء ومحاكمات

وسجون. في فترات التحالف حيث تكون السلطة يكون الإخوان. ابحث عنهم في ظلال أي سلطة. يروي الخرباوي في «سر المعبد» أن مأمون الهضيبي قال له: «نحن نتحالف مع من يستطيع أن يقربنا من دوائر صنع القرار... (في النقابات والأحزاب) أي شخص قريب من دوائر السلطة العليا ستتحالف معه».

كانت علاقتهم بنظام مبارك ملتبسة، ففي ظل لغط صاحب تعديل المادة 76 من الدستور، وتسمح نظريا بانتخاب رئيس انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح، قال المرشد محمد مهدي عاكف بوضوح: «أعترض على شعارات (كفاية) ضد الرئيس مبارك وابنه... لسنا أهل ثورة.. والثورة ليست من مفرداتنا». («الشرق الأوسط» / 12 مايو 2005).

في ذلك الوقت انشغلت الجماعة الوطنية بالمادة الدستورية 76 المثيرة للجدل، ورشح مبارك نفسه لفترة جديدة، وحمل غلاف مجلة «آخر ساعة» الحكومية صورة لعاكف، وبجوارها هذا العنوان: «المرشد العام للإخوان المسلمين: نؤيد ترشيح الرئيس مبارك وأتمنى الجلوس معه». (29 يوليو 2005).

وسيقول محمد بديع المرشد التالي للإخوان، في لقاء مع قناة الجزيرة: «مبارك والد كل المصريين، والإخوان لا يعارضون ترشح جمال مبارك بشرط ألا يتميز عن أي مرشح آخر»، وهو شرط مستحيل.

أما محمد مرسي مسؤول لجنة الانتخابات في الجماعة، فقال قبل أيام من انتخابات 2010: إن بين الجماعة والحزب الوطني تنسيقا في الدوائر الانتخابية «ولدينا تفاهمات مع الأمن.. رفضنا الدفع بمرشحين أمام زكريا

عزمي ويوسف بطرس غالي وو.. احتراما لهم كرموز للوطن». («المصري اليوم» / 25 نوفمبر 2010).

وقبل أسبوعين من انطلاق الثورة، أعلن الإخوان يوم 11 يناير 2011 أنهم لن يشاركوا في «مظاهرة 25 يناير»، احتراما «للمناسبة الوطنية التي ينبغي علينا أن نحتفل بها معا»، في إشارة إلى عيد الشرطة. وسوف يعلنون بعد نجاح الثورة أنهم آباؤها أو أحد آبائها، وسوف يقول عبد المنعم أبو الفتوح: «يوم 25 يناير الجماعة أعلنت أنها لن تشارك، وأعلن قرارها عصام العريان بدعوى أن هذا اليوم احتفال للشرطة، ولكنهم قالوا (إنهم) سيتركون الحرية لمن أراد أن يشارك». («الشروق» / 20 يوليو 2011).

وقد سجلت في كتابي «الثورة الآن.. يوميات من ميدان التحرير» شهادة عبد الحليم قنديل، تحت عنوان «تزوير الثورة»، عن التحاق الإسلاميين الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية (الإرهابية سابقا) بالثورة «بطريقة متباطئة وبراجماتية جدا، ولم يكونوا أبدا من دعاتها، ولا من المبادرين إليها»؛ فلم تشارك الجماعة الإسلامية في عمل معارض، لا بالعنف ولا بالسلم، خلال السنوات العشر الأخيرة لمبارك، أما حال السلفيين فكان «الأشد بؤسا»، إذ لم يصدر عن أي جماعة أو شيخ سلفي أي نوع من المعارضة العلنية للنظام، ولا الدعوة للثورة، «وكان النظام وأجهزة أمنه يستخدمهم لأغراض خاصة، ويحصل على فتاوى تأييد من عدد كبير من مشايخهم، والذين صدرت عنهم فتاوى تحرم الإضرابات والمظاهرات، وتكفر فكرة الخروج عن الحاكم، بل وتحرم المشاركة في الانتخابات، ولو لدعم جماعة الإخوان»، وهم الفصيل الإسلامي الوحيد المشارك في المعارضة.

ويروي كيف كان الإخوان معارضين للثورة، راغبين في الإصلاح من داخل النظام نفسه، « ينفذون تعليمات صارمة لقيادة الإخوان، أهمها عدم الهتاف ضد مبارك شخصيا، ثم غابوا تماما، وبقرار من مكتب الإرشاد، عن انتفاضة 6 أبريل 2008». يقول قنديل إنه مساء الأحد 23 يناير 2011 كان «طرفا مباشرا في اختبار أخير لموقف الإخوان، كان قد جرى الترويج بكثافة لمظاهرات 25 يناير 2011 من قبل نشطاء «الفيسبوك»، وكان عدد من قادة القوى السياسية يناقشون الموقف النهائي، وحضرت اجتماعا سريا في مكتب محاماة النائب السابق علاء عبد المنعم، وكان الحضور – إضافة لعبد المنعم – حمدين صباحي وأيمن نور وعبد العظيم المغربي وسعد عبود والقيادي الإخواني محمد البلتاجي، كنا سبعة، وكنت حاضرا بصفتي المنسق العام لحركة كفاية وقتها، وكان الحضور قد كلفوني قبلها بصياغة بيان تأييد ومشاركة في مظاهرات 25 يناير، وقرأت البيان على الحضور، ولم يعترض أحد سوى محمد البلتاجي، كان اعتراضه الأساسي على عبارة يطلب نصها (الإنهاء السلمي لحكم مبارك وعائلته)، وقال البلتاجي وقتها بالنص: إن الإخوان لن يوافقوا أبدا على المشاركة في توقيع على بيان يرد فيه ذكر اسم مبارك، أو الدعوة لخلعه. وأضاف: نريد الاقتصار فقط على المطالبة بحل مجلسي الشعب والشورى في مظاهرات 25 يناير».

نجحت الثورة في خلع مبارك، على الرغم من النية الحسنة لبعض السلفيين، ومنهم ناجح إبراهيم، الذي دعا المتظاهرين إلى مغادرة ميدان التحرير، ثقة في مبارك الذي وعد في خطابه يوم 1 فبراير، بعدم الترشح. لم يكن ناجح إبراهيم يناور مثل الإخوان الذين رحبوا بالتفاوض مع عمر سليمان، ومثل الإخوان في الاجتماع كل من محمد مرسي وسعد الكتاتني،

في قاعة تتصدرها صورة جدارية لمبارك أعلى رأس سليمان مباشرة. ربما تخاصم شخصان، أو فريقان من المتحاورين؛ فلا ينظر أحدهما إلى الآخر، ولكنهم جميعا سينظرون إلى سليمان، ويرون مبارك هو الأعلى، ويتحاورون تحت ظلاله، وبتوجيهاته المباشرة. ولم يكن ناس الميدان ينتظرون نتائج حوار رفضوا فكرته، وأعلنوا عدم جدواه. وضمت المائدة أيضا رفعت السعيد والسيد البدوي ونجيب ساويرس، وجرى «التوافق على بقاء الرئيس في منصبه حتى نهاية مدته الحالية»، كما قال سليمان.

أتيحت للإخوان فرصة ربما لن تتكرر في عمر هذا الجيل، للتبرؤ من تاريخهم الدموي، والانضمام للجماعة الوطنية، والتخلي عن استعلاء لا يتفق مع روح الدين ولا الإنسانية.. استعلاء بالإسلام على غير المسلمين، واستعلاء بالانتماء «الإخواني» على غير الإخوان من المسلمين. كانوا أقل إخلاصا للوطن، وأكثر تعاليا على شركاء الميدان، وأحرص على الوفاء لنصيحة سيد قطب في «معالم في الطريق»: «الاستعلاء بالإيمان ليس مجرد عزمة مفردة، ونخوة دافعة، ولا حماسة فائرة، إنما هو الاستعلاء القائم على الحق الثابت المركوز في طبيعة الوجود... لأنه موصول بالله...».

وكنا حسني النية وأكثر براءة مما تحتمله الثورة.

عبدة الصناديق.. غنائم غزوات التيه

في 11 فبراير 2011 سجلت خوفنا أن يسطو الجيش على السلطة. علت في الميدان صيحات مبكرة:

«مدنية مدنية. مش عايزينها عسكرية».

كنا نخشى أن تفرض الأحكام العرفية، ولم ننتبه إلى لصوص متربصين، يقفون هناك على البر، ويستعدون للانقضاض على السفينة المتأرجحة، ويمدون الأيدي بالحبال، ليشدوا الوثاق، ويربطوها بقواعدهم، وإقصاء أهلها، وعدم السماح لهم بالصعود، واحتلال مكان هو حقهم بحكم المواطنة. لم يعلنوا إقصاء أحد، ولكنهم سارعوا إلى منح المولود اسما يخصهم، اسما إسلاميا، والثورة مخاض الجميع، أسهم كل ثائر فيها بنصيب، واسمها لا يخص قبيلة ولا فئة، والتعجيل باسم إسلامي لثورة تحرير وطنية، لا تنتمي إلى دين، بل إلى وطن، سرقة واضحة، «وضع يد» على طريقة البلطجية، لصوص الأراضي.

كنا مشغولين بدق طبول الفرح، وسهرنا نغني ونهتف لمصر الصاعدة، وظهورنا عارية، ونشعر بالأمان مع الإخوان والسلفيين، ولا ندري أن متشددين قد استعادوا ثقتهم بأنفسهم، ونشطوا على الإنترنت بحملات ترهيب. كثيرا ما تلقيت في الأيام التالية رسائل أبرزها بطاقة على خلفية من

صور الثورة، يعلوها هذا السطر: «إن لم تكن ثورتكم إسلامية.. فلا خير فيكم»، وفي أسفلها «ثورة على الظلم. ثورة على الفساد. ثورة على الذنوب. ثورة على العلمانية. ثورة على الطاغوت»، وفي أعلى الصورة قبضة قوية غير رحيمة، بجوارها «حملة تطبيق الشريعة الإسلامية»، أما الشعار فهو «إن الحكم إلا لله» بخط كبير، تليه بخط أصغر بقية الآية القرآنية، ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 40] وقد وردت في سورة (يوسف). تقول الآية القرآنية، إن الإسلام - لو يعلمون - دين الأنبياء، هو إسلام الوجه لله، حتى قبل البعثة المحمدية.

عقب إعلان خلع مبارك، هتفنا بمدنية الدولة، في أحد الأركان «المدنية» بميدان التحرير، نهاية شارع طلعت حرب. طمأنني هذا الركن «المدني»، فتحركت إلى وسط الميدان، حيث ارتفعت نداءات: «الله وحده أسقط النظام»، ولم أستطع السكوت على ما رأيته من مغالطة وإهانة لتضحيات الثوار، كانوا شبانا وفتيات وسيدات محجبات ومنتقبات. قلت لأحدهم إن الله لم يسقط النظام منذ سنوات، ولو فعل لأعفانا هذا العناء. لم يخسف الله بأي دكتاتور الأرض، ولم يسقط عروش السفاحين في أي عصر، بل نحن من يفعل أو لا يفعل، ولا يتدخل الله في صيرورة التاريخ ومصائر العباد، ولكن إرادتهم من إرادة الله.

هز الشاب يده وكتفيه، في إشارة إلى قلة حيلته مع أمثال هؤلاء الذين هو أحدهم. كنت حسن الحظ لأن الشاب عاقل لم يصبه تهور ديني دفع آخرين إلى السعار والاجتراء على الله والناس، باسم حدود الله، فارتكبوا جرائم باسم الدين في وقت متقارب، ثم قرأت لمحمد عمارة مقالا، يوم

5 أبريل 2011 في «القاهرة» في عموده الثابت «هذا إسلامنا»، يعيد إنتاج الاسطوانة القديمة عن هزيمتنا عام 1967، باعتبارها هزيمة «النماذج التحديث الغربية التي سوقها الاستعمار والتغريب والمتغربون في العالم الإسلامي... الجسد الإسلامي قد ظل رافضا قبول هذه الأجسام الغريبة عن هويته الحضارية وذاتيته الإسلامية وعصيا على التماهي فيها».

هذا ليس إسلام عموم المسلمين، فلماذا يدعي عمارة التحدث باسمهم؟ والأولى أن يكون عنوان عموده دقيقا «هذا إسلامي»، إلا إذا كان يتحدث عن نفسه بصفة التعظيم! أما المسلمون الآخرون فيستبعد كثير منهم إقحام الله والدين في التفوق الحضاري والصراعات العسكرية، والتنافس الحزبي، وينزهون الدين عن هذه التفاصيل، بما فيها أن ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام، إذ يرون الغرب المسيحي والشرق غير المؤمن برسالات السماء أكثر تقدما وتحضرا واستقلالا، ولا يربطون بين التبعية والهزائم العسكرية أو الحضارية، ويصفون المد الديني على الطريقة الوهابية ارتدادا عن روح الدين والتحضر، في حين ينام محمد عمارة قرير العين، منذ عقد السبعينيات الذي شهد «ظاهرة للإحياء الإسلامي متعددة الحدود والقوميات. وفي ذات العقد وضع بمصر دستور 1971 الذي أضاف إلى النص على أن دين الدولة هو الإسلام، أضاف أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع. ثم جاء تعديل هذه المادة سنة 1980 لتصبح مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. هكذا بدأ التحول عن القبلة الغربية إلى قبلة الإسلام!». علامة التعجب لعمارة.

فجأة رأيت ميدان التحرير يسرق، تغزوه العباءات السود لسيدات، واللحى الطويلة والجلابيب القصيرة. كانت الهتافات طوال 18 يوما تجعل من الوطن عقيدة، ومن المستحيل أن تعرف دين صاحب الشعار، ولكن الليلة بدت كلحظة خطف الغنائم، واقتسام ميدان التحرير، وتوزيع فضائه وهوائه، ومكبر الصوت بيد مهووس ينادي:

- «تكبير».

فيرد المئات سعداء بالنصر:

- «الله أكبر».

الآن أرى الهرم قد انقلب أو يكاد. يقف على قمته المدببة، وتميل قاعدته مع الريح، وفي سقوطه سوف يسحق كثيرون، ثم يتسلقه الذين انتظروا هذه اللحظة، ويرفعون فوق قمته الجديدة رايتهم. انقلب الهرم فأمسيت أردد: «ذهبت الفكرة، وجاءت السكرة»، بدلا من القول المأثور: «ذهبت السَّكرة، وجاءت الفكرة».

ثم تابعنا تحولات وتحالفات وتواطؤات..

15 فبراير 2011:

أصدر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار تشكيل لجنة تعديل الدستور، برئاسة المستشار طارق البشري، وعضوية كل من عاطف البنا وحسنين عبد العال من جامعة القاهرة، ومحمد باهي يونس من جامعة الإسكندرية، والمحامي الإخواني صبحي صالح، والمستشار ماهي سامي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار حسن البدراوي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

والمستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا.

16 فبراير 2011:

طالب مثقفون في بيان لجنة تعديل الدستور باستلهام دستور 1923 الذي اعتبر المصريين متساوين في الحقوق المدنية والسياسية، على عكس دستور 1971 الذي تقول مادته الثانية: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية». وحمل البيان المتفائل عنوان «نحو دولة علمانية».

بعد صيحة: «الله وحده أسقط النظام»، توالى استئساد السلفيين، وشهدت مصر اعتداء على مواطنين مسيحيين، وحرق كنائس، واعترض الأهالي على تعيين لواء الشرطة عماد شحاتة ميخائيل محافظا لقنا لأنه مسيحي، وفشلت «الدولة» في الاختبار، ورضخت للابتزاز الطائفي، وجمدت قرار تعيين المحافظ. إسقاط هيبة الدولة إحدى نتائج حماقات فصائل الإسلام السياسي، («الإسلامجية» إذا شئنا الدقة بدلا من «الإسلاميين»، لأن إضافة اللاحقة «جي» إلى كلمة أو حرفة ما تعني الاشتغال بها وامتهانها، مثلما نقول: «مكوجي»، «بلطجي»، «عربجي»).

هم لا يفهمون دور «الدولة» التي طعمت مواطنيها من جوع، و«آمنتهم من خوف»، وليس من مهام الدولة أن تسوق الناس إلى الجنة، وأن تهديهم إلى الإسلام، ولكن الإسلامجية فرضوا الوصاية، وتقمصوا دور الله، ومارسوا الاستعلاء بخشونة، ووجودهم في الاختبار كشف القشرة الزائفة التي تخفي وراءها بشرا ضعاف النفوس، يخطئون مثل الآخرين، ولكن الآخرين لا يستعلون على بشريتهم، ولا يحاكمون غيرهم كما

يفعل الإسلامجية، وقد راقب المصريون كيف تكالب نواب البرلمان «الإسلامجية» على القروض الحسنة التي يتيحها البرلمان، ومارس كثير من المشايخ خطاب كراهية ضد غير مسلمين، وطالبوا المسيحيين بالهجرة إذا كانت «الشريعة» لا تعجبهم، ووصفهم شيخ مقيم في قطر بالخنازير والحشرات التي يجب سحقها بالأحذية، وأدى الخطاب الاستعلائي، غير الآدمي، إلى موجة من الإلحاد!

في تلك الفترة دارت مناقشات عبثية في الصحف وبرامج التلفزيون عن جواز تهنئة المسلم للمسيحي بعيد الميلاد. السلفيون لا يجيزون ذلك، ولكن مفتي الإخوان المسلمين عبد الرحمن البر أجاز التهنئة، وكنا قبيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولا يريد الرجل أن يظهر ما يبطن؛ فالإخوان بحاجة إلى أصوات المسيحيين، ولكن عبد الرحمن البر، بعد فوز مرسي، تراجع عن «التسامح»، وأفتى بعدم جواز تهنئة النصاري بأعيادهم الدينية.

كان جراب الإخوان قد فرغ من ادعاءات «الوسطية»، وظنوا أنهم لن يحتاجوا إلى أصوات المسيحيين الذين خدعوا. وجاء الرد تلقائيا مساء 31 ديسمبر 2011 / فجر 1 يناير 2012، متسقا مع روح الثورة، في ميدان التحرير الذي امتلأ تماما احتفالا بعيد الميلاد، وأقيم القداس، للمرة الأولى، في الميدان/ خارج الكنيسة.

وفي وقت لاحق، سوف تصدر الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح فتوى بعدم جواز تهنئة المسيحيين بأعيادهم الدينية. ومن أعضاء الهيئة محمد حسان ومحمد عبد المقصود وخيرت الشاطر وصفوت حجازي وحازم صلاح أبو إسماعيل ومحمد حسين يعقوب وياسر برهامي.

وجاء في الفتوى: «المسلمون الذين لا يعتقدون في صلب السيد المسيح عليه السلام لا يحل لهم بحال التهنئة بقيامته المدعاة». واستنكر الفتوى الدكتور أحمد محمود كريمة أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر الذي رأى أن عدم التهنئة «غلظة ونطاعة». («الوطن» / 27 ديسمبر 2012).

في تلك الفترة الرخوة، وما حمله إلينا عام 2011، سمعنا كلاما عجبا ينتمي إلى زمن آخر وجغرافيا أخرى، دعوات إلى الحرب والكراهية تنتمي إلى عصر العبيد والجواري ومجتمع ما قبل الدولة والمنظمات الأممية، فيرجع السلفي أبو إسحق الحويني مشكلة الفقر في العالم الإسلامي إلى ترك الجهاد: «نحن في زمان الجهاد، وقد أظلنا زمان الجهاد، الجهاد في سبيل الله متعة، متعة، الصحابة كانوا يتسابقون عليه. الفقر اللي احنا فيه بسبب ترك الجهاد»، وأنه لو غزونا في العام مرة أو مرتين أو ثلاثا لأسلم كثيرون، ومن يرفض «نأخذهم أسرى، ونأخذ أموالهم وأولادهم ونساءهم، وكل دي عبارة عن فلوس، كل واحد مجاهد كان بيرجع من الجهاد وهو جيبه مليان، ليه؟ معاه اتنين تلاتة اشحطة (جمع شحط، وهو القوي المتين بالعامية المصرية) وتلات أو أربع نسوان، وتلات أربع ولاد. اضرب كل رأس في 300 درهم ولا 300 دينار ترجع بمالية كويسة، وكل ما يتعذر يأخد رأس يبيعها ويفك أزمته»، ويؤكد أن «أحد أسباب قلة المال ترك الجهاد في سبيل الله».

http://www.youtube.com/watch?v=BOc5gTexL_8E

لم يكن المسيحيون وحدهم الضحايا، بل وجد المسلمون أنفسهم وجها لوجه مع إسلامجية من دون أقنعة، فانتشرت هذه الدعوة في مواقع التواصل الاجتماعي:

«أيا كان التيار الذي تنتمي إليه، يجب أن تفهم الشعب المصري. إنه يحب الشيخ محمد رفعت وعبد الباسط عبد الصمد ويعشق أم كلثوم، يقرأ نجيب محفوظ والشيخ محمد الغزالي. سني المذهب ويذهب إلى ضريح الحسين والسيدة للتبرك. يحس بالطمأنينة عندما يسمع الأذان ويشعر بالإيمان عندما تدق أجراس الكنيسة. يتفرج على الباليه ويسمع عبد الحليم ويعشق الشيخ النقشبندي. جرجس يعلق فانوس رمضان ومحمد بيزوق شجرة الكريسماس وبعد كده بيروحوا يشموا النسيم سوا ويأكلوا فسيخ ورنجة على شط نيل بلدهم. هذا هو الشعب المصري الذي أنجب مصطفى مشرفة ومحفوظ ويحيى حقي ومجدي يعقوب وصلاح جاهين».

فأين كان الإخوان المسلمون؟

كانوا مشغولين بالاستعداد لموسم جمع الغنائم، مهمة دونها الانشغال باستنكار الاعتداء على مسيحي أو كنيسة.

9 مارس 2011:

كتبت في صفحتي على الفيسبوك: «الجهلة الذين تجرعوا في صمت دكتاتورية مبارك يلخّصون الآن مشلكة الإسلام في كاميليا وأخواتها.. ولا ينتفضون دفاعا عن هدم كنيسة وحرب إبادة في قرية، وهناك غيرهم يريدون إلغاء العام الدراسي في الجامعة، وآخرون يهدفون لشل حركة الحياة؛ أصابع زكريا عزمي وجمال مبارك وصفوت الشريف تلعب، ولا يزالون أحرارا. لتكن مليونية الجمعة انتصارا للدولة المدنية وإنهاء عصر البلطجة».

كان المؤمنون بالثورة، الداعون إليها والمشاركون فيها، يرون ضرورة كتابة دستور جديد، فالثورة تنسخ ما قبلها، وتسعى لبناء نظام لا علاقة له بنظام ثارت عليه. ولكن القوى المضادة للثورة، العسكر والإخوان، اتحدت وتعاونت على غير البر، على تعديلات دستورية. ونجح السلفيون والإخوان في لعبة الترغيب والترهيب، فاحتشدت الجماهير وقالت: «نعم». سلفي اسمه محمد حسين يعقوب أطلق عليها «غزوة الصناديق» التي قالت للدين: «نعم»، وانتشرت لافتات الإخوان في الشوارع والميادين، تعيد إلى الناس ذكرى الفتنة الكبرى وموقعة صفين، فتخاطبهم بالآية القرآنية: ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ [البقرة: 183]، وموعدنا للاستفتاء السبت 19 مارس: «التصويت على التعديلات الدستورية والموافقة عليها واجب شرعي (فتوى الشيخ المحلاوي)». ولو أن لديهم بقية من المنطق لسألوا أنفسهم: إذا كانت «نعم» واجبا شرعيا، فما جدوى التصويت؟ ألا تعد المشاركة في إجراء ديمقراطي، ربما تأتي نتيجته «لا»، عملا غير شرعي؟

استفتاء 19 مارس 2011 شق الصف الثوري؛ فرق بين الثوريين والإصلاحيين وفي مقدمتهم جماعة غرها وجود صبحي صالح يمثلها في لجنة التعديلات الدستورية، وكان المحامي الوحيد بين قضاة وفقهاء القانون الدستوري. سوف يستأسد صبحي صالح وينفي الوطنية عن غير جماعته، حين يعلن أن جماعة الإخوان لا تعترف بمفاهيم المصري الليبرالي والعلماني واليساري، ففي مؤتمر للجماعة في حي العباسية بالقاهرة، يوم 20 مايو 2011، دعا شباب الإخوان للزواج من «الأخوات» فقط، وشدد على أن «زواج الأخ من بنت غير إخوانية، ولو كانت محترمة

ومتدينة ومن بيت طيب، يعطل النصر»، ولم ينس تعزيز كلامه بالآية القرآنية: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 61]. وأحكم النص بالقول إن الأدنى هو غير الأخوات. فإذا لم تكن هذه هي العنصرية واستبعاد المختلف في الفكر، من أتباع الدين نفسه، فماذا تكون؟

إلى أي درجة تختلف هذه المبادئ عن أفكار النقاء العرقي في ألمانيا النازية؟ الجماعة هي الأهم، الجماعة أولا وأخيرا، ولا ينسى الرأي العام في مصر لمرشد الإخوان مهدي عاكف قوله، في مقابلة نشرت في صحيفة «روزاليوسف» عام 2006، إنه لا يمانع أن يحكم مصر غير مصري مادام مسلما، ولو من ماليزيا. ولما سأله محاوره: ومصر؟ أجاب المرشد: «طظ في مصر.. وأبو مصر.. واللي في مصرا»، مقولة لعنة تطارد الرجل.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أربكته حوادث الاعتداء الطائفي، وفاجأته مطالبة الثوار بمحاكمة مبارك، في حين كان عصام العريان يدعو أهالي الشهداء إلى التنازل عن محاكمة القتلة، وقبول الدية.

وصمت الإخوان عن أحداث الأحد الأسود يوم 9 أكتوبر 2011 أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو» على ضفة النيل. خشوا أن يؤجل دخان مدرعة دهست أكثر من 25 مسيحيا مغانم انتخابية يستعدون لجمعها، وجاء في بيان الإخوان: «إن المطالب المشروعة لها قنواتها ولها طريقتها ولها وقتها الذي يناسبها، والشعب المصري كله له مطالبه المشروعة وليس الإخوة الأقباط فقط، ويقينا ليس هذا هو الوقت المناسب للمطالبة بها؛ فالحكومة الحالية حكومة مؤقتة والظروف العامة غير طبيعية، وحتى لو صدرت مراسيم بقوانين فسوف يعاد النظر فيها فور تشكيل البرلمان المنتخب، فالحكمة تقتضي الصبر والتأني، وانتظار الحكومة المنتخبة من

الشعب، التي تستمد شرعيتها منه وتدين بالولاء له وتلبي مطالبه العادلة والمشروعة، لا سيما ونحن على أعتاب الانتخابات الحرة التي طالما تطلعنا إليها، فينبغي التعجيل بإجرائها؛ للوصول بالبلاد إلى حالة الاستقرار والشرعية الشعبية والدستورية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة».

8 أبريل 2011 «جمعة المحاكمة»:

يذكر عبد العظيم حماد أن الجنرالات لم يتوقعوا أن يقدم مبارك للمحاكمة، وقوبلت المطالبات بمحاكمة مبارك «باندهاش ثم استياء كبير»، وأن عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء مختار الملا قال له: «فاتنا أن نعقد اتفاقا مع مبارك على عدم الملاحقة القضائية.. ونعلنه للمتظاهرين ليلة 11 فبراير». (عبد العظيم حماد: الثورة التائهة.. صراع الخوذة واللحية والميدان).

ونجحت الضغوط الشعبية الثورية، وفي 11 أبريل صدر قرار حبس مبارك على ذمة قضية قتل المتظاهرين، والتحفظ عليه بمستشفى شرم الشيخ، وفي 2 يونيو أحاله النائب العام إلى محكمة الجنايات بتهمة «قتل المتظاهرين»، وبدأت أولى جلسات المحاكمة يوم 3 أغسطس في أكاديمية الشرطة، وجاء إليها بالطائرة محمولا على محفة، ثم قضت المحكمة في 2 يونيو 2012 بمعاقبته بالسجن المؤبد بتهمة «الامتناع عن حماية المتظاهرين».

27 مايو 2011 «جمعة الغضب الثانية»:

رفض الإخوان المشاركة، وخلا منهم ميدان التحرير، وامتلأ بأحرار أتوا فرادى من أجل ما يؤمنون به، ليس لهم مرشد يأمر فيطاع، وإنما قضية

عادلة. لولا ضغوط الثوار من غير الإخوان ما قدم مبارك للمحاكمة. ولولا التضحيات في أحداث محمد محمود في نوفمبر 2011 لتأخر تسليم السلطة إلى عام 2013 كما كان معلنا، ولكن الدماء عجلت بالانتخابات الرئاسية.

29 يوليو 2011 «جمعة قندهار»:

حشد الإخوان الأنصار من القاهرة والمهاجرين من الأقاليم، إلى ميدان التحرير، ولم يجرح كبرياءهم «الوطنية» ارتفاع أعلام القاعدة، وتعليق صور أسامة بن لادن على صدور مثقلة باللحى المسدلة، وهتف بعضهم: «يا أوباما يا أوباما.. كلنا هنا أسامة»، ولا أدري هل كان ذلك نوعا من الحماسة الدينية، أم بتشجيع من الإخوان المتعاونين مع العسكر، وهتفوا لهم: «دقن.. جلابية.. العسكر مية مية»، كما بايعوا المشير طنطاوي: «ألف تحية للمشير.. من قلب ميدان التحرير»، و«يا مشير يا مشير من النهار ده انت الأمير».

في شهر العسل كان الميدان غطاء شعبيا لتصريحات سياسية، منها قول العريان في أول يناير 2012 لصحيفة «التحرير»: إن الجماعة تقبل «بوضعية خاصة للجيش في الدستور».

في تلك الفترة انشغل «عبدة الصناديق» بترتيب الأوراق الانتخابية، والثورة تمضي في طريق آخر.

9 سبتمبر 2011 «جمعة تصحيح المسار»:

حفرت الثورة مساء ذلك اليوم مجرى جديدا مفاجئا، هو التحول الأكبر منذ «جمعة الغضب». الميدان الذي خلا من الإخوان، لم يرفع فيه شعار طائفي أو ديني عن أسطورة الشريعة أو وهم الخلافة.

ثـم تحركت الحشـود بعفوية، من دون دعـوة سـابقة ولا ترتيب، نحو السـفارة الإسرائيلية. الواقعية تفترض أنهم سيتظاهرون أمام السفارة، فوق كوبـري الجامعـة، احتجاجـا على اعتـداء العدو على جنـود مصريين على الحـدود المصريـة الفلسـطينية. ولكن الخيـال الثوري ذهـب لأبعد كثيرا، حطم الجدار الأسـمنتي الذي أقامه محافـظ الجيزة. انهار الجدار، وتمكن شـاب من الصعـود، أنبتت لـه الثـورة أجنحة فتسـلق البناية وأنـزل العلم، وهرب السفير العدو.

في 9 سـبتمبر 2011، لم أتذكر «عيد الفلاح» الذي اقتحم خط بارليف، واقتحـم سـفارة اسـتعصت، في منتصـف الثمانينيـات، على تنظيـم «ثورة مصر»، ثم وقعت في قبضة الثورة الشعبية.

فأين كان الإخوان؟

في فصل «1928.. غموض البداية» أوضحت اتصالات عصام العريان بالأمريكان، وإعلانه اسـتعداد الإخوان للاعتراف بإسرائيل. الإخوان أهل تقية، يفضلون دفء السـلطة على رهانات المغامرة، في حين كنا نشـعر بأن العسكر يمدون يدا إلى الإخوان، والأخرى إلى مبارك. وكتبت مقالا قصيرا أطالب فيه مبارك بالتنحي!

آن لمبارك أن يتنحى

في أول فبراير 2011، أعلن السيد الرئيس محمد حسني مبارك تسليما آمنا للسلطة، وقال إنه لا ينتوي الترشح لفترة رئاسية سادسة تبدأ في أكتوبر 2011. وبعد أيام من ذلك الإعلان الذي رفضه ثوار 25 يناير في ميادين التحرير على مستوى الجمهورية، قال مبارك: «أنا أو الفوضى».

الآن، وبعد مرور أكثر من تسعة أشهر على «تخلي» الرئيس تلفزيونيا عن رئاسة الجمهورية، لا مبارك تنحى، ولا الأمن تحقق. باختصار بقي مبارك وبقيت معه الفوضى، وعلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يعلن الآن، الآن الآن وليس غدا، الانحياز للشعب، وتنحية مبارك، لكي يذهب وتذهب معه الفوضى!

الآن، وبعد مرور تسعة أشهر على الحكم العسكري، لم تتحقق شعارات الثورة، ولا مطالب الشعب التي لخصها شعار: «تغيير، حرية، عدالة اجتماعية»، الذي استقر على صيغة: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، ونحن نثق أن الجيش يستطيع إعادة الأمن للمواطنين، والانضباط إلى الشارع، بتفعيل القانون الطبيعي دون الحاجة إلى قانون الطوارئ، ولكنه لا يريد.

ومادام هو لا يريد، فالشعب يريد الآن من الأشباح الذين يحكموننا أن يعلنوا بصراحة انحيازهم لثورة أدوا لشهدائها التحية. «الشعب يريد»

يا سادة، ومن إرادة الشعب جاء المجلس العسكري من الثكنات إلى إدارة شؤون البلاد، والعسكر بطبعهم يعتمدون على إصدار الأوامر، وهذا لا يتفق مع تجاذبات السياسة، ومناورات السياسيين.

على المجلس العسكري الآن إعلان تنحية مبارك الذي مازال يحكم، ويستقبل ملوكا، ويتلقى مكالمات رجاله في سجن طرة، ذلك السجن الذي قتل فيه شاب، قبل أيام، بحجة تهريب شريحة هاتف محمول! الذين يخاطبون مبارك من سجن طرة، ويطمئنونه على استمرار الفوضى يعاملون بتدليل، ويحاكمون أمام قضاء مدني، في حين يحاكم ثوار أمام المحاكم العسكرية، هؤلاء الثوار الذين لولاهم لظل أعضاء المجلس يؤدون التحية لمبارك!

الآن، وبعد أن صفقنا للجيش مساء 28 يناير «جمعة الغضب»، نشعر باليأس، وتتآكل مساحة الثقة، وما يجري الآن في ميادين التحرير رد فعل ثوري شعبي تلقائي على التواطؤ والتلكؤ.

ما يحدث في شارع محمد محمود منذ يوم السبت 19 نوفمبر، هو استعادة لعافية الثورة وحيوتها، الثورة الآن في مخاض حقيقي، بعد تسعة أشهر من ولادة متعسرة لا يراد لها أن تتم، ولكن أحدا لا يستطيع أن يحجب الشمس، حتى لو ظل مبارك يحكم من الباطن، وسيخرج الجنين أكثر قوة. («الأهرام المسائي» / 21 نوفمبر 2011).

الذين أخذتهم الثورة بالإثم

بحكم العشرة، تأكد لي أن للإخوان قلبين يتسعان لإلهين اثنين.. صندوق الانتخابات والكذب. إذا لم يكذبوا فلن يكونوا إخوانا، سيصبحون مسلمين. الإيمان بالصندوق وحده، والرهان عليه، دفعهم للكذب أو التكاذب في واقعة تعرية فتاة في ميدان التحرير، «ست البنات»، يوم 17 ديسمبر 2011.

لم يهتز إيمان الإخوان ولا ضميرهم الإنساني بهذا المشهد، ولا غاروا على بنت مصرية في ميدان التحرير قام جندي بتعريتها، وضربها في صدرها، قبل أن يعطف عليها زميله ويسترها. للسبب نفسه، الإيمان بالصندوق والخوف عليه، غابوا عن أحداث شارع محمد محمود التي اندلعت ظهر السبت 19 نوفمبر 2011 أمام عيني، وقد شاهدت مصفحة للشرطة تنطلق من الشارع، وتميل يمينا في حركة استعراضية بميدان التحرير، بعد حماقة تفريق عدد محدود جدا من أهالي الشهداء بالميدان.

كان الأهالي ينتظرون الإنصاف، ولم يكن أحد يبالي بهم، أو ينتبه إلى وجودهم، ولكن هدم الخيام، واستفزاز أبواق المصفحات استدعى الآلاف، جذبهم إلى مصدر الخوف. في اليوم التالي (الأحد 20 نوفمبر) جر بعض الجنود شابا اسمه شهاب أحمد إلى كوم من المخلفات، ولم يستنكر الإخوان إهانة مواطن، مسالم لا يقاوم، يلقى في الزبالة.

مشهد البنت التي تمت تعرية جسدها كان مثار سخرية كثير من مقدمي وضيوف البرامج في فضائيات اليمين الديني، منهم مذيع سلفي دافع عام 2010 عن جمال مبارك، ثم دافع أيضا عن حسني مبارك بعد خطاب 1 فبراير. قرأ المذيع «الإسلامجي» استنكار محمد البرادعي تعرية الفتاة، وعلق ساخرا: «يا واد يا مؤمن، يا واد يا مؤمن»، ونافسه في السخرية مشاركوه في البرنامج التلفزيوني. أما الإخوان فلم يكتفوا بدور الشيطان الأخرس، وإنما وقفوا كالعادة «في ظلال السلطة»، وحملت صحيفة «الحرية والعدالة» في اليوم التالي، (الأحد 18 ديسمبر 2011)، بشرى حصول الإخوان على 39٪ في 6 قوائم، و39 مرشحا في إعادة الفردي. وأسفل الصفحة تصريح للمجلس العسكري: «القوات المسلحة طاردت بلطجية وليسوا ثوارا».

كانت صحيفة الإخوان نغمة نشازا، ترضي العسكر وتطمئنهم، وسط رفض عام عبرت عنه، في اليوم نفسه، الصحف المصرية التي استنكرت الجريمة، حتى إن صحيفة «التحرير» اكتفت بعنوان كبير من كلمة واحدة تصاحب الصورة: «كذابون».

الكذب مقتل الإخوان. حتى «القضية» العادلة لا يتعاطف معها أحد إذا اكتشف خلط الصدق بالكذب، مثل هذا التدليس يثير الشكوك، ويجعل المتعاطف يفقد الثقة، ويوقن أنه سوف يستخدم في حرب يعوزها الشرف، وليس أشرف من الصدق.

بعد أن حاول أنصار مرسي اقتحام دار الحرس الجمهوري، فجر 8 يوليو 2013، ومصرع نحو 57 شخصا، نشط المتحدث الرسمي باسم الإخوان جهاد الحداد في توجيه استغاثات، ورسائل تعززها صور، إلى

وسائل الإعلام الأجنبية. ثم اكتشف كذب الرسائل من رسالة للحداد مصحوبة بصورة لأطفال ادعى أنهم قتلوا في صلاة الفجر مع ذويهم. ولكن تحليل الصورة، الذي اكتشفه القراء، أثبت أنها ترجع إلى 24 ديسمبر 2012، ومصدرها سوريا، هي الصورة نفسها، والأطفال أنفسهم يودعون أمهم «الشهيدة رولا خليل الطواشي» في حي القابون بدمشق، ويرتدون ملابس شتوية ثقيلة، لا يمكن أن يرتديها أحد في صيف مصر حيث تزيد الحرارة على 40 درجة!

25 يناير 2012:

تحركت مسيرة من أمام دار الأوبرا باتجاه ميدان التحرير. قال الإخوان: «نحتفل بعيد الثورة»، وقلنا: «هنعيد الثورة»، والإعادة في السياق المصري تعني الفشل والإخفاق في تحقيق هدف محدد، عام دراسي أو إنجاز مهمة، وتوجب على صاحبها أن «يعيد السنة الدراسية»، أو «يعيد المباراة».

في ميدان التحرير نصبت منصة واحدة، «منصة الثورة»، وفوقها تحدث أهالي شهداء وجرحى، منهم عزة هلال «ذات الرداء الأحمر»، بطلة موقعة حادث تعرية الفتاة، يوم 17 ديسمبر 2011. وقد حاولت إنقاذها فنالها من الركل والضرب ما كاد يودي بحياتها. قالت عزة هلال إنها تحب الجيش، وإن أباها ضابط سابق، ولا يليق بجنود أن يكونوا وحوشا تنهش نساء مصر. صمتت قليلا، وقالت: «أنتم زي إخوتي»، وهي تسحب الإيشارب عن شعر قصير مقصوص، لزوم التعامل مع جراح رأسها، لا يخفي آثار الضرب. وكان «الضرب» في الثورة ومطالبها ينطلق من منصة ثانية، أقيمت نكاية فينا.

كانت «منصة الثورة» أقرب إلى سرادق يرفض أهله، من الثوار وعائلات الشهداء والمصابين، قبول العزاء. يؤجلون هذا الطقس، فالشهيد ليس بميت، والمصاب لا يجد آذانا صاغية، من الذين يحكمون البلاد، ومن الذين أصبحوا أعضاء في البرلمان، بفضل تضحياته.

كنا نتعالى على جراحنا وهزيمتنا، وخيبة أملنا في الإخوان، شركاء الميدان لا الثورة طوال 18 يوما أجبرت مبارك على ترك الحكم. هؤلاء الذين كادوا يبيعون الثوار في الميدان، ومدوا أيديهم «وقرأوا الفاتحة» مع ممثل النظام، على إتمام الصفقة، لولا أن أنقذهم مبارك برحيله المفاجئ فطوى صفحة التواطؤ. هؤلاء أقاموا «منصة الاحتفال بما تحقق من إنجازات»، كما قال محمود الخضيري من فوق المنصة، وقد فاجأني موقفه، مثل مستشارين آخرين لم أظن، طوال أيام البراءة، أنهم من أنصار الإخوان.

لكن التشوه النفسي الذي أصاب الإخوان بسعارهم للسلطة أصاب بعضه أربعة من ممثلي الثورة من التيار المدني أيضا. ظن كل منهم أنه أحق بالرئاسة، وأخذتهم «الثورة» بالإثم، ورفضوا الجلوس والاتفاق على اختيار أحدهم مرشحا الثورة، فضلّ سعيهم وهم يحسبون أنهم يحسنون «ثورة». خسروا جميعا، ولم ينصتوا إلى بيان «قبل فوات الأوان.. نداء إلى مرشحي اليسار والديمقراطية الأربعة» الذي كتبه أحمد الخميسي، ووقعه أكثر من 500 مثقف ومواطن غيور على الثورة والوطن. يحث البيان على ضرورة الاستقرار «على مرشح واحد من بينكم، لتحشد خلفه كل الأصوات الممكنة في مواجهة الظلامية، أو عودة الفلول. وإذا تم ذلك،

ولم ينجح المرشح لأسباب أو أخرى، فسيكون بوسعنا على الأقل أن نقول إننا بذلنا كل جهدنا وأخلصنا وحاولنا... ندعوكم قبل فوات الأوان إلى الاستقرار فيما بينكم على مرشح واحد منكم، خاصة أن الفروق في البرامج المطروحة من كل منكم ليست فروقا ضخمة. فإذا لم تفعلوا... وإذا فضل كل منكم التشبث بالتطلع إلى كرسي الرئاسة، فإننا نرجو ألا تحدثونا بعد ذلك مطولا عن اليسارية والديمقراطية وهموم الوطن، لأن كل ذلك على المحك، ولأنكم تلقون بكل ذلك جانبا، ولا تعيرون أصوات الناس أهمية، ويغرق كل منكم في وهم أنه وحده وبمجهوده، وبمعجزة ما سوف يفوز. وهو ما لن يحدث. وسوف تسفر الانتخابات في حال عدم اتفاقكم على مرشح من بينكم عن فوز ممثل الرئيس المخلوع، أو ممثل التيار الرجعي، وفي هذه الحال نحملكم المسئولية عن ذلك، ولن نسمع منكم مجتمعين أو فرادى أية دعاوى عن تزييف الانتخابات أو قوة رأس المال، أو شراء الأصوات، لأنكم منذ الخطوة الأولى انقسمتم، وضيعتم حقوقكم، ومعها حقوقنا... السادة مرشحي اليسار والديمقراطية الأربعة: أبو العز الحريري، حمدين صباحي، هشام البسطويسي، خالد علي.. طالما سمعناكم تتكلمون عن إنصاتكم المرهف لصوت الناس، وها هو صوت الناس يصلكم، فهل تسمعونه؟ وهل سيتكرم كل منكم بالرد علي هذه الرسالة؟».

13 مايو 2012:

أرسل الخميسي نسخة من البيان إلى هؤلاء الأربعة، ولم تصل. لعلها وصلت، ولكن الخاسرين الأربعة لم يبالوا بها.

28 مايو 2012:

أعلنت نتيجة الجولة الأولى، وحصل أبو العز الحريري على 40090 صوتا، وهشام البسطويسي على 29189 صوتا، و134056 صوتا لخالد علي، مقابل 5764952 لمحمد مرسي، و5505327 لأحمد شفيق.

مساء اليوم نفسه، سارع أنصار صباحي، وخالد علي ويده في يد كمال خليل، إلى ميدان التحرير. لم يخجل الخاسران، أن يعترضا على نتيجة خيبت آمال الملايين، وقضت على حلمها الرئاسي.

الاعتراض في حد ذاته مزحة، ورفض صريح للديقراطية، أيا كان الفائز!

أما الأعجب من العجب، وما لا يتصوره عاقل، فهو اقتراح يطالب محمد مرسي بالانسحاب لصالح حمدين صباحي، لتكون جولة الإعادة بين صباحي وشفيق!

الجوع التاريخي يقتل الروح

يوحي اسم جماعة الإخوان المسلمين أنها تستأثر بالإسلام، دون غيرها من المسلمين. في عام 1951 خرج الشيخ محمد الغزالي من الجماعة، واستنكر أن يعتبر الإخوان أنفسهم «جماعة المسلمين»، وقبل انتخابات الإعادة بين مرسي وشفيق ببضعة أيام، أنعش مهدي عاكف ذاكرتنا بذلك الجدل، إذ قال المرشد السابق بثقة ويقين إن «مرسي مرشح الله والثورة». («الوطن» / 12 يونيو 2012). وفي هذا إقحام لله في صراع سياسي، وشيطنة لشفيق واعتباره مرشح إبليس.

منذ وقت مبكر، مهد الإخوان والسلفيون لما بعد فوز مرسي. أعدوا لمرحلة «الدولة»، وجني الثمار، ما استطاعوا من قوة في حشد الجماهير، ترغيبا وترهيبا، بعد تهافت مرشحين أفضل من مرسي، وأكثر منه حرصا على صون «الدولة».

في أكتوبر 1952 قال المرشد العام للإخوان «المستشار» حسن الهضيبي لمجلة «المصور»: «إذا ولينا الحكم فلن نتخلى عنه».

وفي تعبيد الطريق لمرسي، أطلق مفتي الإخوان عبد الرحمن البر فتوى تجعل من الرئيس القادم ظلا لله في مصر، قائلا إن الخروج على الرئيس هو اعتراض على مشيئة الله. وكان الثوار أكثر صدقا حين أطلقوا

شعار: «يسقط الرئيس القادم». كنا نرى في الشعار سخرية، وكانوا يرون «الحقيقة».

من المراهقة الثورية والوطنية لوم حزب أو فصيل سياسي بحجة أنه خالف وعدا بعدم الترشح لكافة مقاعد البرلمان، أو التقدم بمرشح للرئاسة. من حق أي حزب أن ينافس على ما يرى نفسه أهلا له. تقضي قواعد اللعبة الديمقراطية أن الجمهور هو السيد، وليس من حق أحد أن يفرض وصاية انتخابية سابقة على الجماهير.

ليس من الديمقراطية ممارسة «تقية سياسية» جعلت الإخوان يفرطون في وعود يليها إفراط مماثل في الأكاذيب. وليس من الإيمان بالله والديمقراطية أن يعد المسلم بما لا يستطيع الوفاء به، فمن علامات المنافق «إذا وعد أخلف»، و«لا يكون المؤمن كذابا». ربما كانت «التقية الإخوانية» سبب إنهاء مستقبل عبد المنعم أبو الفتوح في مكتب الإرشاد، وقد وجد الرجل أنه مؤهل لمنصب الرئاسة، وأعلن نية الترشح، في حين كانت الجماعة ترفض تقديم مرشح للمنصب، وجاء رد المرشد محمد بديع صارما وصادما، ولكنه يتسق مع منطق جماعة يقودها «مرشد»: «لقد نقض عهده مع الله». لم يقل المرشد إن أبو الفتوح «نقض عهده مع الإخوان»، وخالف ما اتفقت عليه الجماعة، بل ساوى بين الله وجماعة تتحدث باسم الله. لم يكن ذلك زلة لسان من بديع الذي كرر «المصطلح»، في ما بعد، في مؤتمر انتخابي لمرسي مرشح الإخوان، في المحلة الكبرى يوم 1 مايو 2012: إن مرسي «لم ينقض عهده مع الله... بينما غيره نقض عهده، ولم يفِ بوعده»، في إشارة لأبو الفتوح.

في مرحلة «التقية»، يتحدث عدد من أبرز رجال الإخوان بحساب شديد، حول قضايا محددة، وفق جدول زمني، بلغة خطاب تميل إلى التشدد حينا، والمواءمة السياسية حينا آخر؛ ففي يوم 1 أبريل 2011 قال عصام العريان: «الإخوان غير طامعين في الرئاسة ولا الحكومة، سنخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بعدد لا يسمح لنا بتحقيق الأغلبية». ثم أكد الأمر نفسه خيرت الشاطر في مؤتمر حاشد للإخوان بمحافظة الشرقية، يوم 12 أبريل 2011: «لن نخوض انتخابات الرئاسة.. ولو ترشح إخواني فلن ندعمه».

ولكن مفردات «التقية» و«النفاق» تنتمي إلى خطاب ديني، ذي طبيعة سياسة أحيانا، وقد حيرنا الإخوان حقا، فإذا ناقشهم أحد بقواعد السياسة واجهوه بخطاب الدين، وكان «حزب الحرية والعدالة» غطاء مدنيا تدار من خلفه اللعبة الإخوانية.

ويفترض أنه بتأسيس حزب سياسي ينتهي دور «جماعة الإخوان المسلمين» السياسي، وتقتصر أنشطتها على الجانب الدعوي، ولكني عبر سنوات عمري لم أجد هذه الجماعة متورطة في العمل الدعوي، ولا أتصور أن لرجل مثل خيرت الشاطر علاقة بالفكر الإسلامي، أو الدعوة إلى الله. وكيف يكون الهوس بدعوة المسلمين إلى الإسلام؟ ألا تحتاج مثل هذه الدعوة إلى فضاء آخر، خارج حدود العالمين العربي والإسلامي؟ لايزال في إفريقيا بشر يحتاجون إلى معرفة الإسلام، وبعضهم ينتظر يدا حانية، تراعي آدميتهم حتى لو ظلوا على وثنيتهم، أو اختاروا دينا آخر. لا أجد إضافة للإخوان في مجال تجديد الخطاب الديني، أو البحث عن حلول لمشكلة الفقر بعيدا عن «صدقات» مذلة تهين كرامة الإنسان.

ولا تقبل فكرة الهوس بالدعوة الدينية في بلد معظم أهله مسلمون، إلا إذا كان الداعي، لا «الداعية»، يجهل الجغرافيا البشرية والتاريخية والدينية والسيكولوجية لمواطني هذا البلد.

ولم يكن مصادفة بدء محمد مرسي حملته الانتخابية من مسجد عمرو ابن العاص في القاهرة، وإعلانه يوم 30 أبريل 2012: «سوف نعيد فتح مصر»، وهو تصريح يهين المسلمين المصريين، ويقلق موتى رحلوا على غير «دين الإخوان».

الجهل بالدين الشعبي في مصر باب إلى هوس بالتدين الظاهري، أسوأ مظاهر النفاق الاجتماعي والسياسي، ويمكن أن نضيف إليه هوسا آخر بأسطورة «الخلافة»، حلم حسن البنا القديم، يعلنه مهووس آخر، من مدينة المحلة في أول يونيو 2012، أمام تجمع دعائي لمحمد مرسي. قال صفوت حجازي إنه رأى حلم أرض الخلافة يتحقق على يد مرسي «ومن معه من إخوانه وجماعته وحزبه. رأينا الحلم الكبير... ستكون عاصمة الولايات المتحدة العربية هي القدس... ستكون عاصمتنا ليست القاهرة... وإنما القدس». (تكبيرا).

وفي غزة سيكرر حجازي الكلام نفسه، في افتتاح مؤتمر «الشباب والقضية الفلسطينية في ظل الربيع العربي»، في مارس 2013.

غزل ديني ساذج غير واقعي، لكنه يجد هوى في نفوس محبطين فقدوا الأمل في «متاع الدنيا»، فاستبدلوا به ولدانا مخلدين وسبعين من الحور العين في الجنة، وهم داخلوها لأنهم طالبو شهادة في الطريق إلى «تحرير القدس.. شهداء بالملايين».

غزل يستبدله الإخوان بسلوك عملي في «ما ينفع الناس»، أن «يطعموا من جوع ويأمنوا من خوف»، وقد وعد مرسي، في برنامج أول 100 يوم من حكمه، بحل خمس أزمات هي الأمن والخبز والوقود والمرور والنظافة. واستعرض ما أطلق عليه مشروع «نهضة مصرية.. بمرجعية إسلامية»، ويتضمن «توفير ما يزيد على مليون وربع المليون فرصة عمل سنويا بما يحقق خفض البطالة 15 ٪ سنويا... والعمل على جذب 15 شركة عالمية لإنشاء مشروعات تنموية تقدر بأكثر من 200 مليار دولار». وفي نهاية أول 100 يوم سيكون إنجاز الرئيس 51 خطابا، بمعدل خطاب كل 48 ساعة، فمتى يعمل؟

فندق فيرمونت بمصر الجديدة:

اجتماع بحضور مرسي وجماعته وحزبه مع 20 من ممثلي القوى الوطنية، منهم.. عبد الغفار شكر، سيف عبد الفتاح، علاء الأسواني، وائل غنيم، حمدي قنديل، حاتم عزام، حسن نافعة، فؤاد جاد الله، عبد الجليل مصطفى، عمار علي حسن، سكينة فؤاد، رباب المهدي. تمت صياغة «اتفاقية فيرمونت» وتشمل ست نقاط منها: «أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة»، و«الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يعبر عن أهداف الثورة، وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري»، و«تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزا وطنية»، و«السعي لتحقيق التوزان في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين»، و«الشفافية والوضوح مع الشعب».

تعهد مرسي أمام ممثلي القوى الوطنية، وقد اعتبروه مرشح الثورة، بتشكيل فريق رئاسي يضم ممثلي التيارات الوطنية، وسيكون نوابه من خارج جماعة الإخوان، ثم كان ما كان، وقبل الذكرى السنوية الأولى للاتفاق بقي من هؤلاء مع مرسي ثلاثة، أما الآخرون ففروا، حتى لا يشاركوا في خطيئة وطنية.

في فصل «الذين أخذتهم الثورة بالإثم» وصفت اعتراض ممثلي التيار المدني على نتيجة انتخابات الجولة الأولى بأنه رفض للديمقراطية. هنا يجب أن أسجل أيضا اعتراضا أشد على «العقيدة الدينسياسية» لممثلي اليمين الديني الذين يقبلون «الديمقراطية على الشريعة الإسلامية»، ويرفضونها إذا جاءت بغير مرشحهم، في الحالة الأخيرة كان الاعتراض مصحوبا بعنف ودماء وحرب أهلية، وتهديد صريح، باختصار.. «حرق مصر»، تطبيقا لمقولة كبيرهم: «طظ في مصر.. وأبو مصر.. واللي في مصر!».

سئل شفيق ماذا يفعل لو فاز مرسي، فقال: «أهنئه وأحترم إرادة الشعب». السؤال نفسه وجه لمرسي، وكانت إجابته استنكارا لفكرة السؤال: «لن يكون»، يعاد السؤال مرة أخرى، وتكون الإجابة المحفوظة الرافضة لإرادة الشعب وللديمقراطية حين توضع الجماعة في الاختبار:

- «لن يكون!».

رابط الإخوان وأنصارهم في الشوارع والميادين. هددوا بإحراق مصر لو أتت الديمقراطية بغير مرسي، وكانوا جادين. لو أتت انتخابات كان يفترض أن تجرى عام 2016 بغير مرشحهم لكرروا التهديد نفسه. هذا ما فعلوه بعد

يوم 3 يوليو 2013، حين رفضوا إرادة الشعب، وأعلنوا أنهم سيحمون بدمائهم ما يسمونه الشرعية، مصطلح ملغوم يمتزج فيه الديني بالسياسي.

التهديد بإحراق البلاد يتناقض مع غرور عبر عنه صبحي صالح بقوله: «لو رشح الإخوان كلبا ميتا، سوف يفوز»، مقتبسا بتصرف فج وخشن قول زعيم حزب «الوفد» مصطفى النحاس: «لو رشح الوفد حجرا لفاز»، ولكن الإخواني أفرغ المقولة التاريخية من شحنة الثقة، واستبدل باطمئنان النحاس إلى وعي الشعب غطرسة تخلو من الذوق، وفيها اتهام جارح لأي إخواني يفوز، «فمثله كمثل الكلب»، إن ترشحه ينجح.

التهديد بإحراق البلاد أحد نتائج التهاون في التعامل مع جرائم الإخوان، ومنها التجسس على مسؤولين، والإعلان عن هذا التجسس بكثير من الغطرسة. قال خيرت الشاطر إن الإخوان رصدوا اتصالات بين عدد من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بعدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومنها اتصال يتضمن اجتماعا بين عضو في لجنة الانتخابات وبعض أعضاء المجلس عن استبعاد حازم صلاح أبو إسماعيل والشاطر من سباق الرئاسة، والإخوان «راصدينه وعارفينه.. الإخوان موجودين في كل مكان».

http://www.youtube.com/watch?v=SHTLYSlpyzg

تأخر إعلان نتيجة الجولة الثانية والأخيرة، تلك أيام غائمة، فيها ضباب سياسي وإرهابي يحجب كثيرا من الحقائق، وبعضا من تواطؤ ومواءمات لم يسمح بكشف تفاصيلها.

24 يونيو 2012:

اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز الدكتور محمد محمد مرسي عيسى العياط.

في الجولة الأولى نال مرسي 5.7649.52 صوتا، وفي الجولة الثانية تضاعف الرقم بفضل دعم فصائل الحالمين بإتمام مشروع الثورة، فنال مرسي 13.230.131 صوتا، مقابل 12.347.380 صوتا لشفيق. فاز مرسي بفارق ضئيل (51.73 ٪)، بعد أن تعهد لكارهي شفيق من ليبراليين ويساريين بحكومة تضم كل أطياف الوطنية، وفريق رئاسي، وإعادة تشكيل لجنة الدستور.

ولكن «عاصري الليمون» الذين أسهموا في إنجاح مرسي، فوجئوا بخيبة أمل، بعد أن تجرعوا «المرارة الإخوانية» لكي لا ينجح شفيق. (يلجأ المصريون إلى «عصر الليمون» ليحتملوا الطعام غير المحبب، أو لكي يتعاملوا مع شخص ثقيل الظل، غير مرغوب فيه). ولم تكن هذه النسبة التي نجح بها مرسي تدعوه لأي نوع من الاستبداد؛ فنصف الشعب لا يريده، والنصف الذي اختاره كان مدفوعا بكراهية منافسه. ولكن الاستبداد يعمي ويصم.

كانت الجماعة قلقة، ليس لديها صبر السياسيين على انتظار الإعلان الرسمي لنتيجة الانتخابات، فاستبقت الأمر لقطع الطريق على «الحقيقة»، وبهذا ضمنت مزيدا من حشود مهووسين بحلم الخلافة، ربما تحتاج إليهم في «حرق مصر».

مساء 17 يونيو / فجر 18 يونيو 2012:

مصر لم تنم، بين قلقين على مصير «الدولة»، وفرحين بتحقيق حلم «الخلافة» أو اقتناصه. قبل أن يعلن مرسي فوزه، قال في تنبيه مضحك 13 كلمة، نطقها بارتباك في خمس ثوان، ولكنها أكدت أن هناك جوعا تاريخيا لهذه اللحظة التي سيكون لها ما بعدها:

– «قل لمحمد يكلم. كلم البيت. قل له يكلم البيت عندي. إنني هتكلم دلوقتي».

13 كلمة استغرق نطقها خمس ثوان. كلمات لا لزوم لها، لأن مصر كلها ساهرة، ويفترض أن أسرة أي من المتنافسين، مرسي وشفيق، لن تنام. كلمات سريعة تخضع للتحليل النفسي لا السياسي. وبعد أن اطمأن مرسي إلى أن «محمد» أبلغ الأسرة بظهوره في التلفزيون، قال كلاما مطمئنا، وحمد الله «الذي هدى أهل مصر إلى هذا الطريق القويم، طريق الحرية والديمقراطية... جئنا برسالة سلام... لسنا بصدد انتقام، ولسنا بصدد تصفية حسابات».

يكاد المريب يقول خذوني. الصب تفضحه عيونه، والديمقراطيون حقا، لأنهم ديمقراطيون، لا يؤكدون أنهم غير مستبدين، والناظر إلى المستقبل بصدق وصدر رحب ليس مضطرا للتشديد على عدم الرغبة في الانتقام، فلا أحد سأله عما إذا كان سينتقم لينفي.

بعد الإعلان «الإخواني الأهلي» عن فوز مرسي، وقبل أدائه اليمين الدستورية، استقبل «الرئيس» نحو 20 رجلا، وفد يضم سلفيين طيبين، و«إسلامجية» متشددين وتكفيريين، وبينهم من تلوثت أيديهم بقتل

مواطنين أبرياء، كما في فصل «الإخوان يمهدون طريق 30 يونيو 2013». وسوف يقول محمد حسين يعقوب لمريديه إنه أيضا ينتمي إلى طائفة «عاصري الليمون». كان يريد رئيسا سلفيا، ولكنه اضطر على كره منه لاختيار مرسي الإخواني: «قلتها له، كان فيه قعدة مع محمد مرسي، مجلس شورى العلماء، قرر المجلس بالإجماع دعم الدكتور محمد مرسي وتأييده. عندك حل تاني؟! حد عنده حل تاني؟! ما فيش غير كده، أنا قلت له كل اللي نفسكم فيه، قلت له: أنا أريد رئيس سلفي، الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة. قال (مرسي): «واحنا دعوتنا سلفية»، قال كده، قال، الكلام مسجل صوت وصورة، قال، قلت له، قلت له: الشيعة؟ قال (مرسي): «الشيعة أخطر على الإسلام من اليهود».

http://www.youtube.com/watch?v=IHD6iGUBATO

مساء 24 يونيو 2012.. الرئيس يخطب:

بعد إعلان فوزه رسميا، ألقى مرسي خطابه الأول «الرسمي»، وفيه طمأن أمريكا وإسرائيل على الالتزام بالمعاهدات، واستشهد بآيات قرآنية وأقوال مأثورة: «وليت عليكم»، وهذا يخالف الحقيقة؛ فما ولاه على المصريين أحد، ولكن الشعب اختاره. لم يبق من ذلك الخطاب في ذاكرة الشعب إلا كلمتا: «أهلي وعشيرتي». ظل مخلصا لأهله وعشيرته، وكنا نراقب ونتأمل ونتعجب وننتظر.

لو فاز شفيق لتأجل الحلم بعدالة الإخوان وتقواهم وبرهم بالشعب، إلى حين اختبار مقولاتهم، ولكن عظمة الثورة، ومن دون أن يخطط الشعب، في تقريب المسافات، ووضع الشعب أمام اختبار اللحظة التاريخية، فمن

كان دون مستواها فرمته رحى الثورة، وألقت به ريحها في مكان سحيق، حيث لا عودة من الموت، إذ أعلن الشعب يوم 30 يونيو حظر جماعة الإخوان.

قضت فذلكة التاريخ أن يتنافس وجها العملة، مبارك والإخوان، أن يلهث حصانا عربة رأسمالية غايتها المحطة الأمريكية، أن يتدافعا بأكتافهما لقيادة الحافلة، ولم ينتبها إلى أن الشعب يراقب في صمت رغبة كل منهما في القضاء على الآخر، ثم ينهض ويلقي بهما تباعا، في أقل من 30 شهرا، من النافذة.

الطريق إلى 30 يونيو 2013

أهلي وعشيرتي

بدأ الطريق إلى 30 يونيو 2013 على مرحلتين..

الأولى مساء 24 يونيو 2012، حين توجه الرئيس بخطابه إلى جماعته: «أهلي وعشيرتي»، وهي نظرة ستحكم أداءه وخطابه.

والثانية بعد «الإعلان الدستوري» يوم 21 نوفمبر 2012، قنبلة دخان أطلقها الإخوان لتمرير دستور طائفي، فانفجرت اللعنة في مكتب الإرشاد، ودمرت المشروع الإخواني، ونسفت جهود أكثر من ثمانين عاما من «جهاد» الإخوان في سبيل الوصول إلى حكم مصر، ولعل روح حسن البنا قلقت، وشقاء عمر ذهب هباء، إذ انقسم الشعب إلى فسطاطين، ليس كما أراد االبنا وخطط.. فسطاط المؤمنين بدين الإخوان وفسطاط الآخرين، وإنما استظل فريق بدخان قنبلة الإعلان غير الدستوري وآثاره، وابتعد الشعب عن مواطن الشبهات الوطنية.

ولم يجتمع المصريون بعد لعنة ذلك الإعلان الدكتاتوري على كلمة سواء، وأعلن الثوار منع الإخوان من دخول ميدان التحرير، منذ سقوط أول شهيد برصاص الشرطة، جابر صلاح «جيكا»، يوم 20 نوفمبر 2012، وحظر دخول الإخوان إلى الميدان، وتعليق لافتة «ممنوع دخول الإخوان» تطل على ميدان التحرير بعرض شارع محمد محمود.

كان جيكا من مؤيدي مرسي، مثل ملايين الرافضين ترشح شفيق. منذ قرر «الحلفاء» الاصطفاف مع مرسي، وأنقذوه من «السقوط» أمام شفيق، بدا حسن نية الملايين ممن فتحوا صدورهم، وأعلنوا طي صفحة الإخوان الدامية، وصدقوا وعود مرسي وتعهداته التي نصت عليها «اتفاقية فيرمونت». وكان على المتعهد أن يفي.

ولكن الإخواني يكون أكثر وفاء لماضيه وتربيته الإخوانية، وتقوده رؤية عنصرية للعالم إلى حذر ينتهي إذا امتلك القوة، ويتربص الإخوان بالقضاء والجيش والأزهر الذي كان هدفا منذ اليوم الأول.

مساء 30 يونيو 2012:

خطاب الرئيس في جامعة القاهرة، لم يجد شيخ الأزهر أحمد الطيب له مقعدا في الاحتفال، وقد احتل سعد الكتاتني الرئيس السابق لمجلس الشعب المنحل مقعدا في الصف الأول، جلس رئيس حزب الحرية والعدالة الإخواني في كرسي مخصص لرئيس مجلس الشعب غير الموجود أصلا، وشيخ الأزهر «انتظر طويلا، ثم آثر الانصراف حرصا على كرامة الأزهر وعلمائه»، كما جاء في بيان الأزهر في اليوم التالي. ثم هاتف الرئيس الطيب، بعد ذلك، لتطييب خاطره.

في خطبه الغزيرة بمناسبة ومن دون، ظل مرسي حريصا على أن يذكر بأنه الرئيس. لا يذكرنا فنحن من اختار، ولكنه يذكر نفسه، ويريد اكتساب ثقة ومهابة يسهل أن تتسرب من كلامه المرسل، وكانت تتسرب بالفعل. كان الرجل وفيا للاوعيه الإخواني، ينسى دائما أنه «الرئيس»؛ فقبل بدء حفل التخرج للدفعة 49 للكلية الفنية العسكرية، يوم 9 يوليو 2012، نزل

«الرئيس» من السيارة، واستقبله الحاضرون ومنهم شيخ الأزهر الذي مد يده، فقبض مرسي ذراعه إلى جواره، كاد يضع يده في جيب الجاكيت، هي نفسها اليد التي بسطها مرسي لمصافحة ممثل الجيش بجوار الشيخ الطيب. حركة كيد صبيانية صغيرة، لا تليق برئيس ولا بمسؤول صغير.

في «مرحلة التقية» كانت الجماعة تظهر المحبة للأزهر، وتلقي إلى شيخه «بالمودة»؛ ففي مؤتمر صحفي بحضور الطيب قال بديع: «إن للمسلمين إماما واحدا فقط هو شيخ الأزهر الذي يستحق لقب شيخ الإسلام، وإن الأزهر هو المرجعية الدينية الوحيدة للمسلمين». («التحرير» / 4 مايو 2011)، وبعد التمكين اتضح موقفهم من الأزهر.

في اليوم التالي، 10 يوليو، تظاهر شباب الإخوان أمام محكمة مجلس الدولة لدعم قرار الرئيس إعادة مجلس الشعب، واعتدوا على المحامي نجاد البرعي لأنه يرفض قرار عودة البرلمان، وللسبب نفسه اعتدوا بالسب والضرب على عضو البرلمان حمدي الفخراني، وفي ميدان التحرير اعتدت طائفة منهم على أبو العز الحريري الذي قال في مجلس الشعب ذي الأغلبية الإخوانية، قبل الانتخابات الرئاسية حين كان الإخوان ينحنون للعسكر، إن طنطاوي شريك في الأحداث الدامية التي تمر بها مصر، وإن لأعضاء البرلمان «صلاحية على المجلس العسكري وعلى كل الهيئات. الشرعية الثورية الآن تتعالى على الدستور المنعدم... رئيس المجلس الأعلى (للقوات المسلحة، المشير طنطاوي)... مكانه السجن».

5 أغسطس 2012:

استشهد 16 مجندا وضابطا، على الحدود المصرية الفلسطينية، أثناء تناول الإفطار في رمضان، ونجا من الموت سبعة مجندين بعد إصابتهم.

شن مسلحون هجوما في وقت قاتل، واستولوا على مركبتين، وانطلقوا بهما، فانفجرت إحداهما قرب الحدود، وبعد توغل المدرعة الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية بنحو 2000 متر، ضربها سلاح الجو الإسرائيلي بصاروخ، وقتل نحو ثمانية من القتلة.

صارت «مجزرة رفح» عنوانا للفشل، كارثة عصفت برئيس جهاز المخابرات العامة اللواء مراد موافي (8 أغسطس). غاب مرسي ورئيس الوزراء هشام قنديل عن الجنازة، آخر مشاركات طنطاوي في الحياة العامة، فبعد أسبوع عزله مرسي (12 أغسطس)، واستبدل به اللواء عبد الفتاح السيسي الذي أصبح «الفريق أول».

منذ 12 أغسطس 2012، انفرد مرسي بالسلطتين التنفيذية والتشريعية. لم يعترض أحد، تأكيدا لحسن النية، ومنح «الرئيس المنتخب» فرصة ممارسة صلاحياته؛ فلا تسير دولة برأسين متنافسين، الرئيس والمشير، ومن صلاحيات الرئيس أن يعزل وزيرا ويعين غيره، بمن في ذلك وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة.

شهد شهر أغسطس وقائع غريبة؛ أفتى رجل اسمه هاشم إسلام عضو لجنة الفتوى بالأزهر بوجوب قتال المشاركين في مظاهرات 24 أغسطس 2012، باعتبارهم «خارجين على ثورة يناير»، ووجه إليهم تهمتي «الخيانة العظمى لله والوطن ورسوله والمؤمنين، والحرابة الكبرى»، ودعا الشعب إلى قتالهم «فإن قتلتموهم فلا دية لهم ودمهم هدر». خلط الرجل قولا صالحا وآخر سيئا، عسى الله أن يهديه سواء السبيل. ومنذ متى كان رجال الدين ثوارا؟ هم الأحرص على بقاء الحاكم ولو كان ظالما. وقد راجعت

تصريحات أغلب رجال الدين قبل 25 يناير 2011، من شيخ الأزهر إلى المفتي إلى نجوم القنوات الفضائية الدينية، فوجدتهم يؤكدون دورا سلبيا لرجل الدين في ترسيخ الاستبداد، ودعم الوضع القائم، والرضا به طمعا في الجنة، وحرمة الخروج على الحاكم، ولو كان عبدا حبشيا ظالما.

في هذه العتمة، وجد حزب النور السلفي نفسه لاعبا في منتخب رئاسة الجمهورية، وأصابت بعض رموزه ضلالات الإخوان، فرفض خمسة من أعضائه الوقوف للسلام الجمهورى المصري، فى مجلس الشورى. في وقت لاحق سوف يفترش الإخوان وأنصارهم علم مصر، ويحرصون على أن يظل علم الجماعة مرفوعا، في مليونية «الشريعة والشرعية» يوم 30 نوفمبر في ميدان نهضة مصر بالقرب من جامعة القاهرة، وبعد عزل مرسي سوف يرفعون علم مصر مقلوبا.

25 سبتمبر 2012:

استهداف المسيحيين في رفح، وتلقيهم تهديدات بالقتل، وإطلاق النار على بيوتهم. تواصل تهديد إرهابيين إسلامجية للمسيحيين بالقتل.

من فوق دراجة نارية أطلق ثلاثة مسلحين النار على محل يملكه مواطن مسيحي، وغادرت تسع عائلات بيوتها.

هجرة الخائفين من رفح سبقها «تهجير» مسيحيين في دهشور، ففي 26 يوليو 2012 وقعت اشتباكات ترتب عليها اضطرار أسر مسيحية إلى ترك بيوتها. استمر «التهجير» 17 يوما، وانتهت الأزمة بتدخل أهلي عشائري في غياب «الدولة». وفي وقت مبكر، يوم 13 فبراير 2012، كتبت بيانا مفتوحا وقعه مئات من الكتاب، عنوانه «بيان مثقفي مصر حول الفتنة الطائفية»،

يديـن الحمـلات التـي تسـتهدف المسـيحيين، بدايـة من حرق كنيسـة في حلـوان، مـرورا بالاعتـداء علـى مواطن في قنـا وقطع أذنه، وحرق كنيسـة فـي إمبابة، وصولا إلـى تهجير مواطنين في الإسـكندرية، وهي جرائم تعد انقلابا على الدولة المدنية. «كما يرفض الموقعون الحلول العشـائرية ذات الطابع الديني، تلك التي تدعي وأد الفتنة، ثم تتسبب في إشعالها بعد فترة، بسـبب الخطاب الديني الطائفي في المسـاجد وبرامـج الفضائيات الدينية والرسـمية. ويشـدد الموقعـون علـى أن ثـورة 25 يناير 2011 التي شـارك فيها الشـعب المصري إنما سـعت إلى ترسـيخ مبدأ المواطنة، وإقرار دولة القانون، مدنية ديمقراطية يتساوى فيها الجميع، من دون تفريط في رعايتها الوجوبية لجميع مواطنيها، بصرف النظر عن الدين أو الجنس».

ولكن تحذيرات العقلاء لا تجد تجاوبا ولا صدى في نفوس عنصريين وجدوا في صعود الإخوان للرئاسة فرصة للكلام باسم الله، حيث أعلنت جمعيـة خيريـة عـن تنظيـم دورة عنوانها «نقد المسـيحية»، بمقـر الجمعية فـي «مدينة نصر آخر شـارع مصطفـى النحاس خلف أولاد رجب. رسـوم الاشتراك 200 جنيه».

6 أكتوبر 2012:

مرسي يحتفل بنصر أكتوبر في استاد القاهرة.

بدا الحفل كأنه مؤتمر لجماعة الإخوان لا مناسبة وطنية، ففي المدرجات شـباب الجماعـة، وفـي أركان الملعب يتـوزع أعضاؤها، حشـد الإخوان أنصارهم بالطريقة وبالحافلات نفسـها التي كانـت تنقلهم من الأقاليم إلى القاهرة. نظم الإخوان الاحتفال، وأشـرفوا على إخراجه، بدلا من أن تقوم

بذلك وزارة الدفاع أو رئاسة الجمهورية؛ جاء الحفل «معالم في الطريق» للانفراد بالدولة واحتفالاتها، وفي مقدمتها نصر أكتوبر الذي غاب عنه اسم أنور السادات وأسرته، وقادة حرب أكتوبر وقدامى المحاربين والمصابين وعائلاتهم. غاب «أصحاب النصر» وحضر بعض قيادات أعضاء الجماعة الإرهابية التي شاركت في اغتيال السادات يوم 6 أكتوبر 1981. استبعد أبطال الحرب وحضر طارق الزمر. قتل السادات ثلاث مرات.. حين اغتاله إرهابيون، والثانية بتجاهل مرسي ذكر اسمه، على الرغم من تباهيه الساذج وهو يدخل الاستاد راكبا سيارة السادات المكشوفة متوهما أنه «قائد النصر»، والثالثة بحضور من شارك في اغتياله.

توقعنا حضور أسرة رئيس أركان القوات المسلحة في حرب أكتوبر 1973 الفريق سعد الدين الشاذلي. عاد الشاذلي من المنفى، ورضي بالسجن، رافضا أن يقدم لمبارك التماس عفو، وقد حذفت صورته من لوحة الشرف الخاصة بحرب 1973، وأضيفت صورة مبارك. في يوم 10 فبراير 2011 توفي الشاذلي، ولعله أدرك في أيامه الأخيرة روعة الشعب في ثورته، وعار مبارك وهو يستقوي، في اليوم نفسه، بالعدو؛ ففي ذلك اليوم أجرى مبارك اتصالا بقائد وحدة شكيد العسكرية في حرب 1967، الوزير الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر. وسوف يقول بن أليعازر، في اليوم التالي (الجمعة 11 فبراير 2011) للتلفزيون الإسرائيلي إن محادثات هاتفية جرت مع مبارك أمس الخميس لمدة 20 دقيقة، وإنه «قال أشياء قاسية جدا بشأن الولايات المتحدة... أعطاني درسا في الديمقراطية، وقال: نرى الديمقراطية التي قادتها الولايات المتحدة في إيران، ومع حماس في غزة،

وهذا هو مصير الشرق الأوسط. ربما يتحدثون عن الديمقراطية ولكنهم لا يعلمون ما يتحدثون بشأنه، وستكون النتيجة تطرفا وإسلاما راديكاليا».

ظلت معركة الدستور هي الرهان على إثبات حسن النية؛ انتظرنا أن يفي مرسي بتعهداته، أن تمثل له «اتفاقية فيرمونت» عبئا نفسيا، ولكنه تعامل بسيكولوجية صائد الفريسة، ونظمت مظاهرات سلمية (وهل تكون مظاهرات النبلاء، المواطنين غير العنصريين، إلا سلمية؟!) منها مظاهرة تحت شعار «دستور لكل المصريين»، يوم 2 سبتمبر 2012 أمام مجلس الشورى، حيث تجتمع لجنة الدستور.

تخلى مرسي عن نص صريح في اتفاقية فيرمونت، التزم به أمام ممثلي القوى الوطنية: «السعي لتحقيق التوزان في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين»، وفي كلمته يوم الأربعاء 26 سبتمبر 2012 أمام الجالية المصرية في أمريكا قال: «لا أملك التدخل في عمل الجمعية التأسيسية للدستور، وأتابع عملها».

تآكلت مساحات الثقة بين الرئيس والشعب، وبدلا من «الفتونة» بفتح الصدر أمام الكاميرات مساء الجمعة 29 يونيو 2012 في ميدان التحرير، وإعلان مرسي أنه لا يرتدي قميصا واقيا، لم يعد ينزل إلى الشارع، وخلت نظراته من الاطمئنان حتى وهو بين يدي الله. يفترض في حافظ القرآن أنه «مطمئن بالإيمان»، ويفترض في الرئيس أنه «مطمئن بالسلطة»، ولكن نظرات مرسي وهو يصلي في المركز الإسلامي في روما، يوم 14 سبتمبر 2012، في مسجد مدجج بالحرس الشداد تؤكد أنه غير خاشع، ولا تقول إنه «مطمئن بالإيمان». (لست الآن في حل من وعد بألا أذكر تفاصيل قرار

مرسي بعد غضبه على السفير المصري في روما، وقرر إعادته، بسبب فشل صفقة تقدر بملياري دولار ضاعت على أحد أعضاء مكتب الإرشاد). وفي الصورة التذكارية لمرسي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يوم 12 أبريل 2013، كانت له نظرات هارب من العدالة، شبيه السلطان الذي ألبسوه ثيابه، وعاملوه بما يليق بالمنصب، ولكنه يشعر بالنهاية. في ذلك اليوم، عقب اللقاء، قال السيسي إن القوات المسلحة «لا تخون شعبها أبدا».

شهد أول 100 يوم في حكم مرسي توأمة بين الإخوان والحركات الإسلامجية بأطيافها، من الدعوي إلى الإرهابي، ولم يكن مدهشا ألا يقف أعضاء في حزب النور السلفي للسلام الجمهوري داخل البرلمان. علم الدولة رمز السيادة، والبرلمان من مفردات الخطاب العلماني الديمقراطي، ولكنهم مثل الإخوان يعتبرون الدين جنسية، ولا يؤمنون بمفهوم الدولة، وما الديمقراطية إلا سلم للوصول وسفينة تبلغهم شاطئ الحكم، ثم يحرقون المراكب في عملية انتحار شاء لها الشعب ألا تكتمل.

في مثل هذه الأجواء لم يكن غريبا أن يصرح المهندس محمد الظواهري الشقيق الأصغر للطبيب أيمن المقيم في جبال أفغانستان، بثقة شديدة لصحيفة «الجهورية» يوم 9 أكتوبر 2012، قائلا إن نص «السيادة للشعب» في الدستور الذي لم تنته الجمعية التأسيسية من كتابته «شرك بالله.. والانتخابات حرام». يحمل الظواهري لقب زعيم السلفية الجهادية، وحيث إنه لا جهاد اليوم في مصر لإدخال مسلميها إلى الإسلام، فيكون الاسم الأكثر دقة هو «السلفية الإرهابية». قال الرجل أيضا: «قتل السادات عمل صالح وواجب شرعي».

في الشهر نفسه، قال السلفي التكفيري مرجان سالم الجوهري إن الديمقراطية تخالف الإسلام، وإن «من أقدم على قتل السادات كان مصيبا في فعله... قتل السادات كان واجبا شرعيا». («التحرير» / 28 أكتوبر 2012).

بمحمد الظواهري ومرجان الجوهري تكتمل أضلاع مربع دامٍ بدأ بالبنا مهندس الاغتيالات، ثم مصطفى مشهور الذي دافع عن شكري مصطفى قاتل الشيخ الذهبي: «نعم لم يكن حصيفا في اغتيال الشيخ الذهبي ولكنه لم يكن مخطئا». ومحمد الغزالي الذي أدان الضحية فرج فودة، والتمس العذر لقاتليه.

جولات في حروب الاستنزاف

الأربعاء 21 نوفمبر 2012.. أنا الدولة:

كان «الإعلان الدستوري» البداية الثانية والحاسمة في الطريق إلى 30 يونيو 2013، إعلان صادم قضى على أي أمل في وحدة الصف، وحرم الإخوان أن يدخلوا جنة ميدان التحرير. في هذا الميدان «شيء لله»، من يخرج منه، أو يحرم دخوله، أو يتخذ قبلة سواه للثورة، تصيبه لعنة. تحدى «ميدان التحرير» طوال أيام الثورة التي قضت على مبارك «ميدان مصطفى محمود»، مركز الفلول من الرياضيين والإعلاميين والممثلين المتعلقين بأذيال مبارك. وفي ظل حكم المجلس العسكري بعد مبارك صمد «ميدان التحرير» أمام «ميدان روكسي» حيث أسس شباب يدعمهم العسكر كيانا اسمه «اتحاد شباب روكسي»، ثم افتعل شخص ملتاث يمتلك قناة فضائية وهما جديدا اسمه «ميدان العباسية» القريب من مستشفى الأمراض النفسية والعصبية، ثم ابتعد الشخص نفسه بشيعته القليلين ليصلوا إلى «المنصة» في طريق مطار القاهرة. تعددت التحديات ومراكز تجمع القوى المضادة للثورة، وصمد «ميدان التحرير»، وظل رمزا للثورة في براءتها وعنادها.

الميدان بنقائه الثوري يقصي غير المنتمين للثورة؛ وقد منح الإخوان فرصا كثيرة وأهدروها، ثم قرر أنهم طوال 18 يوما، كانوا شركاء جغرافيا

الميدان، لا روح الثورة التي تربحوا بها، ولو وجدوا ميدانا آخر يضمن لهم مكاسب سياسية، أو «ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون». اتخذ الإخوان من الميدان منصة للقفز على الثورة، والانقضاض على مغانم، فاستقام ظهر الميدان ولفظهم، وظل يتراوح بين يأس ورجاء، ويعتصم بحبل الثورة، ويراهن على الأمل، حتى انتهى حكم مرسي.

أذيع «الإعلان الدستوري» في التلفزيون الرسمي مساء الخميس 22 نوفمبر 2012. حصن مرسي قراراته السابقة واللاحقة، ومجلس الشورى الإخواني، ولجنة كتابة الدستور، من الطعن أمام القضاء، ومنح نفسه سلطات لم تجتمع لدكتاتور ولا نبي مرسل؛ فلا راد لقرار، ولا طعن على قانون.

قبل أن يقرأ المتحدث الرئاسي نص الإعلان، تم شحن مئات من الإخوان وأنصارهم أمام دار القضاء العالي. يأتون في حافلات من ضواحي القاهرة والأقاليم، لكي يتظاهروا بالأمر، ثم ينصرفوا. تسأل أيا منهم عن سبب حضوره في حشد لم يعلن عنه، فيجيب: «لنؤيد قرارات الرئيس»، ولم يكن الرئيس قد قرر شيئا ليؤيده من يريد أن يؤيد. تسأل: «أي قرارات؟»، فلا تحظى بإجابة سوى أنها قرارات سوف تذاع، وهم في الانتظار. جاء المساكين تأييدا لقرارات لا يعرفها أحد، ولكن منهج السمع والطاعة يفرض عليهم نصرة الإخواني أيا كان موقعه، وأيا كانت قراراته.

تقول المادة الثانية من الإعلان: «الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية

ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية».

وتقول المادة الخامسة: «لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور».

لم تعترض أمريكا على الدكتاتور الذي منح نفسه سلطات مطلقة، كما فعلت مع ألبرتو فوجيموري رئيس بيرو الذي قرر، في أبريل 1992، حل البرلمان وتعطيل العمل بالدستور. لم تتردد أمريكا في إدانة الانقلاب الرئاسي على الدستور، وقطعت علاقاتها مع بيرو، رافضة التعامل مع رئيس منتخب أراد أن يصبح دكتاتورا.

مرسي منتخب، وفوجيموري. هتلر أيضا كان منتخبا، وبمجرد وصوله إلى منصب المستشار عام 1933، حال بكل الوسائل دون فوز أي من خصومه أو منافسيه بأغلبية المقاعد في البرلمان، وحين أجريت الانتخابات نال الحزب النازي أكبر نسبة تمثيل في البرلمان الذي تعرض لحريق مدبر، وفي العام التالي انتخب هتلر. صندوق الانتخابات ليس وثنا، ونتيجة الانتخابات ليست تفويضا مطلقا، ومن حق الشعب اليقظ أن يراقب أداء من انتخبه، وأن يعيد النظر، ويصحح خطأه بعزل الرئيس قبل انتهاء مدته، إذا نقض العهد بينه وبين الشعب، وحاد عن «المبدأ الجمهوري»، وخان الدستور الذي أقسم عليه.

لا يحتمل العالم الآن هتلر جديدا، ولو كان منتخبا.

ففي يناير عام 2000، فرضت الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حظرا سياسيا وعقوبات اقتصادية على النمسا. الشعب الذي لديه آليات وممارسات راسخة تحول دون تطرف أو تغول أي حكومة، عوقب لأنه اختار يورج هايدر زعيم حزب «الحرية» اليميني المتطرف لرئاسة حكومة ائتلافية، واضطر هايدر للتنحي عن قيادة الحزب، ولكن أمريكا والاتحاد الأوروبي طالبا برحيل الحزب وليس زعيمه، تفاديا لموجات من الكراهية التي تهون إذا ما قورنت بالاستعلاء على المسيحيين (راجع مواقف الإخوان ومصطفى مشهور في مقدمة الكتاب، وموقف مرسي من الشيعة في فصل «الجوع التاريخي يقتل الروح»)، وما سيترتب عليه من قتل مواطنين شيعة والتمثيل بجثثهم، في جنوب القاهرة عقب اتهام شيخ سلفي للشيعة بأنهم «أنجاس».

يمكن فهم الصمت الأمريكي على تغول مرسي، في ضوء ضمانه أمن إسرائيل بوقف إطلاق الصواريخ من غزة مقابل إنهاء الاغتيالات. ففي يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2012 نص اتفاق الهدنة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية على أن توقف إسرائيل «كل الأعمال العدائية في قطاع غزة برا وجوا. وتقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات عبر الحدود»، وسرى الاتفاق بداية من الساعة 19:00 بتوقيت جرينتش. اعترفت «حماس» بأن المقاومة «أعمال عدائية». أما اليوم التالي، الخميس 22 نوفمبر، حين كان أنصار مرسي يهتفون لقرارات لم يعلن عنها، فأعلنته «حماس» عطلة رسمية تحت عنوان «يوم النصر».

بـدت الصفقـة، في أحـد وجوهها أو تأويلاتها، رشـوة غير دسـتورية تغاضت عنها أمريكا، ومكافأة بداية الخدمة لمرسي.

في اليوم التالي الجمعة 23 نوفمبر، أجمعت الصحف الحزبية والخاصة على أن «الإعلان الدستوري باطل وانقلاب على الشرعية واستحواذ غاشم على سـلطات الدولة». («الوفد»). لقد أصبح «مرسـي مصدر السلطات». («الشـروق»). ونقلت الصحف تغريدة محمد البرادعي: «الدكتور مرسـي نسـف اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب نفسـه حاكما بأمر الله. الثورة أجهضـت لحين إشـعار أخر». ولكـن صحيفة «الحريـة والعدالة»، صوت جماعـة الإخـوان، زفـت البشـرى إلـى جمهورها الـذي لا يعـوزه اليقين: «مرسـي يصـدر قرارات ثوريـة»، وأعلنت عن حشـد أمام قصـر الاتحادية عقـب صلاة الجمعة «تأييـدا للرئيس». ولكي يمتـص النائب العام الجديد المستشار طلعت عبد الله غضب الشارع، قال يوم الخميس 22 نوفمبر، إنه أصدر بعد سـاعة واحدة من تعيينه قرارا يعيـد التحقيقات مع مبارك ووزير الداخلية الأسـبق حبيب العادلي، وإعادة التحقيق مع المتهمين في «موقعة الجمـل» الذين حصلوا على حكم بالبراءة، وإعادة التحقيقات مع 17 مدير أمن و53 ضابطا وشـرطيا على مسـتوى الجمهورية، نالوا أحكام البراءة في قضايا قتل متظاهرين سلميين.

أصبح «الإعلان الدسـتوري» سيء السـمعة، ابنا لقيطا يتبرأ منه كل من يشـتبه فـي أبوته له. نائب رئيـس الجمهورية «القاضي المستشـار» محمود مكي، وشـقيقه وزير العدل «القاضي المستشار» أحمد مكي، و«المستشار القانونـي» لرئيـس الجمهوريـة محمـد فـؤاد جاد اللـه، و«مستشـار رئيس

الجمهورية لشؤون التحول الديمقراطي» سمير مرقس، هؤلاء الأربعة أنكروا معرفتهم بالإعلان إلا بعد إذاعته. وبدأ مسلسل الاستقالات اعتراضا على وصاية مكتب الإرشاد في حي المقطم على رئيس الجمهورية الذي لا يمارس مستشاروه ومساعدوه دورا في قضايا من صميم مهامهم.

منذ صدور الإعلان الدكتاتوري انقسم الشارع، وسقط قتلى، وظلت الجمعية التأسيسية تمارس عملها في كتابة الدستور الطائفي، رغم اعتراض إسلاميين منهم المستشار طارق البشري، والمرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، وانسحاب القوى المدنية والأزهر والكنيسة القبطية، واختارت اللجنة محمد الصاوي ممثلا للكنائس المصرية الثلاث (الأرثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية). وأعلن رئيس الجمعية التأسيسية للدستور المستشار حسام الغرياني، يوم 25 سبتمبر 2012، قبول استقالة عضوة الجمعية منال الطيبي، ولكنه رفض قراءة نص الاستقالة، لأن كاتبتها سجلت بوضوح رفضها أن تشارك ببناء مؤسسات الثورة المضادة: «وصلت إلى قناعة نهائية أنه لا جدوى من الاستمرار... إن المنتج النهائي رغم نضالي في تقديم العديد من مقترحات النصوص الدستورية التي تعبر عن الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع المواطنين دون أي تمييز لن يرقى أبدا إلى المستوى الذي يطمح إليه غالبية الشعب المصري، بل بات واضحا أن الدستور يُعد ليكون على مستوى فئة محددة ترسخ لمفهوم الدولة الدينية لتستحوذ بذلك على السلطة، ليتمخض الأمر في نهاية المطاف عن دستور يحافظ على ذات الركائز الأساسية للنظام الذي قامت الثورة من أجل إسقاطه، مع تغيير الأشخاص فقط!!... فنحن مقبلون على وضع دستور أسوأ من كل الدساتير المصرية السابقة... دستور

يشكل الأساس المتين ليس فقط لإعادة إنتاج النظام السابق، بل لإقامة دولة للثورة المضادة تكون مهمتها المباشرة هي تصفية ثورة 25 يناير 2011 السياسية الشعبية المجيدة...».

بعد إعلان مرسي، لم يتردد «ميدان التحرير» في إقصاء الإخوان، وعلقت لافتة «ممنوع دخول الإخوان» في أول شارع محمد محمود حيث قتلت الشرطة الشابين أحمد نجيب وجابر صلاح «جيكا»، كلاهما في السابعة عشرة. انشغلنا بالتظاهر في شارع محمد محمود منذ إطلاق الرصاص على «جيكا». وافتعلت اشتباكات، واحتل جنود الشرطة مدرسة الليسيه، ومن الطابق الأعلى ألقوا مقاعد ومناضد، في الشارع على الشباب، فلا تصيبهم، ولكنها تسهم في عملية التخريب، وزيادة كثافة دخان وضباب يحول دون الانتباه لكارثة الإعلان غير الدستوري، ذلك الإعلان الذي كان ستارا آخر يلهي الشعب، إلى أن يمر الدستور العنصري.

أدرك الشعب الثائر أن أشياء مريبة وغامضة تدبر بليل، وتأكد له أن الدستور ثمرة الثورة يسرقه الإخوان، تمهيدا لمصادرة الثورة والمستقبل معا، فعاد الشعب إلى الشارع، وكانت جبهة الإنقاذ قد تشكلت، ولكنها بدت جسدا له خوار المعارضة لا نداء الثورة، لم يدرك قادة جبهة الإنقاذ أن ما في الشارع ثورة تسرق، وأن الشعب أفاق على لص لم يكمل أركان الجريمة، وظلت الجبهة دون طموح الثورة.

الجمعة 23 نوفمبر 2012:

خرج مرسي إلى أنصاره المحتشدين أمام القصر الرئاسي «قصر الاتحادية». قال كلاما كوميديا يثير شفقة محبيه، حتى يود أحدهم أن

يقـول: «ليته سكت»، ولعله لم يقرأ رسـالة / تغريدة البرادعـي إليه اليوم: «إلى الدكتور مرسـي: باسـم جماهير الشـعب المحتشـدة في ميادين مصر نطلب منك مرة أخرى سحب الإعلان الدستوري قبل أن يزداد الاستقطاب وتتفاقـم الأمور». استخف مرسـي قومه فهتفوا باسـمه، وأخذتـه الجلالة فارتجل كلاما فكاهيا صار مثلا في السخرية.

قـال الرئيس: «أيها الأحباب فـي كل مكان... في كل البيوت، وفي كل الشـوارع والطرقات... أمامنا مسـتقبل عظيم... مازلنا واعيين... النهار ده الصبـح، كان فيـه 2، 3، 4، قاعديـن في حتـة، برضو الغطا اللـي بيتصوروا أنـه هيغطيهم، وقاعدين يفكروا مع بعض... سـأقف لهـم بالمرصاد. اللي بيحاولـوا اللـي متصورين أنهم يهربوا مـن قدام عيني، ويروحـوا في حارة مزنوقـة علشـان يعملـوا حاجـة غلـط، أو، أو، أو، أو، بعضهـم يسـافر يسـتخبى بـرة وبعديـن يتصـل بحـد جـوة، كل ده، كل ده واضـح، واضح جـدا... هـؤلاء... الـ 5، 6، 7، 3، 4، اللـي بيحاولوا إنهم يتغطـوا بالغطاء المحترم وهم يفسدون... الحق أبلج والباطل لجلج».

الارتجال الهزلي للرئيس شجع أنصاره من السلفيين والقتلة السابقين. قـال محمـد حسـين يعقـوب: «الديمقراطية تشـبه صنم كفـار قريش الذي يصنعونه من العجوة ليسجدوا له ثم يأكلونه حين يجوعون». وقال مؤسس الدعـوة السـلفية محمد إسـماعيل المقدم: «كلمـة المواطنـة خطيرة جدا، تقضـي على كثيـر من التشـريع الإلهي». وقـال اللواء عـادل عفيفي رئيس حزب الأصالة السلفي إنه سيطالب الرئيس «بإصدار قرار سيادي أو إعلان

دستوري جديد بحل المحكمة الدستورية العليا، وتقديم أعضائها لمحاكمة ثورية بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم».

وقال عاصم عبد الماجد المتهم بالاشتراك في قتل 118 من أفراد الشرطة والمواطنين في اقتحام مديرية أمن أسيوط، صباح عيد الأضحى، أكتوبر 1981، بعد يومين من اغتيال السادات: «سوف نغلظ على هؤلاء العلمانيين القول تنفيذا لأوامر ربنا في القرآن الكريم... تهاني الجبالي تقود البلطجة القضائية». («الوطن» / 28 نوفمبر 2012).

لم يشر مرسي في خطابه إلى تجليات «الإعلان الدستوري»، في اعتداءات حدثت اليوم الجمعة على معارضي الاستبداد، ومنهم أبو العز الحريري في الإسكندرية.

في اليوم التالي لخطاب «أبلج ولجلج» و«الحارة المزنوقة» نشطت كتائب الإخوان الإلكترونية، وهيأت أنصارها للعدوان على القضاء. ومن تلك الرسائل:

«عاااااااااجل. مجموعة من شباب مصر الرائعين تقرر محاصرة رموز الفساد في دار القضاء العالي الآن... النزول إجباري لجميع الحازموووووون ما تقعدش تتفرج والإخوان والسلفيين الجميع ينزل.. كله ينزل حالا»، ثم تليها رسالة أخرى تصور لشباب الإخوان أن المعركة تخص الدين نفسه: «عاجل وهام. رسالة إليكم.. المعركة الآن بين الإسلام والباطل... الموضوع ليس هزار ولا مجرد معركة سياسية.. استعدوا لكل شيء حتى الشهادة يا شباب.. وهناك أمور سنخبركم بها كل فترة».

الخميس 29 نوفمبر:

استمر التصويت على الدستور حتى فجر الجمعة، بعد 17 ساعة متصلة انتهى تصوير الفيلم، بالتصويت على جميع مواد الدستور بأغلبية مطلقة. يضم الدستور 236 مادة، خصصت ثلاث أو أربع دقائق لقراءة نص كل مادة ومناقشتها والتصويت عليها. ومن مساخر الجلسة أن إحدى المواد اعترض عليها 16 عضوا، فهدد رئيس الجمعية المستشار حسام الغرياني: «إذا كنتم هتنقسموا على هذه المادة، ولا تحقق الأغلبية المطلوبة، سنضطر إلى تأجيلها 48 ساعة، هاعيد التصويت تاني.. اللي رافض هذه المادة بعد اللي أنا قلته يرفعه إيده... 4 فقط مش 16.. موافقة».

http://www.youtube.com/watch?v=MOYeSvlEsmY

من أعضاء الجمعية التأسيسية مفتي الإخوان عبد الرحمن البر، وسعيد عبد العظيم الذي ربط بين انسحاب القوى الليبرالية من الجمعية وإنكار الجمعية للهولوكوست، والقيادي السلفي الطبيب ياسر برهامي الذي له أكثر من 25 كتابا تعيد مضغ أفكار شبعت هضما، وهو صاحب فتوى زواج المسلم من الكتابية مع كراهيته لها، فالمسلم «مأمور بأن يبغضها على دينها مع بقائه في معاشرتها، هذا أمر معتاد جدا. (هل) كل من يغتصب امرأة بيحبها؟! أم يعاشرها فقط؟! يعاشرها من أجل جسدها فقط ولا يحبها في الحقيقة... (المسلم) مأمور هو كما ذكرنا بأن يبغضها... يقول لها أنه يبغض دينها بلا شك... يبغضها من أجل أنها كافرة... لو دخل البيت لا يبدأها بالسلام، لو له أولاد مسلمين يقول: السلام عليكم، وهو يقصد المسلمين. لا يبدأها بالسلام».

http://www.youtube.com/watch?v=EtZ9yZajl4c

الجمعة 30 نوفمبر 2012:

في حين طالب المتظاهرون في مليونية «حلم الشهيد» في ميدان التحرير بالإضراب العام، تمهيدا للعصيان المدني، وهتفوا بسقوط حكم المرشد وعزل الرئيس، حشد الإخوان أنصارهم لمليونية «الشريعة والشرعية» في ميدان نهضة مصر بالقرب من جامعة القاهرة، والميدان لا يسع إلا عشرات الألوف ممن سعوا إليه، أو شحنوا في الحافلات من الأقاليم، بهدف «نصرة شرع الله».

استهدف منظمو الحشد القضاء والإعلام، بل إن سعيد عبد العظيم نائب رئيس الدعوة السلفية قال من فوق المنصة إن بعض قادة اعتصام ميدان التحرير خرجوا من الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، لأن الجمعية «أنكرت الهولوكوست»، فهتف جمهور ربما يظن الهولوكوست رجسا من عمل الشيطان، نوعا من المشروبات الكحولية: «الله أكبر»!

في الحشد الذي أعلن «مصر إسلامية رغم أنف العلمانية» دعت المنصة إلى الاعتصام أمام المحكمة الدستورية العليا.

السبت 1 ديسمبر 2012:

الدستور الذي تسلم مرسي مسودته اليوم، أقصى ثمانية من قضاة المحكمة الدستورية العليا، يقول نص المادة 176: «تشكل المحكمة الدستورية العليا من رئيس وعشرة أعضاء، ويبين القانون الجهات والهيئات القضائية أو غيرها التي ترشحهم، وطريقة تعيينهم، والشروط الواجب توافرها فيهم، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية». ويقول نص المادة 233: «تؤلف أول هيئة للمحكمة الدستورية العليا،

عند العمل بهذا الدستور، من رئيسها الحالي وأقدم عشرة من أعضائها. ويعود الأعضاء الباقون إلى أماكن عملهم التي كانوا يشغلونها قبل تعيينهم بالمحكمة»، ووصف المستشار طارق البشري ذلك بأنه عزل لقضاة المحكمة، وتساءل: «أليس في ذلك نوعا من التدليس... وجه التدليس أنك تفصل قضاة بأسمائهم في صيغة نص دستوري شديد العمومية والتجريد وتختلس عليه موافقة الناخبين دون أن يدركوا... يحمل الدستور وصمة الاعتداء على السلطة القضائية في تشكيل من أعلى تشكيلاتها... ولنا أن نقلق على مستقبل القضاء كله». («الشروق» / 5 ديسمبر 2012). مادتان «دستوريتان» من أجل إبعاد نائب رئيس المحكمة المستشارة تهاني الجبالي، قاضية عنيدة أصرت على أن يكون أداء مرسي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا على الهواء مباشرة يوم 30 يونيو 2012. رفض مرسي إذاعة القسم مباشرة على أن يذاع في وقت لاحق، ولكن المحكمة أصرت وأذيع القسم مباشرة.

اليوم قرر الرئيس طرح الدستور للاستفتاء يوم 15 ديسمبر، فهل أتيح له أن يقرأه؟ ولماذا قرر التعجيل بطرح الدستور للاستفتاء، على الرغم من تعهده السابق بألا يطرحه للاستفتاء قبل توافق القوى الوطنية عليه؟

كتب البرادعي في تويتر: «الدكتور مرسي يطرح للاستفتاء مشروع دستور يعصف بحقوق المصريين وحرياتهم. يوم بائس وحزين. وكأن ثورة لم تقم وكأن نظاما لم يسقط. الحق سينتصر»، ثم كتب: «في وجود رئيس محصن له صلاحيات مطلقة، وغياب سلطة قضائية، ومشروع دستور يؤسس للاستبداد، يكون الاحتكام إلى الصندوق خديعة فاقدة للشرعية وديمقراطية زائفة».

الأحد 2 ديسمبر 2012:

كان مقررا أن تعقد المحكمة الدستورية العليا جلسة، اليوم وهو موعد محدد سلفا منذ 20 يوما، لنظر قضيتي حل مجلس الشورى وبطلان تشكيله، والطعن على معايير الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، ولكن الاعتصام الذي دعت إليه المنصة، قبل يومين، أمام المحكمة الدستورية العليا تحول إلى حشد يحاصر المحكمة، وقرر رئيسها المستشار ماهر البحيري تعليق عملها إلى أجل غير مسمى، بعد أن منع الإسلامجية قضاة المحكمة أن يدخلوا لنظر دعاوى بطلان المجلس والجمعية. وصفت المحكمة هذا اليوم، في بيان، بأنه «يوم حالك السواد في سجل القضاء المصري»، ولكن محامي جماعة الإخوان عبد المنعم عبد المقصود وصف هذا التظاهر بأنه حق الشعب في التعبير عن رأيه، «مادام ذلك في إطار السلمية»، فإذا لم يكن هتاف المهووسين: «لا إله إلا الله.. هنحرر مصر من القضاة»، و«يا مرسي إدينا إشارة.. واحنا نجيبهم لك في شيكارة» هو الإرهاب، فماذا يكون؟

إذا كان هذا شيئا غير الإرهاب فهو تربص بالقضاء، واعتداء سافر على النظام الجمهوري الذي أقسم مرسي أن يحافظ عليه.

في اليوم السادس لحصار المحكمة الدستورية العليا، وقبل أن يفكر المحاصرون في الاستراحة في اليوم السابع، بدأ يوم الجمعة 7 ديسمبر 2012 أنصار حازم صلاح أبو إسماعيل حصار مدينة الإنتاج الإعلامي، رافعين شعار «تطهير الإعلام من الفساد». بدأ الترتيب لإقامة طويلة، شملت بناء دورات للمياه، وذبح عجول وإبل وخراف، قيل إنها غنائم

استولوا عليها من ممتلكات مدينة الإنتاج الإعلامي التي غيروا اسمها إلى «مدينة الإنتاج الإسلامي» و«مدينة أولاد أبو إسماعيل». وسيكون الحصار مركزا لانطلاق مجموعات من صبيان المعتصمين للهجوم على مقار بعض الصحف والأحزاب، ومنها حزب الوفد وصحيفته حيث حاصروه ثم أشعلوا فيه النار مساء 15 ديسمبر.

الثلاثاء 4 ديسمبر 2012:

احتجبت الصحف الخاصة اليوم، في مليونية «الإنذار الأخير». يوم مشهود في التحرير، عادت روح الثورة إلى الميدان فصار قبلة مسيرات قادمة من أحياء القاهرة ونقاباتها. أعلنت جبهة الإنقاذ أنها لا تدعو للزحف إلى «قصر الاتحادية»، قادة الجبهة يملكون خيال المعارضة التقليدية، ولكن خيال الثورة لا حدود له، ففي نهاية ذلك اليوم زحفت الجموع من ميدان التحرير إلى قصر الاتحادية، وهتفوا: «دكتاتور دكتاتور.. العياط عليه الدور»، «مصر مش عزبة أبوهم». سجل الثوار «الحضور» على سور القصر، شعارات وكتابات ساخرة تعيد إلى الثورة بهجتها بدلا من تجهم الإخوان، ونصبوا عدة خيام، ولم يعتدوا على شرطي أو مواطن أو شجرة، ولم يتلفوا أي نباتات رق لها قلب مرشد الإخوان محمد بديع، إذ أبدى أسفه على تلف بعض الشجيرات، وتساءل: «ما ذنب النباتات؟»، فصارت كلمته مثلا.

الأربعاء 5 ديسمبر 2012:

أعلن أنصار مرسي النفير: «قوة، عزيمة، إيمان... رجالة مرسي في كل مكان»، و«الله أكبر ولله الحمد»، وللشعار الأخير سحر خاص. يسجل

سامح فايز كيف تترسخ التربية الإخوانية في اللاوعي، حتى بعد مرور عامين على خروجه من الجماعة؛ ففي عام 2005 وهو طالب في كلية الحقوق بجامعة عين شمس، كان يقف مع زميلة له يتبادلان «العشق وكلمات الهوى»، وسمع كلمة السر الإخوانية «الله أكبر ولله الحمد»، فجرى ملبيا «كأنه أمر إلهي»، وانضم إلى الطلبة المنتمين للجماعة، وحاصروا لمدة ثلاث ساعات قصر الزعفران حيث يوجد رئيس الجامعة ووكلاؤه ورئيس الحرس. يقول إنه فور سماعه «النفير... تحولت لإنسان آخر وتركتها فجأة، فتحولت بسبب تكبيرة من عاشق إلى إخواني». وقف مثل ترس في الآلة الإخوانية، إلى أن جاءتهم تعليمات تأمرهم بفك الحصار. احتاج الشاب إلى خمس سنوات لكي يتخلص من آثار «دين الإخوان... وأنها ليست دينا وأنني لم أكفر بترك دائرتها». عانى الشاب ذو العشرين عاما خمس سنوات لكي يصل إلى اقتناع بأن الخروج من الجماعة يعني المخالفة في الرأي، لا الخروج من الإسلام. (سامح فايز: جنة الإخوان.. رحلة الخروج من الجماعة).

فُضَّ الاعتصام بالقوة، واعتدى الإخوان على شباب متمرد مسالم لا يملك في خيمته إلا «جبنة نستو»، وعلى مواطنين أبرياء تصادف وجودهم هناك، منهم بواب عمارة مسكين والسفير يحيى نجم. احتجز الضحايا في القصر، وعذب بعضهم في مسجد عمر بن عبد العزيز المواجه للقصر، وأحيلوا للنيابة باعتبارهم مجرمين، ولكن قاضي التحقيق المستشار مصطفى خاطر برأهم، وأمر بإخلاء سبيلهم، فوجه النائب العام طلعت عبد الله - الذي عينه مرسي بالمخالفة للقانون والدستور - إهانة له ولفريق التحقيق في القضية، وعاقبه وقرر نقله، يوم 11 ديسمبر 2012،

إلى بني سويف، فقدم مصطفى خاطر مذكرة إلى مجلس القضاء الأعلى يسجل فيها تعرضه للتهديد من النائب العام الذي أخبره هاتفيا «أن هناك 49 بلطجيا تم ضبطهم، وأنهم محتجزون عند البوابة رقم 4 الخاصة برئاسة الجمهورية في قصر الاتحادية، وأنه تم التصديق بمعرفة سيادته مع السيد السفير رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية لكي تتوجه النيابة لقصر الرئاسة لاستلام هؤلاء المتهمين... وتبين أن جميعهم قد تعرض للضرب المبرح، ويوجد في كل منهم إصابات تم إثباتها في حينه، بموجب محضر إجراءات وبموجب تقارير طبية، وأفاد كل منهم بأن من تولى ضبطهم هم مجموعة تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وأنهم تعرضوا للضرب والتعذيب للاعتراف بأنهم مأجورون».

وتسجل المذكرة أيضا أن فريق النيابة فوجئ، يوم الخميس 6 ديسمبر أثناء التحقيقات، بإذاعة التلفزيون خطاب الرئيس الذي أعلن أن المتهمين اعترفوا «بتلقيهم أموالا وأن هناك أدلة على ذلك، وهو ما لم يثبت في التحقيقات... لا توجد أيه أدلة من شأنها إصدار قرار حبس للمتهمين.. آراء جميع أعضاء فريق التحقيق قد اتفقت على إخلاء سبيل جميع المتهمين ماعدا من ضبط بحوزته أسلحة نارية وعددهم 4 متهمين»، ولكن النائب العام قابل فريق النيابة، «ووجه إلينا اللوم على قرار إخلاء سبيل المتهمين»، وبلغ اللوم حد «إهانة لشخصي ولفريق التحقيق في القضية، وتهديد غير صريح يسفر عنه رغبة سيادة النائب العام في حبس هؤلاء المتهمين». ثم تراجع النائب العام، يوم 13 ديسمبر، عن قرار نقل خاطر، ولكن أعضاء النيابة العامة في عموم البلاد دخلوا يوم 17 ديسمبر 2012 في اعتصام، داخل دار القضاء العالي، حتى عزل النائب العام الذي عينه

مرسي بالمخالفة للقانون. قال المعتصمون لرئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار محمد ممتاز متولي: «لا نقبل العمل بتعليمات فصيل معين ولحسابه»، في إشارة إلى الإخوان. وقدم النائب العام، مساء اليوم نفسه 17 ديسمبر، استقالته إلى المجلس الأعلى للقضاء، راجيا «نظر عرض طلبي إلى مجلس القضاء الأعلى بجلسة الأحد الموافق 23 ديسمبر 2012 بقبول استقالتي من منصب النائب العام وعودتي للعمل بالقضاء»، ولكنه عدل يوم 20 ديسمبر عن الاستقالة!

اليوم كتب البرادعي في تويتر: «في ضوء ما يحدث الآن أمام الاتحادية أحمل الدكتور مرسي مسؤولية حماية التظاهرات السلمية أينما كانت إذا ما أراد الحفاظ على ما تبقى له من مشروعية».

غدا 6 ديسمبر 2012 سيكتب عبد المنعم أبو الفتوح في تويتر: «دماء المصريين التي تراق الآن أمام قصر الرئاسة مسئولية الرئيس؛ استبدال الأمن بمؤيدي الرئيس انهيار للدولة»، وأتبعها بتغريدة أخرى: «أنعي شباب مصر الذين سقطوا بالأمس أمام قصر الاتحادية.. مكتب إرشاد الإخوان المسلمين ارتكب جريمة تسببت فى إراقة الدماء.. المحاكمة واجبة». وحين أصبحت المحاكمة أمرا واقعا، نسى أبو الفتوح كلامه الحماسي، ورجعت إليه روحه وتربيته الإخوانية؛ ففي يوم 4 نوفمبر 2013، بعد الجلسة الأولى لمحاكمة مرسي بتهمة التحريض على قتل المتظاهرين أمام قصر الاتحادية مع 14 متهما إخوانيا، كتب أبو الفتوح في تويتر: «المصريون الشرفاء ومنهم القضاة يبرؤون من المحاكمة الهزلية لأول رئيس منتخب ويلعنون كل من يشارك فى إهانة إرادة المصريين». لم يكن أبو الفتوح ذكورا.

ولكن الإخوان، شيوخا وشبابا أشادوا بأداء الشرطة. عبد الرحمن عز: «أنا أحب الشرطة المصرية... شكرا لكل ضابط وعسكري مصري». ألا يعكس تكرار «المصرية» و«مصري» وجود مسافة نفسية ما، وانفصالا عن الروح المصرية؟ وسوف يشيد أحمد المغير، رجل خيرت الشاطر، بكفاءة الشرطة في أحداث بورسعيد، يوم 26 يناير 2013، بعد قتل أكثر من 40 مواطنا أحدهم على كرسي متحرك: «الحق أحق أن يتبع وأن يعلن: دور قوات الشرطة والأمن.. مشرف جدا ومحترف جدا... التعامل مع حالات الشغب.. يبدأ بالتحذير وينتهي بالضرب في مقتل».

في ذلك اليوم، 26 يناير 2013، سجلت قول الرئيس إنه أمر الشرطة باستخدام القوة في بورسعيد، وقلت: «سجلوا هذا الاعتراف، وثقوه بالصوت والصورة، سنحتاج إليه في محاكمة مرسي بنفس تهمة مبارك».

مساء الأربعاء 5 ديسمبر 2012:

وقع العدوان الدامي بالقرب من القصر. تابعت ما يجري، ولم أكن أنوي الذهاب. قدرت أن التمسك بالبقاء في ميدان التحرير ضروري، وخشيت خديعة لاستدراج ناس التحرير إلى القصر، لكي يلتف أنصار الإخوان ويحتلوا الميدان. سمعت باستغاثة نوارة نجم عبر قنوات فضائية، حيث توجد نوارة نجم فهناك خطر. قالت إن الاعتداء على المتظاهرين بالخرطوش والرصاص الحي: «مرسي بيولع في البلد. الرجل ده لازم يمشي. محمد مرسي خاين هو وخيرت الشاطر... مرسي مختل عقليا ويجب أن يحاكم بتهمة الخيانة العظمى»، ورأيت صور قتلى ومصابين ومعذبين، وبعض الوجوه مشوهة أو تغطيها الدماء، فلم أستطع مقاومة

البكاء، وخجلت أن يراني أحد. طوال 18 يوما قبل خلع مبارك لم تبكني مشاهد الدم، باستثناء صور للشهداء في برنامج تلفزيوني شاهدته مصادفة صباح الأربعاء 9 فبراير 2011 . كانوا صغارا على القتل، خرجوا مسالمين، في معركة غير متكافئة، لا يملكون فيها إلا حناجرهم، ولكن رجال الشرطة لا يتكلمون، تعودوا أن يسمعوا ويطيعوا وإن تأمر عليهم جاهل، وعاجلوا الأبرياء برصاص حصد أرواحهم. أبكاني توالي الصور، وقد ثقب الرصاص الذقن أو الجبهة أو البطن، والدماء تخفي ملامح الوجوه والثياب. بكيت. كنت وحدي في البيت وأجهشت بالبكاء، وأغلقت التلفزيون، ولعنت الشرطة والبرنامج الذي يريد أن يفسد يومي. عجبت من بكائي، للمرة الأولى، منذ بدأت الثورة، كيف أبكي وما أراه ليس جديدا ولا مدهشا؟ وقد سقط الذين لا أعرف أسماءهم جرحى وصرعى، في «جمعة الغضب» وفي «موقعة الجمل».

موعود بالبكاء في هذين الأربعاءين.. 9 فبراير 2011، و5 ديسمبر 2012. فسرت ذلك بما ذكره جورج ديهاميل (1884-1966) الروائي والناقد والطبيب الفرنسي الذي عمل في مستشفيات ميدانية، طوال الحرب العالمية الأولى، وقد سجل أنه قابل أثناء الحرب طبيبا «في منتهى القسوة، جافي القلب... وكان يلوح أن مناظر البؤس والآلام والجراح لم تعد تؤثر فيه، وكان يحتفظ في أداء واجبه المخيف ببرود أرستقراطي تلونه السخرية في بعض الأحيان. ولكن حدث يوما أن دخلت على هذا الرجل فدهشت إذ وجدته وقد أغرقت الدموع وجهه، وهو يقرأ كتابا عن الحرب. كتابا يقص عليه نفس ما كان يرى كل يوم وكل دقيقة. ولو أنني كنت أجهل قدرة

الألفاظ لاستطعت أن أدركها في تلك الساعة». (جورج ديهاميل: دفاع عن الأدب. ترجمة: محمد مندور).

توجهت إلى قصر الاتحادية ولم أبلغه. حال الغاز المسيل للدموع وإطارات السيارات المحترقة دون الوصول إلى قصر يحرسه أنصار مرسي والشرطة. كانت الاشتباكات غير متكافئة بين ثوار غاضبين والإخوان تدعمهم الشرطة. لدى الثوار يقين بالنصر اليوم أو غدا، ولدى القتلة والعنصريين رصاص حي وقنابل الغاز ويقين بأنهم يدافعون عن الإسلام. وسط التعب وقلة الحيلة والهوان على الناس أيقنت أن الثورة مستمرة، حين سقط أمامي الساعة 12:10 من فجر الخميس 6 ديسمبر، شابان برصاص القتلة، كان ممكنا أن أكون أحدهما أو ثالثهما. غادرت بعد الفجر، وفي الطريق اتصلت بي عزة مغازي وأخبرتني بإصابة الحسيني أبو ضيف بطلق ناري. كنا قد تفرقنا، وأنهكتنا الشرطة وأنصار الإخوان، وطاردونا من شارع الميرغني إلى شارع الخليفة المأمون إلى شوارع جانبية تحطمت سيارات على جانبيها. اقتربت من شاب سلفي في شارع الخليفة المأمون، وكنت قد غسلت يدي لأزيل آثار حجارة لم تكن لتصل إلى الصف الأول من المهاجمين والأنصار، وسألته عما إذا كان يوافق على ما يفعله «أصحابه»؟. مد إلي يده ببعض المياه، وأشار إلى مصفحات الشرطة وحولها أنصار الإخوان، في ساحة شهدت اشتباكات ومناورات، وخلت تقريبا باتحاد الشرطة والميليشيا، وقال: «ربنا يسامحهم، والله يا أخي لا أرفع يدي بحجر على مخلوق، شيلة ثقيلة». كنت محبطا ومرهقا وأعاني عرجا خفيفا من حجر أصاب ساقي، وبالكلمات الصادقة التي قالها الشاب السلفي عدت للبيت مطمئنا إلى وجود عقلاء لا يقتلون ولا

يسوقهم مرشد إلى موت مجاني، ويثقون أن ساحة معركة الإسلام أبعد من جغرافيا القصر الرئاسي.

ولكن الإخوان احتفلوا، صباح الخميس 6 ديسمبر أمام القصر، بفض الاعتصام. «احتفال بالنصر» استعرضوا فيه قوتهم بعرض عسكري، وأناشيد حماسية.

في اليوم التالي 7 ديسمبر، «جمعة الكارت الأحمر»، كان ميدان التحرير والساحة أمام القصر شاهدين على استواء الثورة، ثمرة تنتظر من يمد يده، ولكن الثورة ليس لها قائد، وجبهة الإنقاذ خطابها سياسي لا ثوري، ولو اختير للثورة قائد لانتهى الأمر يوم 7 ديسمبر 2012، بدلا من الانتظار حتى 30 يونيو 2013، ذلك اليوم الطويل الذي طلع فجره قبل ستة أشهر مما تعدون.

جرت في نهر الثورة مياه كثيرة. كنت أوقن أن الثورة تلكأت في منحنى الإخوان، وأنتظر مثل غيري الشرط التاريخي لتدفق المياه في هدير جديد.

ثورة في منحنى

علـى بعد نهـر وضفتيـن من ميـدان التحرير، وسـاعات مـن الصخب والزهـو وترديد هتاف: «ارفع راسـك فوق انت مصـري»، وقف رجل أمام دار الأوبرا وحيدا، غير عابئ بأغان وزغاريد ونفير سيارات، ونقاشات حول رحيـل مبارك. كان يرتـدي جاكيت نصف كم محليا، ربما صنع في المحلة الكبـرى، من ذلك النـوع الذي كان يرتديه عبد الناصر. صعد فوق سـيارته القديمة، ولوح بالعلم بيد، وبالأخرى حمل لافتة كتبها على عجل:

«تذكر يا مصري هذا التاريخ: 11/ 2 / 2011».

كنـا على مقربة من فجر 12 فبرايـر 2012، وفي الميدان هتافات وطنية، تزاحمهـا أخـرى طائفية غيـر بريئة، هتافـات توفر غطاء دينيا لسـرقة الثورة والميدان.

في الاختبار، سقطت الأقنعة عن وجوه قوم يدعون التواضع، وقد أمروا به، فإذا هـم يمارسون الاستعلاء مرتين.. على غير المسلمين بإسلام ورثوه، وعلى المسلمين بانتماء لجماعة أو تنظيم يدعي امتلاك الحقيقة، وكنا على درجة كبيرة من البراءة والسـذاجة، إذ صمتنا على هتافهم باسمنا: «الشعب يريد إخلاء الميدان»، وتلك كانت خطيئة، ولو صمدنا في الميدان أسـبوعا آخر، لحققنا الهدف الأول للثورة، تشـكيل مجلس رئاسي مدني، وتكوين

جمعية تأسيسية لكتابة دستور «الدولة»، ولكن «لو» لا يصح الآن طرحها، فما حدث قد حدث، وأضاع الشعب أكثر من عامين من التطاحن بالدماء، في صراع بين طرف ينظر للمستقبل ويرغب في دولة تسع مواطنيها أيا كانت دياناتهم أو مذاهبهم، وآخرين يرغبون عن هذا المستقبل، ويعانون أمراض الحنين إلى أوهام الماضي.

في عصر مبارك، كنا نصف المادة الثانية من الدستور بالعنصرية، ونصها: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع». كنا نعلم أن السادات أضافها إلى الدستور رشوة للشعب، لكي يتغاضى عن منحه حق الترشح مدى الحياة، ونسخر من حشر اللغة العربية بين دين الدولة وشريعتها، وننتظر اللحظة المواتية لإلغاء هذه المادة العنصرية، ونسخر أيضا من تناقض هذه المادة مع مادة أخرى، في الدستور نفسه، تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني؛ فإذا كان الإسلام دين الدولة فلماذا نمنع الأحزاب الدينية؟

لكن هذا ماضٍ قريب بعيد، كنا فيه نحلم، ولكن الحلم المجاني لا يفيد، نستدعي دستور 1923 ويتكون من 170 مادة، ونص المادة 149 يقول: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية». سياق كتابة هذا النص، وكيف جاء ولو متأخرا في نهاية مواد الدستور، بعد ثورة 1919 التي رفعت شعار: «الدين لله والوطن للجميع»، وفقا لإجابة أستاذ التاريخ عاصم الدسوقي عن سؤالي، أن بريطانيا، دولة الاحتلال آنذاك، لمحت بعدا اجتماعيا في أحداث ثورة 1919، وتأثيرا للنشاط اليساري داخل الطبقة العاملة المصرية، بعد عامين على ثورة أكتوبر البلشفية في

روسيا (1917)، وسربت السلطات البريطانية خطابا في أغسطس 1919 إلى مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعي بتوقيع مسلم هندي، يسأله عن حكم الدين في طريقة البلشفية؟ فأجاب الشيخ: إن البلشفية ضد الشرائع السماوية، وخصوصا الإسلام. رد يساريون مصريون على الشيخ ببيان باسم «اللجنة المستعجلة» عنوانه: «خدعوك يا بخيت»، وهنا نشأ ثأر بين الشيخ والاشتراكيين، وكان الشيخ في لجنة كتابة الدستور، ولم ينس ذلك الثأر، وكان الحزب الشيوعي المصري قد أعلن رسميا عام 1921، فاقترح المفتي تلك المادة، وأحرج بها أعضاء اللجنة، ولعل الاحتلال البريطاني وراء الإيعاز بها، لإيقاع الفرقة بين المسلمين والمسيحيين.

كنا سذجا إذ تركنا إدارة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأخلينا الشوارع والميادين للإخوان والسلفيين، واكتفينا ببيانات نخاطب بها أنفسنا، ويستهلكها منتجوها بكثير من النصر المتخيل، منها بيان صدر يوم 16 فبراير 2011 عنوانه «نحو دولة علمانية» يطالب بضرورة تعديل المادة الثانية من الدستور القائم آنذاك، «بما يتوافق مع متطلبات التحديث والإصلاح التي نادى بها شباب ثورة 25 يناير، عملا بمبدأ الدين لله والوطن للجميع»، حيث إن مبدأ العلمانية في الدولة المدنية «ليس نفيا للدين، أو نفيا لحق المواطن في ممارسة الشعائر، بل هو دعوة صريحة لفصل الدين عن الدولة ومبادئ التشريع فيها، بما يكفل لكل مواطن حقوقه الأساسية المشروعة»، ومنها حق التعبير والاعتقاد.

حث الموقعون أيضا على استلهام دستور 1923، وتقول مادته الثالثة: «المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية

والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين»، وتنص مادته الثانية عشرة على أن «حرية الاعتقاد مطلقة».

أضاع العسكر فرصة ذهبية لبناء دولة القانون، وادعوا أنهم قاموا بحماية الثورة، وكانوا هم المستفيدين منها. أهانوا «الدولة»، وصادروا المستقبل، بحسن نية أو بسوء إدارة، ثم سلموا الجثة المغتصبة لشريك لهم في التواطؤ على الثورة، منذ استفتاء 19 مارس 2011 على تعديل مواد دستورية، بدلا من كتابة دستور مدني، قبل التفكير في إجراء الانتخابات. لكن قراءة التاريخ تدعوني للتفاؤل، وتزيد إيماني بأنها هدية مسمومة، وكما سحق قطار الثورة مبارك ورجاله، فسوف يواصل السير، ويقصى أعداءه عن الطريق المستقيم، حتى لو تلكأ قليلا في منحنى الإخوان.

ليس في هذا الاستعراض يأس، وكم أتفاءل حين أرى لافتة «اليأس خيانة» مرفوعة في ميدان التحرير، ربما يكون في هذا نوع من جلد الذات، وما المانع أن تجلد الذت حين تستحق؟ من كان يتخيل أن ثورة رفعت يوم انطلاقها شعار: «تغيير، حرية، عدالة اجتماعية» تنتهي إلى استجداء هامش حرية ثارت لكي تنسفه، وتنال «الحرية» كاملة؟

لم يعد أحد يشير إلى تعديل المادة الثانية من دستور 1971، وحذف مادة الشريعة، بل يبدأ النقاش باعتبارها هذه المادة من الثوابت التي لا يكتمل إسلام المسلم ولا وطنية المصري المسيحي إلا بالإقرار بها. أقرت المادة الثانية من دستور 1954: «السيادة للأمة..»، وعدلت هذه المادة «الثانية» في دستور 1964 فأصبحت: «السيادة للشعب..»، ولكن بعض السلفيين

أثاروا جدلا واسعا مطالبين بأن يتضمن الدستور العنصري (2012)، مادة «السيادة لله»، ربما خوفا على المصريين أن يعبدوا الشيطان!

تراوح الثورة مكانها منذ أكثر من عامين، في منحنى يستبدل فيه الدم أحيانا بماء آسن، يسمح بإضافة مواد ترشح الدستور الجديد للانضمام إلى قائمة الدساتير الطائفية، دساتير ما قبل الثورة الصناعية؛ إذ تقول المادة الرابعة: «الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية». وتقول المادة 11: «ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام، والمستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية، والحقائق العلمية، والثقافة العربية، والتراث التاريخي والحضاري للشعب؛ وذلك وفقا لما ينظمه القانون». ثم تأتي عصا موسى، المادة 219: «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة».

في المادة الحادية عشرة، كان العباقرة أحرص الناس على أن ترعى الدولة، فيما ترعى، «الحقائق العلمية»، لكي لا يشكك مواطن، في لحظة سكر أو معصية، في قانون الجاذبية الأرضية، فينتفض نيوتن في قبره!

سرد الثورة يدل على عافيتها. كتب كثيرون «في» الثورة، بما يليق بجمالها وروعتها وخفة ظلها، حين كنا نحلم ونتفاءل. الآن نكتب عنها بكثير من التقريرية والجفاف، ونستدعي نصوص مواد دستورية، ونشعر

بقلة حيلتنا، وهواننا على الناس، ثم نفيق ونتذكر أن «اليأس خيانة»، وأن الثورة إلى الآن فقط، في منحنى خطر، مستنقع عكر، فيه أعشاب وألغام دستورية من شأنها أن تدفع الإنسان للكفر بالحياة، وبالدين الذي يحرمه حق هذه الحياة، ويمنعه أن يفكر إلا وفقا لخيال أهل السنة والجماعة، ولو حكموا بكفر من يرى أن الأرض كروية تدور حول محورها، حول شمس «تجري لمستقر لها».

أنظر إلى الأمام في حذر، وأتأمل 25 شهرا من الثورة، تاريخا يشيب لهوله الحالمون، حفل بالحلم والدم والمرارة والجسارة وأخيرا الرغبة في الفرز. أشعر بأن الثورة التي زاد عمرها على عامين صارت عجوزا، يعجز جسدها عن حمل أثقال وضعها أعداؤها وبعض فصائلها؛ فما أقسى أن تفضي ثورة إلى إحباط. ربما كنا متفائلين أكثر من اللازم، وأبرياء أكثر مما تحتمله العاصفة، ولكن أخطاءنا هدية لثورات عربية توشك أن تحقق هدفها الأول، إزاحة الدكتاتور، ثم تبدأ الخطوات الأكثر صعوبة، في بناء دولة المواطنة والقانون، بعيدا عن الرغبة في الإقصاء، ويقين البعض أن الطريق إلى الجنة مفروش بجثث شركاء الوطن. أهل اليقين هؤلاء ينطبق عليهم قول ابن سينا: «بلينا بقوم يظنون أن الله لم يهد سواهم».

لكن الآمال تتجدد بقوة؛ فالثورة فكرة لا تموت، هي في الشارع، عصية على التطويع، قادرة على تصحيح مسارها، وتصويب أخطائها، إيمانا من حملة الراية بأن التاريخ لا يرجع إلى الوراء، والثورات أيضا. (مجلة «دمشق» أبريل / مايو 2013)

بعض الحصاد المر

في يناير 2013 سجل تقرير للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن أول 200 يوم في حكم مرسي شهدت انتهاكات غير مسبوقة، وأرقاما قياسية في ملاحقة الإعلاميين والصحفيين بتهمة «إهانة الرئيس». زاد عدد الانتهاكات عما شهدته مصر طوال أكثر من 115 عاما هي عمر مادة تجرم إهانة الحاكم، عام 1897، وأول ضحاياها الصحفي أحمد حلمي، جد صلاح جاهين، عام 1909، بسبب مقاله «مصر للمصريين»، وسجن عشرة أشهر بعد إدانته بتهمة إهانة الذات الخديوية، وتعطلت صحيفة «القطر المصري». شهدت 200 يوم في حكم مرسي 24 قضية مقابل 14 قضية من هذا النوع طوال 115 عاما.

في يناير أيضا، تحدث مدن القناة مرسي ونظامه، ورفضت حظر التجول.

نزيف الدم العشوائي في بورسعيد، كانت له أصداء متعمدة في القاهرة.

الجمعة 1 فبراير 2013:

قتل محمد حسين «كريستي» الطالب في كلية التجارة بجامعة القاهرة، برصاصتين في القلب والصدر. رصاصة واحدة تكفي لحصد روح فتى

آمن بأن في مصر ثورة، ولكن بذخ الأطعمة وخصوصا البط البلدي على مائدة الرئيس، قابله بذخ وإفراط في استخدام الرصاص الحي أمام قصر الاتحادية حيث قتل «كريستي»، وسحل حمادة صابر بعد تعريته، ونفى محمد إبراهيم وزير الداخلية، في مؤتمر صحفي، مسؤولية الشرطة عن تعرية الرجل أو ضربه، وادعى أن الجنود «اعتقدوا أنه أحد مثيري الشغب، وقاموا باحتجازه داخل المدرعة، عن طريق الخطأ».

خطف محمد الجندي (29 عاما) من ميدان التحرير. عذب وأصيب بنزيف في المخ، وراح في غيبوبة، وتوفي فجر الاثنين 4 فبراير، وشيعت جنازته بعد ساعات في ميدان التحرير، هو وزميله في التيار الشعبي المصري عمرو سعد. سجل تقرير الطب الشرعي أن الجندي توفي في حادث سيارة!

صباح السبت 2 فبراير تفقد رئيس الوزراء هشام قنديل ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية، ثم أعلن في التلفزيون أن من رآهم فئة ضالة، وأنهم «لا يمتون بصلة إلى ثوار مصر الأحرار». تذكرنا تصريحاته الساذجة بكمال الجنزوري رئيس وزراء حكومة إنقاذ المجلس العسكري، حين اتهم الثوار بأنهم بلطجية، لأن في ملامحهم، التي تحمل بقايا فقر وآثاره، كثيرا من تحد وعناد وكبرياء لا تليق بالثوار.

هؤلاء الذين كان يتم اصطيادهم وتعذيبهم واغتصابهم ثم إلقاء جثثهم بعيدا لم يشاركوا في عنف، ولا اقتحموا سجنا، كما فعل غيرهم؛ ففي يوم 10 فبرير 2013 استمعت محكمة مستأنف الإسماعيلية إلى شهادة مأمور سجن وادي النطرون العميد سامح أحمد رفعت، في قضية هروب

المساجين من سجن وادي النطرون ومنهم المتهم محمد مرسي، بعد اقتحام السجون يوم «جمعة الغضب» 28 يناير 2011 وما تلاه. قال إن متهما في قضية مخدرات هرب، ثم صدر له قرار عفو رئاسي من رئيس الجمهورية يوم 4 أكتوبر 2012.

من يدافع عن الثوار والمواطنين في غياب مجلس الشعب الذي يراقب السلطة التنفيذية؟

لدينا مجلس الشورى، ولكنه مستأنس. في ديسمبر 2012 عين الرئيس 90 عضوا في مجلس الشورى، أغلبهم من السلفيين والإخوان، منهم صبحي صالح وصفوت عبد الغني المتهم بالاشتراك في قتل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب. وقعت الجريمة أمام فندق سميراميس صباح الجمعة 12 أكتوبر 1990، وكان أحد أصدقائي شاهدا عليها، وقد أرادوا اغتيال وزير الداخلية عبد الحليم موسى، فمر بهم المحجوب فقتلوه. شاهد صديقي شابا متجهم الوجه، فوق دراجة نارية، وفي يده سلاح. كان صفوت عبد الغني عائدا من مسرح الجريمة باتجاه مجاهل إمبابة، مارا بميدان عبد المنعم رياض، بعد إنجاز مهمة القتل باسم الله، وكبر وحمد الله وأثنى عليه، واطمأن إلى موت المحجوب الغارق في دمائه، وحارسه المقدم عمرو الشربيني تهشم رأسه، ويتصاعد بخار من مخه الذي ينبض ببقايا روح.

جنى قتلة كارهون للحياة ثمار ثورة 25 يناير، وأصبحوا في مواقع السلطة التنفيذية والتشريعية، ورفضوا الاعتذار لأهالي ضحايا جرائم لا تسقط بالتقادم.

مـن مشـاهد العبث، فضلا عن تعيين القتلة نوابا فـي البرلمان، اختلاط الدين بالسياسـة، إلى حد لا يمكن تفسـيره بالمنطق، ففي بداية يناير 2013 صرح الشـيخ القرضاوي بأنـه ناقش مع محمد بديع مرشـد الإخوان كيفية اسـتكمال بناء مؤسسـات الدولة. يفترض أنه بعد تأسـيس حـزب «الحرية والعدالـة» أن تعود الجماعة للعمل الدعوي، وأن يكون «الحرية والعدالة» حزبا سياسـيا بحق. لكن المرشـد الـذي لم يضبط يوما ملتبسـا بالدعوة أو أي نشـاط ديني، هو أو نائبه خيرت الشـاطر، كثيرا ما خاض في السياسـة، لأن منصبـه أكبـر من «رئيس الجمهورية»، ولم يكـن عبثا أن تكون هتافات المتظاهريـن منـذ الإعلان غير الدسـتوري فـي 21 نوفمبر 2012: «يسـقط يسـقط حكـم المرشـد»، وهـي إهانة لمرسـي الـذي لا يعترف به الشـعب رئيسا، ولا يطالبون بإسقاط حكمه، وإنما يتوجه الهتاف إلى صاحب الشأن والسـلطة، المرشد نفسه، أضف إليه هتاف: «لا إخوان ولا مسلمين.. دول عصابة مجرمين»، في تذكير بمقولة «ليسـوا إخوانا وليسـوا مسـلمين» التي أطلقها البنا، عقب اغتيال النقراشي يوم 28 ديسمبر 1948.

وكان القرضاوي يحث الشـعب على قول: «نعم» للدسـتور، بحجة أن إقرار مشـروع الدستور الإخواني سيجذب كثيرا من الأموال، ولوح بإغراء قـدره 20 مليار دولار سـوف تهبـط على مصر، إذا أقر الشـعب الدسـتور: «هنـاك أموال كثيرة منها في قطر 20 مليار، مسـتعدة تدخل تعمل في مصر، 20 مليـون عاطل... كلمـا نتأخر كلما بقيت هؤلاء زادوا في عطلهم وزادوا في بطالتهم».

http://www.youtube.com/watch?v=G1p-89dbOcQ

حين يستخدم الدين ورقة سياسية، يخسر الدين وما يمثله من قيم، ويصير رجاله أذلة وأسرى نفسيين لدى ولي النعم. وجه هذا السؤال للقرضاوي: «عادة ما يذكر موضوع قاعدة السيلية التي هي مركز القيادة الأمريكية في قطر التي أنت موجود فيها، ما هو تعليقك على وجود هذه القاعدة؟». كان السائل ذكيا فلم يسأل القرضاوي عما إذا كانت القاعدة موجودة أم لا؟ وإنما عن تعليقه «على وجود هذه القاعدة». أجاب الشيخ بيقين العالم: «أنا أنكر وجود القاعدة في قطر».

ليس للرجل منصب سياسي رسمي أو غير رسمي في قطر التي منحته جنسيتها، وتخلو مهامه المرتبطة بزيه الأزهري من صلاحيات تخول له حق نفي أو إثبات وجود قاعدة عسكرية في قطر أو في غيرها. هذا شأن يخص سلطات الحكم في الإمارة، ولكنه يمنح نفسه هذا الحق، ولعله أجبر على ذلك، ولم يكن عبثا أن يطلق عليه لقب «مفتي الناتو»، وقد سئل عن جواز الاستعانة بأجانب في الثورات، فأجاب بنعم: «في مصر استعان المسلمون بالأقباط في الثورة»، وهذا تزوير فاضح لثورة وطنية لم يرفع فيها شعار ديني، فإذا لم تكن هذه هي العنصرية فماذا تكون؟

في وقت لاحق، بعد خلع مرسي، سيطلق القرضاوي دعوة لم يجرؤ على إطلاق مثلها لتحرير فلسطين أو إنقاذ غزة، سيدعو مسلمي العالم «في كل مكان من إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا والسنغال وباكستان وبنجلادش والهند والصومال والعراق وإيران وليبيا وتونس وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن وفي كل بلاد الدنيا» ليكونوا شهداء في مصر. وسوف يدعو وجدي غنيم إلى السيطرة على مواقع الجيش «وسرقة ما فيها من سلاح

على وجه السرعة وبدء تشكيل جيش مصري حر يسترد الوطن المسلوب بقوة السلاح من عملاء اليهود»، وهي إشارة صريحة إلى جيش مصر!

القرضاوي الذي يرى مصر ساحة لحرب بين فسطاطين، لا يختلف كثيرا عن سلفيين لا يسعفهم ذكاؤهم على إخفاء ما يتصورونه عن غير السلفيين؛ فبعد إطلاق دعوات للمصالحة الوطنية، تبنى إحداها حزب النور السلفي الذي واجه انتقادات بعض السلفيين، ولكنه برر مد يد الوساطة، إلى العلمانيين الذين شبههم بكفار قريش حين حاورهم الرسول، مدافعا عن تلك الوساطة بخطاب يزيد على 14 قرنا: «حوارنا مع جبهة الإنقاذ يشبه حوار الرسول مع قريش في صلح الحديبية». وحين عصر حزب النور الليمون على مبادرته، أعلن الإخوان: «لا حوار مع المجرمين». («الحرية والعدالة»، 26 مارس 2013)، ووصفوا جبهة الإنقاذ بجبهة الخراب.

لا يتمتع الفاشيون بالخيال. هم أول الوجود وآخر مراحل التطور. لم يعوا أن تلك الديمقراطية نداولها بين الناس، فعمدوا منذ اليوم الأول للبرلمان إلى تجريم حق التظاهر، وزحفوا شيئا فشيئا لمحو مكتسبات ثورة 25 يناير. ليس لهم عهد، يعد الإخواني ولا يفي، استخدموا القوة المفرطة لقمع المتظاهرين، حتى إن مرسي قال: «ايه يعني لما يموت شوية عشان الباقي يعيش؟».

هل قرأ مرسي والإخوان جمال حمدان؟ لا أظنهم أيضا فهموا عبد الوهاب المسيري، ولو طاف بعضهم حول حدائقه. حمدان يرى الأحزاب الدينية عصابات طائفية، هي «مافيا الإسلام»، ويقول: «الجماعات الإسلامية هي شيوعية الإسلام ولكن بلا شيوعية وبلا إسلام. ولكن سفه

طبقي باسم الإسلام»، ويشترط لتقدم مصر والعرب والعالم الإسلامي «شنق آخر الجماعات الإسلامية بأمعاء آخر إسرائيلي في فلسطين»، ويسجل أن «العلمانية نصف الدين!»، ويتساءل: «هل الإسلامية دين داخل الدين؟ أم ببساطة ويا للهول دين فوق الدين؟ أسوأ دعاية للإسلام هي الإسلام السياسي بالمعنى الأصولي»، ويقول: «العلمانية ليست نقيض الدين... بدون لف: الإسلام هو العلمانية! لا إسلام بلا علمانية! وإن كانت هناك علمانية بلا إسلام». (عبد الحميد صالح حمدان: العلامة الدكتور جمال حمدان ولمحات من مذكراته الخاصة).

في تلك العتمة، حيث يحار العاقل ويفقد بقية يقين لا يبلغه، ويتعالى الجاهل وهو يظن سراب دولته ماء، كنا نراهن على الأمل، وأن الماضي يضيق بالمستقبل الذي لابد أن يهتدي إلى النور أو يصنعه، وكنا نستعجل زلزال «جمعة غضب» جديدة.

استعادة «جمعة الغضب» لا إعادتها.

استعادة روح «جمعة الغضب»، منقوصا منها القتل والحرائق وسرقة قطع أثرية من المتحف المصري واقتحام مراكز الشرطة والسجون.

استعادة «جمعة الغضب» احتاجت إلى نضج الشرط التاريخي للثورة، في موجة جديدة أسهم فيها الإخوان ومندوبهم في القصر الرئاسي بنصيب كبير، من أخطاء وخطايا سهلت الوصول إلى 30 يونيو 2013.

الثقافة في الساحة

كيف تستعاد «جمعة الغضب» من دون إعادة الفيلم بدمائه وحرائقه، وغبار هدم أسوار سجون لتهريب مجرمين جنائيين، ومعتقلين سياسيين.. أبرياء وخونة؟

ظل الرهان قائما على استرداد «الدولة»، بعد أن ذهبت «الثورة» وجاءت الفكرة، وتبين أننا قبضنا أيدينا على أوهام، ثم مرت ذكرى عامين من الثورة، يوم 25 يناير 2013، والأمل يبتعد، ولا شيء محددا يمكن أن يضع نهاية لتلك «الاستعادة»، ويرسم حدا فاصلا بين بداية «الدولة»، ونهاية التنظيم السري، ذلك التنظيم الذي حمله الشعب إلى الحكم، في ظرف تاريخي نادر، فأبى أن يحمل الأمانة، واحتفظ بمخبئه وأجهزته الاستخباراتية، ولم يبرح عقده التاريخية، وأضمر العداوة والبغضاء لمعنى «الدولة»، وخان «الثورة» التي ظل يحتمي بظلالها.

وقعت الواقعة، تمت الاستعادة في «جمعة غضب» جديدة، وافقت يوم الأحد 30 يونيو 2013.. أفاق الإخوان وأنصارهم بعد أيام، وشككوا في الحشود المليونية، واتهموا الشعب بالخيانة والانقلاب؛ في ذلك الوقت كان السياسي التونسي محمد البراهمي، الذي اغتيل يوم 25 يوليو 2013، يلقي قصيدة حب في الشعب المصري الذي استرد روحه وثورته

ودولته. قال البراهمي لأعضاء لجنة مشروع الدستور التونسي: «أستغرب كل الاستغراب من محاولة الاستئثار بالأغلبية العددية التي منحها الشعب في لحظة تاريخية محددة، وتعلمون جميعا أن الانتخابات هي إجراء ديمقراطي لا محالة، ولكنها صورة فوتوغرافية محددة في الزمان والمكان، من يحاول أن يؤبد هذه الصورة فهو لا يفهم التاريخ؛ الأغلبية التي منحكم الشعب إياها.. هي محدودة في الزمان والمكان، فإن أردتم الاستناد عليها لكي تمرروا ما تريدون في هذا الدستور وتمرروا آراءكم، وفق منهج ومنطق استبدادي، فهذا لا يمكن أن يمر بأي شكل من الأشكال، والثورة لاتزال مسارا مستمرا، ولعل ما يحدث في مصر الآن خير مثال لمن لا يريد أن يعي التاريخ، وبهذه المناسبة أحيي شعب مصر العظيم، أحيي شعب جمال عبد الناصر وشعب سعد زغلول وشعب أحمد عرابي الذي أعاد الأمور إلى نصابها بعد أن كادت تسرق منه ثورته المجيدة، تحية إلى شعب مصر العظيم الذي نسج لوحة رائعة في الثورة، لوحة رائعة في صفحات تاريخ الثورة... شعب تونس سيستلهم العبرة من شعب مصر (بعد 30 يونيو 2013)، كما استلهم شعب مصر العبرة من شعب تونس (في 25 يناير 2011)...».

http://www.youtube.com/watch?v=KySE3SaY9_8

قبل تصريح البراهمي بأيام، قالت اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان، يوم السبت 29 يونيو 2013: «نجح الإخوان خلال عام في تدمير سمعة مصر، والقضاء على قوتها الناعمة التي جلبتها ثورة يناير، وهي الآن تعاني من عزلة مطلقة، ما الفشل إن لم يكن هذا؟... فشل

إخـوان مصر الذريع، تمثل في أنهم يواجهـون الجميع، عوضا عن التوافق مع الجميع كما كان يفترض، فأضاعوا مصالح مصر وقوتها، وهي الآن في عزلة تامة كعزلتهم».

وكتبـت في اليوم التالي، 30 يونيـو 2013: «لو كانت حركة الإخوان في مصـر حركة ديمقراطية لأطاحت بمكتب الإرشـاد ومعهم الرئيس مرسـي لفشلهم الذريع في إقامة تحالفات... الشرعية الثورية في التحرير هي أقوى وأعظم من أي شرعية».

بعد ذلك، أفاقت توكل كرمان، وهي نفسها اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسـلام، واتهمـت الملايين بأنهم انقلابيـون، ووصفت 30 يونيو بأنه «انقلاب عسكري فاشي على ثورة 25 يناير... 30 يونيو كانت مجرد مؤامرة خطـط لهـا قادة الانقـلاب العسـكري بعلم وإرادة سـابقة، وشـاركت فيها الجمـوع بدون علم.. والآن فإن من حق تلك الجموع أن تثور مرتين.. مرة ضد الانقلاب العسـكري الفاشـي الذي صادر مكتسبات ثورتهم العظيمة، ومرة بسـبب الاستغفال الكبير الذي تعرضوا له حين تحولت جموعهم في 30 يونيو إلى مجرد توفير غطاء شعبي للانقلاب على ثورتهم المجيدة».

البراهمـي الذي لم ينل إلا احترام كل حـر في بلاده وخارجها، وتوكل كرمـان الحاصلـة على جائزة نوبل للسـلام، بينهما مسـافة وعـي وبصيرة؛ فاليمنيـة الحاصلة على جائزة نوبل للسـلام توكل كرمـان تنتصر للماضي، وتنسـف مقولاتهـا السـابقة عـن 30 يونيو نفسـه، وتتنكر لخيـارات ظنناها مبدئيـة لا مرحلية. أمـا البراهمي فينطلق من الانتصار للمسـتقبل، والحرية غير القابلة للتطويع، والإيمان بالثورة المستعصية على السرقة.

في الجلسة نفسها خاطب البراهمي أعضاء لجنة مشروع الدستور، مستشهدا بتفرقة الفيلسوف الفرنسي بوردو بين الديمقراطية المحكومة والديمقراطية الحاكمة، فالأولى يستند فيها الحكام إلى أشكال دستورية ولكنها لا تعبر عن إرادة الشعب، والثانية تستند إلى إرادة الشعب.

الثورة إنجاز ثقافي بالمعنى الشامل والأعمق للثقافة. ويضمر الإخوان وأي تيار رجعي عداء للثقافة منتجة الأفكار وباعثة القلق في صراعها مع اليقين والمستقر.

يوم 23 فبراير 2013 وقع أكثر من 100 مثقف مصري بيانا مفتوحا، «بيان المئة»، وقد كتبه علاء عبد الهادي، بعنوان «الدعوة إلى سحب الثقة من د. مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة».

يوم 2 مارس 2013، بعد توحش الشرطة في القتل، كتبت بيانا عنوانه: «نسحب الثقة من الرئيس ونطالب بمحاكمته». راعيت أن يكون موجزا ومحددا، ويصف مرسي بالرئيس السابق، ويقول نصه:

«نعلن نحن الموقعين على هذا البيان سحب الثقة من الرئيس السابق محمد مرسي، بعد ارتكابه جرائم ضد الإنسانية، بدأت في ذكرى محمد محمود في نوفمبر 2012، وتصاعدت في بورسعيد في نهاية يناير الماضي (واعترف في التلفزيون بأنه أمر الشرطة باستخدام القوة)، وتستمر الجريمة في المنصورة بدهس المواطنين بالمدرعات، والقتل والمطاردات بمشاركة الشرطة والبلطجية.

وبهذا الإجراء تصحح الثورة بعض أخطائها، وتعود بعد تعثر إلى النقطة الأولى من مسارها، إلى 11 فبراير 2011، وما يترتب على ذلك من

تشكيل مجلس رئاسي مدني يشرف على وضع الدستور ولا يحق لأعضائه (وبينهم عسكري) الترشح للرئاسة بعد وضع الدستور.

وندعو الحقوقيين لتصعيد قضية محاكمة مرسي أولا، حتى لو وصل الأمر لمحكمة الجنايات الدولية، ونحن إذ نطالب بذلك فإننا نهدف إلى تجنيب البلاد حربا أهلية، وإعفاء الرئيس السابق من مصير القذافي».

يوم 28 أبريل 2013 صدر بيان «ضد الأخونة»، يحذر من «محاولات الأخونة القائمة على قدم وساق في مختلف مواقع الدولة، وهي تتعارض مع أهداف ثورة 25 يناير التي قامت من أجل العدل والحرية والكرامة».

في سعيهم لأخونة البلاد تجنب الإخوان قضية الثقافة، كانوا أذكياء فلم يقتربوا من لعبة لا يعرفون قواعدها، ولا تتيح لهم مواهبهم المحدودة أن يصمدوا في المنافسة. لم يخرج التنظيم مثقفا يشار إلى إبداعه، في الآداب أو الفنون، فكرة الإبداع نفسها «بدعة، وكل بدعة ضلالة». في الجامعة سألت أنور الجندي عن «الأدب الإسلامي»، واستفاض في الإجابة، واستشهد بنجيب الكيلاني، بعد أن سفه ما يكتبه محفوظ وعبد القدوس والسحار نفسه (راجع مقدمة الكتاب). وبعد سيد قطب لا يوجد اجتهاد فكري إخواني ولو في تكفير المسلمين، واتهامهم بالجاهلية، يوجد في هذا الشأن «اتباع» يلوك أفكار قطب ويجترها، أما «الإبداع» ففي فنون القتل التي ذهبت إليها جماعات إرهابية خرجت من عباءة الإخوان.

ولكن الإخوان أقبلوا على خطوة «ثقافية» أوسع من خيالهم.

بالتزامن مع اختيارهم علاء عبد العزيز وزيرا للثقافة، أعلنوا مفهومهم للثقافة. نشرت أسبوعية «أخبار الأدب» يوم 12 مايو 2013 صورة متحدية،

على الغلاف، لنائب المرشد العام للإخوان خيرت الشاطر، وهو ليس مهتما بالثقافة ولا يمثل رسميا أي حزب سياسي، ولكنه تاجر، من رجال المال لا الأعمال. إلا أن الصحيفة كتبت مع الصورة هذا العنوان:

«تناغما مع الدور الثقافي لرجال الأعمال

خيرت الشاطر.. هل يحقق استعادة روح مصر الثقافية ببرنامج الجماعة؟».

وفي العدد نفسه تفاصيل البرنامج «الثقافي» للجماعة. في تصور الإخوان لما يسمونه النهضة الثقافية أن «الثقافة هي المرآة التي تعكس هوية المجتمع وقيمه وإرثه الحضاري، وعند إمعان النظر في خصائص الثقافة المصرية نجد أنها تتشكل في الهوية الإسلامية والثقافة الإسلامية المعبرة عن إرث هائل من الفنون والآداب». وفي البرنامج سبعة «ضوابط لإدارة الحياة الثقافية»، ومنها..

«التأكيد على عدم الفصل بين الجانب القيمي والأخلاقي وبين الفعل الإبداعي بأنواعه المختلفة... حرية إبداع مضبوطة بأخلاقيات المجتمع وقيمه وآدابه.

الاعتماد في العمل الثقافي والإعلامي العام على غرس وتعميق ثقافة المناعة الشخصية والرقابة الذاتية للمواطن...

تشجيع صناعة السينما على المستويين المعنوي والمادي من خلال دعم وتوجيه عملية الإنتاج، وإقرار مجموعة من الإجراءات لدعم عملية الإنتاج... دعم صناعة الفيلم الديني والوطني والوثائقي والتاريخي الذي

يتناول هموم وتاريخ مصر وقضاياها... الارتقاء بمستوى المسلسل التلفزيوني والفيلم السينمائي والتلفزيوني المصري؛ ليمارس دوره في نشر القيم الرفيعة، والامتناع عن الأعمال الهابطة والمثيرة للغرائز والدافعة لارتكاب الجرائم، وتحسين الذوق العام.

يتخذ المشروع من فنون الموسيقى والغناء أدوات تعبير وشحذ الهمم... وهما من الفنون التي لحقها إسفاف وهبوط... من هنا كان احتياج الوطن للكلمة الجميلة المعبرة، وللعمل الفني المحفز، الذي يبني ولا يهدم، يعبر ولا يدمر.. وفي سبيل ذلك يجب العمل على توجيه الأغنية المصرية إلى أفق أكثر أخلاقية وإبداعا واتساقا قيم المجتمع وهويته، ودعم شركات الإنتاج التي تلتزم بهذا التوجيه... إضافة إلى دعم الأغنية الوطنية والدينية...».

7 مايو 2013:

لم ننشغل بتعيين يحيى حامد عبد السميع حامد وزيرا للاستثمار.

تخرج يحيى حامد عبد السميع حامد في كلية الألسن عام 1999، وعمل مدير وحدة البيع المباشر بشركة اتصالات مصرية حتى عام 2012، وهو عضو لجنة العلاقات الخارجية لحزب الحرية والعدالة. وعقب فوز مرسي ظهر يحيى حامد عبد السميع حامد (35 عاما)، في مقطع فيديو، يرقص مع إخوان آخرين أصبحوا وزراء.

لم ننشغل بتعيين يحيى حامد عبد السميع حامد وزيرا للاستثمار، وشغلنا علاء عبد العزيز وزير الثقافة الجديد. تعديل وزاري محدود وضع رجلا مجهولا في صدارة المشهد العام، والرجل صدق نفسه، وتحدث

باسم الثورة، وأعلن عن توجهات حماسية، وأنهى ندب عدد من قيادات الوزارة واستبدل بهم آخرين. لم نجد في سيرته شيئا، باستثناء مقال في صحيفة «الحرية والعدالة» صوت الإخوان.

يوم 23 مايو 2013، أعلن في نقابة الصحفيين عن تأسيس «جبهة الدفاع عن الثقافة المصرية» بحضور مثقفين وفنانين. قال بهاء طاهر: «لأول مرة منذ عشرات السنين، يتفق المثقفون والفنانون على هدف واحد هو الدفاع عن الثقافة الوطنية المهددة».

كانت الطرق تؤدي إلى 5 يونيو.

5 يونيو 2013

في الواحدة من ظهر الخميس 30 مايو، خذلنا كثيرون، غابوا عن وقفة احتجاجية متفق عليها. كنا يتامى أمام مقر وزارة الثقافة، يكاد الموظفون يفترسوننا، ولم تتوقف اتهاماتهم لنا، ونحن على الرصيف المقابل، بالفساد. نحن الذين لم ندخل هذه الفيلا، ولا علاقة لنا بهذا المكان، ولا ندري أن فيه منافع للناس، ولا يعنينا ذلك. أطل محمد العدل من أول شارع شجرة الدر ثم اختفى، فقلت لعز الدين نجيب في حضور أحمد شيحا: «إما وقفات حاشدة وإما الكف عن مناكفات لا تجدي». وكان محمد هاشم حائرا، وسألني: «وبعدين؟» قلت له: «اسأل أصحابك، خذلونا، ولم يأتوا لأن الوقفة من دون كاميرات»، وبدأ شباب فرقة للفنون الشعبية من السويس العزف والغناء والرقص، وملأوا الشارع صخبا جميلا، وأمسى الشارع لنا، إذ انصرف الموظفون الشتامون في الثانية ظهرا، موعد انتهاء العمل، وتجاوب الحضور الذي ازداد عددا وثقة مع هتافات كريم مغاوري.

في الأيام التالية تم تعميم دعوة لاجتماع 12 ظهر الأربعاء 5 يونيو في المجلس الأعلى للثقافة، لبحث الترتيبات الخاصة بكذا وكذا، وللمرة الأولى يذكر جدول أعمال عنوانه: «خطة عمل عاجلة لإنقاذ الثقافة المصرية». الموعد مبكر على أمثالي ممن يصحون في وقت متأخر،

ولا يصلحون لتدبير مؤامرات ولا قيادة انقلابات تحتاج إلى يقظة في الفجر، ولكن السيناريست سيد فؤاد كلمني في الواحدة من فجر 5 يونيو، حثني على ضرورة الحضور، لأهمية جدول الأعمال، ثم اتصل بي وأنا في الشارع، وقبل أن أسمعه قلت: «خلاص، أنا في الطريق، بيني وبين المجلس دقائق». فقال: «صباح الخير، تعال الوزارة». سألته بانفعال: «حصل؟».

تجاوزت البوابة فوجدت أمامي بهاء طاهر بشوشا. كان الموجودون في المكتب أقل من 25 شخصا، تبينت عددهم في اليوم التالي حين راجعت التوقيعات على البيان الأول. أعطاني محمد عبلة بيانا وطلب رأيي، ولم أعلق، فقال إن الكتابة ليست مهنته، وقلت إنني أحب سخرية محيي الدين اللباد اللاذعة في إيجاز أسلوبه، مثل رسومه وتصميماته، وقال: «طيب.. اكتب أنت البيان». أعطاني الورقة والقلم، وحاولت الإيجاز قدر المستطاع، متجاوزا الانفعال الشخصي، وضغط الوقت وهتافات وشتائم تهبط علينا من الأبواب والنوافذ، تصبها حناجر عفية، ومكبر صوت محمول فوق منصة أقيمت على عجل. وكتبت:

«يعلن المثقفون والأدباء والفنانون المعتصمون بمكتب وزير الثقافة رفضهم للوزير الذي فرضته الفاشية الدينية الحاكمة، والذي بدأ فعلا في خطة تجريف الثقافة الوطنية، ويؤكدون أنهم لن يقبلوا بوجود وزير لا يلبي طموح المثقفين وتطلعاتهم للرقي بالثقافة اللائقة بالثورة العظيمة التي بدأت موجتها الأولى يوم 25 يناير 2011، حتى تحقق أهدافها وفي مقدمتها بناء الدولة الوطنية.

ويعلن المعتصمون استمرارهم في الاعتصام حتى يتولى زمام أمر الثقافة من يتعهد ويؤمن بالحفاظ على قيم التنوع والمواطنة والثراء الذي كان سمة للثقافة المصرية على مر العصور.

الساعة 11 صباح الأربعاء 5 يونيو 2013».

تشاورنا بسرعة في الصيغة التي وجدت استحسانا، ولكن جلال الشرقاوي توقف أمام عبارة في النسخة الأولى للبيان «وقد أعلن البدء في تجريف الثقافة الوطنية»، قائلا: «أعلن ايه؟ هو بدأ فعلا، لازم تغيرها»، فاستبدلت بها الصيغة التي وردت في البيان. وقعت اسم بهاء طاهر، وتلاه حسب ترتيب الجلوس توقيع الحضور: أحمد شيحا، خالد يوسف، سيد حجاب، سعد القرش، سيد فؤاد، محمد عبلة، محمد العدل، أحمد نوار، محمد عبد الخالق، جلال الشرقاوي، محمد هاشم، محمود قابيل، حامد محمد سعيد، سهير المرشدي، منال محيي الدين، صنع الله إبراهيم، حنان مطاوع، سامح الصريطي، هالة خليل، مها عفت، عصام السيد، ناصر عبد المنعم، أحمد ماهر، محمد فاضل (وقع أيضا اسم فردوس عبد الحميد قبل وصولها). طلبت إلى الصريطي أن يكتب اسمه، بدلا من الفورمة، وتناقشنا في بعض الأمور، وكان أسامة عفيفي، ويوسف القعيد قد وصلا، ثم حضر خالد صالح، وأحمد عبد العزيز ورشا عبد المنعم وفتحية العسال وسكينة فؤاد وخليل مرسي وهاني مهنى، وبدأ المؤتمر الخاص بإعلان بدء الاعتصام، وقرأت سهير المرشدي البيان في أقل من دقيقة.

وبسرعة ناقشنا أمرين، لكي نخرج إلى الذين حضروا ولم يتمكنوا من الدخول، وبدأت عشرات التوقيعات تجمع في ورقة أخرى خارج

البوابة. الأول: هل ينبغي أن نرشح ثلاثة أسماء ليتم اختيار أحدهم وزيرا؟ تباينت الاختيارات، وبعضها كان مضحكا، ورأينا إغلاق هذا الأمر لأن الوزير الذي سنختاره لا بد أن يقسم اليمين أمام رئيس لا نعترف بشرعيته. الأمر الثاني: هل وجود الذين أنهى الوزير علاء عبد العزيز ندبهم يضعف الاعتصام؟ اتفقنا على أن وجودهم سيجعل الأمر كأنه شخصي، ويقلل من الثقل الرمزي للاعتصام، ثم دخلت إيناس عبد الدايم، سلمت وتفهمت الأمر بذكاء وخرجت، وكان أحمد مجاهد في الشارع لوقت متأخر، ثم دخل، وواظب على الحضور، وحضر آخرون، بعضهم من وجوه النظام القديم، نظام مبارك شخصيا، وبعضهم كان معاديا للثورة طوال 18 يوما حتى خلع مبارك، ومنهم لميس الحديدي، ولم أكن حاضرا في ذلك اليوم، ولكني ناقشت كثيرين، وأبديت استنكاري، فقالوا: «وايه يعني»؟ كتبت في صفحتي على الفيسبوك أنني حزين، وفي فمي ماء، ولا أستطيع الكلام، وأن المعارك النبيلة لا بد أن تخاض بوسائل من النوع نفسه، فجاءتني النصائح، وكأنها تطبق مقولة «الثورة النصيحة»: «بعدين، مش وقته خالص». (في ما بعد ستخترع أساطير، منها ما كتبه عن الاعتصام، في اليوم التالي، صحفي كان وثيق الصلة بفاروق حسني، وعمل زمنا في ظلال رجاله، إذ ذكر اسم شخص ولاه فاروق حسني منصبا، ولم يكن هذا الرجل موجودا. وفي مساء اليوم التالي لخلع مرسي ستقول لي سيدة بفخر إنها من الذين «اقتحموا الوزارة»، ولم أرها في اليوم الأول، وربما الثاني، وابتسمت وهي ظنت أنني أستحسن الكلام، وكنت في مقام يجمع متناقضين.. البيرة والجاتوه).

خرجنا وهتفنا: «تحيا مصر»، والحشود في الشارع تزداد عددا، وهتافات الداخل والشارع تتجاوب، وتعلو على افتعالات الشتامين. لولا احتشاد الشباب أمام البوابة، وتشكيلهم درعا صوتية، ما نجح الاعتصام وهو يدخل لحظات اختباره الأولى. وعبر البوابة سلمت البيان إلى محمد نديم، وتعب الرجل في البحث عن ماكينة تصوير، فالوزارة بها ماكينة لا تعمل بكفاءة، وليس بها شاحن للتليفون، وهذه وحدها كارثة تجعل من إسقاط الوزير أمرا مشروعا، ولم أكن أستطيع الرد على كثيرين منهم عز الدين نجيب الذي لم يتمكن من الدخول، والوزير المضطرب أصدر بالتليفون أمرا بإنهاء ندب ثلاثة مديرين، بحجة أنهم سهلوا على المثقفين «الاقتحام»، واتهمهم بالتواطؤ، فانضموا إلينا مع موظفي الوزارة، وكانوا سببا في أن يصبح الاعتصام دافئا ومرحبا به من أهل البيت، أن يكون الاعتصام اعتصاما بالفعل، نحن ضيوف وهم أصحاب المكان في مكاتبهم، وخلف البوابات حرس نأمن على أنفسنا في وجودهم. شق البيان طريقه إلى الفضاء الافتراضي قبل وصول بقية النسخ إلينا، وفي اليوم التالي وجدته في صفحات التواصل الاجتماعي، قبل أن تضاف إليه توقيعات أخرى شغلت الصفحة بالكامل، وهو البيان الوحيد الذي ظل مكتوبا بخط اليد، فلم يكن لدينا وقت ولا رفاهية كتابته على الكمبيوتر، رغم كرم الموظفين وخصوصا الذين فصلهم الوزير، وأحدهم أعارني شاحن هاتفه، وتم ترتيب شؤون الاعتصام، بتعيين مسؤولين عن النظام، ومجدي أحمد علي متحدثا رسميا، وتأخرت وردية الشتامين ولم تنته إلا في الثالثة، وتعهد نحو 30 شخصا بالمبيت في اليوم الأول، على ألا ينصرف أحد إلا بعد حضور شخص آخر بدلا منه في العاشرة من صباح الخميس، ووعدني حمدي عبد الرحيم حين

اقترحت عليه الحضور، لأن أمس (الأربعاء) كان يوما طويلا، وأنا لن أنام، وخصوصا في مكان أدخله للمرة الأولى، وكراسي المكتب غير مريحة، لم تصمم من أجل اعتصام أو مبيت، واستمر النقاش في حضور كثيرين: أحمد طه النقر، منى برنس، صبحي موسى، إبراهيم الجهيني. وفي الليل اكتشفنا نقص السكر، وذهبت مع محمد نديم لشرائه، وأتينا أيضا بأدوات الرسم، وأنجز في وقت قياسي لوحته «راقصة الباليه»، التي أصبحت أيقونة طوال فترة الاعتصام، وإن أبدى هاني حسن ملاحظات لا ينتبه إليها إلا راقص محترف في انسياب الجسد وإيقاع الحركة، وهاني هو الراقص الأول في فرقة أوبرا القاهرة، بطل عرض زوربا الذي أقيم في الشارع للمرة الأولى في مصر وربما في العالم.

مضت الليلة الأولى بهدوء، منذ كم سنة لم أشهد الشروق، وكنا نطل على النيل والشجر والشمس تستأذن، وسألني أحمد طه النقر: «فيه أجمل من كده؟».

في اليوم الثاني، بدأت اجتماعات مستمرة، حرائق من كلام يعاد إنتاجه بألسنة آخرين، يحضرون للمرة الأولى، وفي الاجتماع الثاني يطرح ما نوقش في اليوم السابق. وفي الأيام التالية تغيرت الوجوه في الداخل، وصار الخارج/ الشارع أجمل في المساء. وسط الأهالي، وبعيدا عن صخب وأضواء كاميرات تصاحب استعراض من يريد أن يسجل اسمه وصورته في سجل الاعتصام، كان الشارع اختبارا لمن يفضلون الظل، ويستأنسون بزحام لا يعرفون فيه أحدا، ولا يعرفهم أحد، ولا يتباهون بأنهم «اقتحموا». (مجلة «الثقافة الجديدة» / أغسطس 2013، و«العرب» 24 أغسطس 2013 بعنوان: «ثورة المثقفين الشجعان.. لإسقاط وزير الإخوان»).

أكثر من ميزة لعلاء عبد العزيز

لا أعرف علاء عبد العزيز. لم أقرأ له إلا مقاله الوحيد في موقع (الحرية والعدالة) الخاص بطائفة الإخوان، مقال مغمور لرجل مغمور.

مساء اليوم الذي عين فيه عبد العزيز وزيرا، وأصبح جنديا على سبيل الخطأ في المعركة الخطأ، حظي المقال بشهرة لافتة، فللمرة الأولى لم نسأل عن كفاءة الوزير الجديد، وإنما: من يكون هذا الرجل المجهول؟

في مساء اليوم الأول لاعتصام مجموعة من الأدباء والفنانين، 5 يونيو 2013، كنا نبيت في مكتبه، وسمعته للمرة الأولى في برنامج تلفزيوني. كان عصبيا متشنجا، وما هكذا يكون الوزير ولا المثقف، ولا السياسي حين يتحدث عن مثقفين وفنانين لا يملكون إلا مواهبهم. أشفقت عليه، وتمنيت له الشفاء، وكان التمني من وراء قلبي، لثقتي في استحالته، استحالة الشفاء لا الوزير؛ فمن تجاوز الخمسين، وهو مغمور غير متحقق، يصعب عليه التصالح مع المتحققين أو مع حياة يرى أنها ظلمته.

أعترف بذكاء الإخوان في تجنيد عبد العزيز، أقرب المنتمين للفنون والثقافة شبها بهم، في التشوه النفسي، والرغبة في الانتقام من الأسوياء عشاق الحياة. ولا أتخيل أن يختار المشوهون نفسيا من يتمتع بالخيال، ويجيد النقاش، ويتسع صدره لمخالفيه في الرأي والاجتهاد، فلا اجتهاد

حيث يوجد مرشد لقطيع، أما الأحرار فيحبون الأحرار، ويفخرون بالاستعانة بهم، ولا يشعرون بالغيرة منهم، ولا النقمة عليهم، لأنهم أحرار.

لا أتصور أن يتراجع عبد العزيز عن أي قرار أحمق، لأنه ليس قراره، هو مجرد آلة، جندي في التوقيت الخطأ، مملوك لا يقدر على شيء، وتبين لمولاه أنه أينما يوجهه لا يأت بخير، الرجل مسكين مغلوب على أمره، ينفذ أجندة التنظيم السري. ثم إنه لا يعرف المثقفين لكي يعزل هذا أو يولي ذاك. هذه معركته الأخيرة، وبعدها لا مكان له بين المثقفين ولا الإخوان، وهو تحسب لذلك بانضمامه لحزب «التوحيد العربي»، حزب تكفيري يزايد على الإخوان أنفسهم.

فيما بعد، حين تهدأ المعركة، وهي بالطبع محسومة لصالح المستقبل، سأجدني مدينا لعبد العزيز بالشكر، لأربعة أسباب..

أولا: هو الوحيد الذي أجبرت حماقاته المتواصلة رجلا مثل أحمد عبد المعطي حجازي على الاستقالة من رئاسة تحرير مجلة «إبداع»، وهو مطلب ثقافي مزمن.

ثانيا: في أقل من شهر أصبح مصطلح «الثقافة» جزءا من نقاش المواطن وحوارات الميكروباص، ولم يعد الشأن الثقافي كهنوتا يخص منتجيه، وإنما مستهلكيه والدائرة المحيطة بهم، وهم أميون بسطاء تولوا حمايتنا، والهتاف معنا ضد الإخوان والمتأخونين، حين أغاروا يوم الثلاثاء 11 يونيو 2013، على المعتصمين أمام وزارة الثقافة. صمد الاعتصام، وجرح أحمد المغير «رجل خيرت الشاطر»، وكان معنا بسطاء من الأميين، نساء

ورجـال من كبار السـن، جاءوا للدفاع عن عدالـة القضية، بعد أن تأكد لهم أن المعتصمين مسالمون، لا يملكون إلا مواهبهم التي يعرضونها ليلا في الشـارع أمام الوزارة، فن تشكيلي وشـعر وغناء وموسيقى، إضافة إلى باليه «زوربـا» الذي قدمته فرقة باليه أوبرا القاهرة لعدة ليال، في الشـارع. وربما كان مـن ثمار نجاح الاعتصـام موافقة الجمعية العموميـة لاتحاد الكتاب، يوم 21 يونيو 2013، على سحب الثقة من رئيس الجمهورية.

ثالثـا: تحقـق للفنانيـن التشـكيليين والموسـيقيين وراقصـي الباليـه والمطربيـن مـا حلموا بـه، وما لم يخطر على قلب بشـر، أن يهـدم الحائط الرابع الفاصل بين خشبة المسرح والجمهور. الفنان هنا في قلب المشهد، تحـت الشـمس، يقتسـم الحلـم والأغنيـة والأسـفلت مع جمهـور يصفق ويشـارك ويرى الإبداع لحظـة ولادته، أو في تجلياتـه المتجددة حين يعاد إنتاجه في سياق مختلف.

رابعـا: كشـف عورة غير المتحققين، أشـباه عبد العزيز نفسـه، أنصاف المبدعيـن، أنصـاف المتحققيـن. لا يليـق بمثقـف أن يمسـك العصـا من المنتصف في وقت الأزمات، هي لحظة اختيار فارقة، وعليه أن يلعب ثورة أو تواطـؤا، أن يختـار الوقـوف في صف قاتلي النقراشـي والشـيخ الذهبي والسـادات و118 شـرطيا ومواطنـا فـي يـوم العيـد عـام 1981 وفـرج فودة ونجيـب محفوظ، أو في صف صنع اللـه إبراهيم الذي رفض جائزة من يد فاروق حسني أمام 300 مثقف مصري وعربي عام 2003، ولم يهادن.

وقد كشـفت الأزمـة حاجتنا، حاجتي الشـخصية، إلى اسـتعادة نجيب سـرور ليتحـدث عن «مدمنـي حبوب منـع الحمل.. منع حمل السـلاح»،

عـن مثقفين يجيدون ركوب الموجات، من الثورة إلى الاعتصام. عند هذه النقطة لا بد أن أصمت، لأن أصدقائي، من شركاء الاعتصام، سيكفون عن القراءة بعد هذا السـطر، ويلعنون الكلام وكاتبه، ويقولون في سرهم أو في العلن.. «يخرب عقلك.. مش وقته»! («التحرير» / 14 يونيو 2013).

الإخوان يمهدون طريق 30 يونيو 2013

«إن النفس لأمارة بالسوء»، ولا يُصلح النفس المنافقون، ولا الإصرار على العناد. ومنذ انقسام الشعب، بعد فتنة الإعلان غير الدستوري، تلخصت المطالب في أحد مخرجين من الأزمة.. استفتاء على الرئيس، أو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. رفض الإخوان الأمرين، بسبب تراجع شعبية الرئيس وجماعته، ورفض الرئيس ولو إجراء تعديل وزاري يستبدل بالحكومة آنذاك حكومة كفاءات وطنية لا تنتمي لأحزاب، لتكون محل ثقة حين تشرف على الانتخابات البرلمانية.

وقد شهد شهر يونيو 2013 وقائع تجعل الإخوان شركاء في دفع الشعب للخروج الكبير يوم 30 يونيو..

3 يونيو:

أذيع على الهواء بالصوت والصورة مؤتمر بحضور الرئيس لمناقشة قضية سد النهضة الإثيوبي.

الرئيس بدا متفائلا، وأطلق بعضا من مقولاته التي تصير مثلا: «بيننا وبين الأفارقة حالة من الانتعاشة والانبعاث... عندنا إمكانية إن احنا نمص الصدمة».

رئيس حزب وصف موقف السودان من الأزمة بأنه «مقرف»، واقترح أن تسرب مصر معلومات منها شراء طائرات، والاستعانة بهذه المعلومات في الضغط على إثيوبيا، لأننا «محتاجين فريق عمل سياسي مخابراتي في إثيوبيا مش سفارة»، لأن المجتمع الإثيوبي «مهترئ لأقصى درجة». واقترح رئيس حزب آخر إرسال بعض لاعبي الكرة لحل الأزمة، ومن تجلياته: «مرة شاب إثيوبي قال لي إنت بتشوف عادل إمام؟ فقلت له لأ، فقال لي ابقى سلم لي عليه».

في اليوم التالي كتب البرادعي في تويتر: «أعتذر لإثيوبيا والسودان شعبا وحكومة عما صدر أمس في «الحوار الوطني» من إساءات، وأطالب رئيس الجمهورية بتقديم اعتذار مماثل باسم الشعب المصري». وكتبت باكينام الشرقاوي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون السياسية في تويتر: «كان مرتبا أن يذاع الاجتماع الوطني مسجلا، كعادة هذه اللقاءات، ولكن ارتؤي لأهمية موضوع الأمن المائي قبل اللقاء مباشرة إذاعته على الهواء، فغاب عني إبلاغ الحضور بهذا التعديل، لذلك أعتذر عن أي حرج غير مقصود لأي من القيادات السياسية سببه عدم الإشارة إلى البث المباشر للقاء».

هكذا تدار الدولة!

15 يونيو:

مؤتمر «الأمة الإسلامية لنصرة سوريا» في الصالة المغطاة باستاد القاهرة.

خرج مرسي على إخوانه وأنصاره في زينته، وكان من مستقبليه مفتي الإخوان عبد الرحمن البر (قال إن الجهاد في سوريا فرض، والحرب

الآن بين مؤمنين وكفار)، وصفوت حجازي (أعلن أنه يرسل السلاح إلى «المجاهدين السوريين»)، وعاصم عبد الماجد (رفض الاعتذار عن الاشتراك في قتل 118 في عيد الأضحى عام 1981). الرئيس المصري حمل العلم السوري قبل بدء المؤتمر، وفاجأ الجميع بقطع العلاقات مع دمشق، من دون سابق تنسيق أو استشارة الخارجية أو أية جهة مصرية أخرى. جاء قرار مرسي بعد أن قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في اليوم السابق، زيادة الدعم العسكري لمقاتلي المعارضة السورية، وطالب بفرض منطقة حظر جوي في سوريا، وتزويد معارضي الأسد بأسلحة ثقيلة مضادة للطائرات والدروع.

أعلن مرسي الجهاد في سوريا، ولم يجرؤ على الدعوة للجهاد في فلسطين المحتلة. للإخوان والسلفيين هتاف تاريخي: «ع القدس رايحين شهداء بالملايين»، وآخر عهدنا بذلك الهتاف في الحملات الانتخابية لمرسي، ثم وضع الهتاف في المتحف، ولم يفكر أحد في إنعاشه وإعادة الروح الكلامية إليه، حين اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، يوم 7 مايو 2013، ومنعت أذان العشاء للمرة الأولى في التاريخ، واعتدت على الفلسطينيين، وحالت دون قيام المصورين الصحفيين بالتغطية، واعتقلت المصور المقدسي فايز أبو رميلة، أثناء تصويره أحداث باب العامود. في ذلك الوقت، حين منع الأذان في المسجد الأقصى، كان صاحب فتوى الجهاد وقنص أسرى وسبايا، واسمه أبو إسحق الحويني، مشغولا بتحريم أكل الفسيخ. ولم يستنكر أي إسلامجي، من السلفيين أو الإخوان.. رئيسا ومرشدا، «منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه».

أنصت الرئيس إلى مهرجان المزايدة على الإرهاب والتحريض على الشيعة، واتهامهم بالكفر..

قال محمد حسان مخاطبا مرسي: «أناشد الرئيس مرسي بأن لا يفتح باب مصر الطاهرة أمام الرافضة»، والرافضة ليست فرقة كافرة، بل تنسب لآل البيت.

قال علي السالوس رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح: «إن الله أمرنا أن نقاتل الطائفة المؤمنة التي تبغي على أخرى، أما الآن فهي ملحدة أو كافرة (نظام الأسد الحاكم في سوريا)، بينما الطائفة التي يُبغى عليها هي المؤمنة».

قال محمد عبد المقصود نائب رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح: «مهما استطعنا أن نستغني عن هؤلاء الأنجاس (الشيعة) الذين لا يعترفون بالنبي وآل بيته فلنفعل، وأعلم أن التركة ثقيلة، ولكنها عواطف أحببت أن أسمعها للسيد الرئيس».

واستجابة لدعوات التحريض قتل أربعة من الشيعة وسحلوا، في قرية زاوية أبو مسلم في الجيزة. وهتف شهود القتل «الله أكبر» فرحين بالنصر. وقد استنكر الآدميون تلك الجريمة، وحمل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي الرئيس وجماعته المسؤولية عن «الجريمة البشعة، سواء برعاية التحريض الطائفي، أو بصمت الشرطة التي وقفت تتفرج بقلب بارد لساعات طويلة على الجريمة... النضال من أجل إزاحة هذه الجماعة الطائفية عن الحكم أصبح واجبا وطنيا من أجل الحفاظ على وحده شعبنا وبلدنا»، داعيا جموع الشعب للخروج يوم 30 يونيو لإسقاط نظام أهدر كل قيم المواطنة وسيادة القانون.

حين أستعيد قول مرسي لمحمد حسين يعقوب: «الشيعة أخطر على الإسلام من اليهود». (راجع فصل «الجوع التاريخي يقتل الروح»)، أجدني أمام تعليق البرادعي على الجريمة: «قتل وسحل مصريين بسبب عقيدتهم نتيجة بشعة لخطاب «ديني» مقزز ترك ليستفحل. ننتظر خطوات حاسمة من النظام والأزهر قبل أن نفقد ما تبقي من إنسانيتنا».

لم يشر الأسود الخائفون على مصر من الشيعة إلى جريمة إرهابيين إسلامجية خطفوا سبعة جنود في سيناء. لم يذكروا الجريمة، وهم يتذكرونها بالطبع، بعد أن أكد بيان رئاسة الجمهورية يوم 16 مايو، حرص «الرئيس» على «المحافظة على أرواح الجميع، سواء (أرواح) المختطفين أو الخاطفين».

عقب إطلاق سراحهم، في عملية غامضة إلى الآن، كتبت في صفحتي على الفيسبوك، معلقا على صورة السيسي:

«قائد مهزوم..

28 عاما لم تكن كافية لطمس معالم وجه سعد الشاذلي. لا السادات ولا مبارك نجحا في تغييب تاريخ رجل لم يتنازل عما يؤمن به، وفضل السجن على استجداء عفو رئاسي. تذكرت ذلك وأنا أرى صورة الجنرال السيسي، بعد صفقة الإفراج عن سبعة جنود خطفهم إرهابيون معروفون. الهزيمة تكسو ملامح وجه رجل يبدو عاجزا وقليل الحيلة.

تكلم يا رجل ولو كان الثمن منصبك، صارح الشعب بتفاصيل الصفقة، قيل إن كرم زهدي توسط، وأتى بهم من عند إخوانه في حماس. وسمعت كرم زهدي ينفي، ويقول إنه فقط عرض على الرئاسة أن يتوسط

لدى الخاطفين، ولم ترد عليه الرئاسة. من يملك الوساطة والحل يعرف الإرهابيين ويملك «العقدة». يبدو أن ما فشل فيه كرم وعاصم عبد الماجد عام 1981 نجحوا فيه في عصر مرسي».

16 يونيو:

أثار تعيين محافظين من الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية استياء واسعا في كثير من المحافظات.

ففي الأقصر لم يسمح الأهالي بدخول المحافظ الجديد عادل أسعد الخياط المنتمي إلى «الجماعة الإسلامية». هذه الجماعة مارست الترويع والقتل، ومن أبرز إنجازاتها الجهاد في معبد حتشبسوت بالأقصر، يوم 17 نوفمبر 1997، وأثمرت تلك الغزوة إزهاق أرواح 58 سائحا أجنبيا وأربعة مصريين (مرشد سياحي وثلاثة من الشرطة).

وقد احتجت سويسرا (36 قتيلا) واليابان (10 قتلى) على تعيين المحافظ الخياط الذي سألته ريم ماجد عن تصريحات منسوبة إليه، يصف الآثار بأنها «أصنام وحرام»، وإذا لم تهدم فيجب تغطيتها؟ وجاءت إجابته: «لم يصدر لي أي تصريح بشأن هذه الأصنام إطلاقا»، ثم استدرك حين سألته: «هل قلت: أصنام؟»، وقال: «هذا تراث وتاريخ إنساني يجب الحفاظ عليه».

http://www.youtube.com/watch?v=PNcz0wuELtA

كان الإسلامجي مرجان سالم الجوهري قد قال في نوفمبر 2012: «في شريعتنا، كل وثن يعبد أو لا يعبد... أو يخشى أن يعبده فرد واحد في

العالم، يجب علينا تحطيمه... أي شيء يخيفك في تحطيم الأصنام؟ نعم سنحطم التماثيل وأبو الهول والأهرام إذا كانت ستعبد».

26 يونيو:

خطاب الرئيس بعد مرور عام على تولي الحكم. خطاب لا يليق برئيس دولة يوزع اتهامات مرسلة على كثيرين منهم نقيب الصحفيين الأسبق مكرم محمد أحمد: «يعتبر نفسه من الثوار!»، وأحمد شفيق «مطلوب للعدالة، ويرتكب جريمة التحريض على قلب نظام الحكم»، واتهم القاضي علي محمد أحمد النمر بأنه «مزور»، وتساءل: «محمد الأمين بيعمل إيه؟ متهرب من الضرائب وبدل ما يدفعها بيسلط علينا القناة بتاعته (CBC)»، وأحمد بهجت عليه 3 مليارات جنيه للبنوك وبيسلط علينا القناة بتاعته (دريم)»، وقال إن كثيرين يستأجرون البلطجية ليتحركوا مع النظام السابق، ومنهم «فودة بتاع المنصورة، وعاشور بتاع الشرقية، والراجل بتاع المعادي»، وتساءل الناس كيف يحفظ الرئيس هذين الاسمين، وأحدهما عضو سابق في البرلمان، ويتعمد حجب اسم «الراجل بتاع المعادي»، فيتطوع البعض بإنشاء صفحة في الفيسبوك اسمها «الراجل بتاع المعادي اللي مرسي ما قالش اسمه».

لم يتوقف أحد أمام دلالة كلمة «بتاع»، ولا كم مرة قالها «الرئيس».

كنا فرحين وقلقين، فقد أصبحت الطرق تؤدي إلى 30 يونيو.

30 يونيو.. هذا يوم الفصل

كانُ شعار الإخوان في الانتخابات البرلمانية في نهاية 2011 «نحمل الخير لمصر». شعار استشراقي، ربما يذكرنا بخطابات من هذا النوع. هل تذكر بيان نابليون حين بلغ القاهرة؟ شعار يشي بأنهم غير مصريين، ويبدون حسن النية مع «مصر»، ذلك البلد الآخر. ثم كان «مشروع النهضة» عنوانا لحملة مرسي في انتخابات الرئاسة، وبعد الفوز قالوا إن مشروع النهضة مجرد فكرة، مشروع عمره ألف سنة مما تعدون ويحتاج إلى 25 عاما ليؤتي ثماره، وتعاملوا مع «الدولة» بمنطق تنظيم سري يريد خلق مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، ولكنها تدار في الخفاء، ربما تأكد لهم أن الشعب الذي ثار ضد مرسي منذ الإعلان غير الدستوري لن يطالب بأقل من استرداد «الدولة» التي تتعرض للتفريغ والتآكل والأخونة، وهو اختبار لم تتعرض له منذ غزو الإسكندر عام 332 قبل الميلاد.

أسيء فهم مصطلح «الدولة العميقة»، كأنها دولة مبارك أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة. المصطلح أكبر من ذلك وأعمق، إنها الدولة التي لها قوانين بيروقراطية تزيد على 4700 عام، لوائح أكبر من الحاكم نفسه.

طلب أنور السادات الملف الخاص بالصحفي مصطفى أمين، وكان ينفذ حكما بالسجن المؤبد، بعد اتهامه في قضية تجسس عام 1965، وجيء

له بصورة من الملف، فقال لرئيس جهاز المخابرات العامة: «أريد الملف الأصلي، لا نسخة منه». فرد عليه ببضع كلمات: «يا أفندم، الجماعة في الجهاز يقولون إن هذا ممنوع». انتهى الحوار، وانتصر القانون على رئيس البلاد. في زيارة مناحيم بيجن لمصر طلب زيارة قاعدة عسكرية بحرية، ولكن قائد القاعدة رفض، وقال للسادات: «ممنوع يا أفندم، هل سمحوا لسيادتك هناك بزيارة قاعدة عسكرية بحرية إسرائيلية؟». واحترم السادات لوائح «الدولة». ومن القصص الطريفة أيضا أن السادات كان يحب الشيخ سيد النقشبندي، وهو صاحب الفضل في ابتهال: «مولاي إني ببابك قد بسطت يدي، من لي ألوذ به إلاك ياسندي» الذي لحنه بليغ حمدي، وأراد السادات اعتماد الشيخ النقشبندي كقارئ للقرآن، ولكن لجنة الاستماع في الإذاعة أخبرته أن الرجل مبتهل وليس قارئا، وأمام إلحاح السادات قالوا له: «اعتمده يا أفندم بقرار جمهوري»!

وقد تعمدت أن أترك الحديث عن حركة «تمرد» إلى النهاية، فهي صيغة مصرية خالصة في اختراق الجدار الفولاذي للتنظيم السري الدولي الغامض لجماعة غير وطنية. بدأت الفكرة بخيال شباب، ولقيت استجابة غير مسبوقة، وكانت الأرض ممهدة تنتظر الشرط التاريخي للتمرد في استمارات تذكر بتوقيعات جمعها البسطاء للوفد المصري عام 1919، وجاء يوم 30 يونيو عاصفا، وكان على المصريين أن يختاروا بين الثورة السلمية التي تريد تصحيح مسارها وتنظيم له ميليشيا، يصطف خلفه قادة السلفية الجهادية قتلة الجنود في سيناء، وعاصم عبد الماجد المتهم بالاشتراك في قتل 118 جنديا ومواطنا في عيد الأضحى (1981)، وصفوت حجازي صاحب نظرية «الرش بالدم»، ومحمد بديع: «سنحمي الشرعية

بدمائنا»، وطارق الزمر المشارك في اغتيال السادات: «سنسحقهم يوم 30 يونيو»، وأيمن الظواهري: «سنقدم الضحايا والقرابين». وقد سبقهم إلى هذا المعنى الدامي رجلان.. مرسي القائل: «ايه يعني لما يموت شوية عشان الباقي يعيش؟»، وحازم صلاح أبو سماعيل القائل: «إيه يعني لما يموت 10 آلاف في سبيل مشروعنا؟ مصر فيها 90 مليون».

ما يربط يومي 11 فبراير 2011، و30 يونيو 2013 أنهما يوما غموض بامتياز، لم يكن لأحد أن يتنبأ كيف ينتهي اليومان، ولكن الفارق بينهما أنه في اليوم الأول نسب النجاح إلى الذات الإلهية باعتبارها أسقطت النظام، وفي اليوم الثاني ينسب النجاح لبشر إرادتهم من إرادة الله.

كان الخوف أقرب إلى غيوم أحاطت بيوم 11 فبراير 2011، كنا نخشى ألا تخرج الجماهير بالعدد الكافي لإسماع العالم أن في مصر ثورة تسعى، ولكن الشعب خرج وقال كلمته، خرج مسالما يحمل «الكارت الأحمر»، وبعد أربعة أيام (3 يوليو 2013) احتفل بالنصر، بالعزل الشعبي للإخوان، بعد أطول يوم تعيشه مصر، 30 يونيو 2013 الذي بدأ بجريمة الاتحادية يوم 5 ديسمبر 2012 وانتهى في 3 يوليو 2013. لم نسمع في ميدان التحرير شعارا يهين ذكاء الشعب وإرادته، مثل «الله وحده أسقط النظام».

كان الشعار مصريا لا طائفيا: «الشعب خلاص أسقط الإخوان»، ثورة شعبية تتدفق فيها الدماء، ويوم تاريخي أعلن عنه قبل 60 يوما، حين أعلنت حركة «تمرد» أنه اليوم الأخير لمرسي، ذاك الرجل الذي حكم مصر عاما و72 ساعة، بدا لي أقرب إلى أبطال التراجيديا الإغريقية، يتعثر في أخطاء وخطايا تسهم في البناء الثوري، وتؤكد نجاح موجة ثورية أعلن عنها قبل انطلاقها بشهرين كاملين. كان مرسي يمضي إلى نهايته.

سقط ضحايا، أبرياء وغير أبرياء، والمشهد مرشح لمزيد من الدماء.

كدنا نرى هذا المشهد قبل إعلان فوز مرسي الذي رفض فكرة فوز منافسه قائلا: «لن يكون».

كنا سنرى هذا المشهد بعد ثلاث سنوات، في نهاية الفترة الرئاسية لمرسي؛ فالفاشيون يرون الديمقراطية مجرد وسيلة، إجراء ديمقراطي للوصول إلى الحكم، لا ممارسة تتيح تداول السلطة، ولكن عجلة الثورة تمضي في اتجاه واحد، إلى المستقبل.

فصل الخطاب

في عام واحد نجح مرسي وجماعته وحزبه في ما فشل فيه احتلال متصل دام أكثر من 33 قرنا، منذ غزو الإسكندر عام 332 قبل الميلاد.

لم يتح لأي احتلال من العبقرية ما يمكنه من استعداء الجيش والشرطة والقضاء والأزهر والكنيسة والإعلام والنقابات والاتحادات الطلابية والنخبة الثقافية والسياسية، وعموم الشعب. هنا أكرر ما سجلته في فصل «بعض الحصاد المر» لجمال حمدان، عن السفه الطبقي باسم الإسلام، وأن «العلمانية نصف الدين!».

وأعود إلى ما ختمت به مقدمة هذا الكتاب، مستعيرا قول العقاد: «يوم عرف الإنسان الشيطان كانت فاتحة خير». هكذا أيضا، في العام الذي «عرفنا» فيه الإخوان كانت فاتحة خير.

سجلت، قبل الكتابة، قول الإمام النفري: «إنما أحدثك لترى، فإن رأيت فلا حديث»، أما وقد رأيت، فلا حديث.

كتب اخرى للمؤلف:

قصص:

1- مرافىء للرحيل. (1993).
2- شجرة الخلد. (1998)، الطبعة الثانية (2008).

روايات:

1- حديث الجنود. الطبعة الأولى (1996)، الطبعة الثانية (2001).
الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية (2008).
2- باب السفينة. (2002).
3- أول النهار. الدار المصرية اللبنانية (2005). فازت بالمركز الأول لجائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي (الدورة الأولى 2011).
الطبعة الثانية (2012).
4- ليل أوزير. الدار المصرية اللبنانية (2008).
5- وشم وحيد. الدار المصرية اللبنانية (2011).

رحلات:

1- سبع سماوات.. رحلات في الجزائر والعراق والهند والمغرب وهولندا ومصر. (2011). فاز بجائزة ابن بطوطة للرحلة المعاصرة (2008-2009) من المركز العربي للأدب الجغرافي (ارتياد الآفاق).

شهادات:

1- الثورة الآن.. يوميات من ميدان التحرير. (2012).
الطبعة الثانية، الكتب خان للنشر (2012).
2- أيام الفيسبوك.. مسائل واقعية في عالم افتراضي. (2012).

البريد الإلكتروني: saadelqersh@hotmail.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
قبل الكتابـة	7
فتى يبحث عن يقين	9
الطريـق إلى 30 يونيو 2012	33
1928.. غموض البدايـة	35
النظام الخاص.. نهاية الدعوة، بداية الدم	41
25 يناير.. قريبًا من الثورة	49
عبدة الصناديق.. غنائم غزوات التيه	57
آن لمبارك أن يتنحى	71
الذين أخذتهم الثورة بالإثم	73
الجـوع التاريخي يقتل الروح	79
الطريـق إلى 30 يونيو 2013	91
أهلي وعشيرتي	93
جولات في حروب الاسـتنزاف	103

ثورة في منحنى 125
بعد الحصاد المر 131
الثقافة في الساحة 139
5 يونيو 2013 147
أكثر من ميزة لعلاء عبد العزيز 153
الإخوان يمهدون طريق 30 يونيو 2013 157
30 يونيو.. هذا يوم الفصل 165
فصل الخطاب 169